



المركز الجامعي بتسمسيلات  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



الموضوع:

مساهمة البنوك في تمويل المشاريع  
الاستثمارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر و الوكالة الوطنية  
لدعم

و تشغيل الشباب اونساج " تيسمسيلات "

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص علوم مالية

إشراف الأستاذ :  
طالم صالح

إعداد الطالبتين:  
❖ عميش حورية  
❖ بوجنان فضيلة

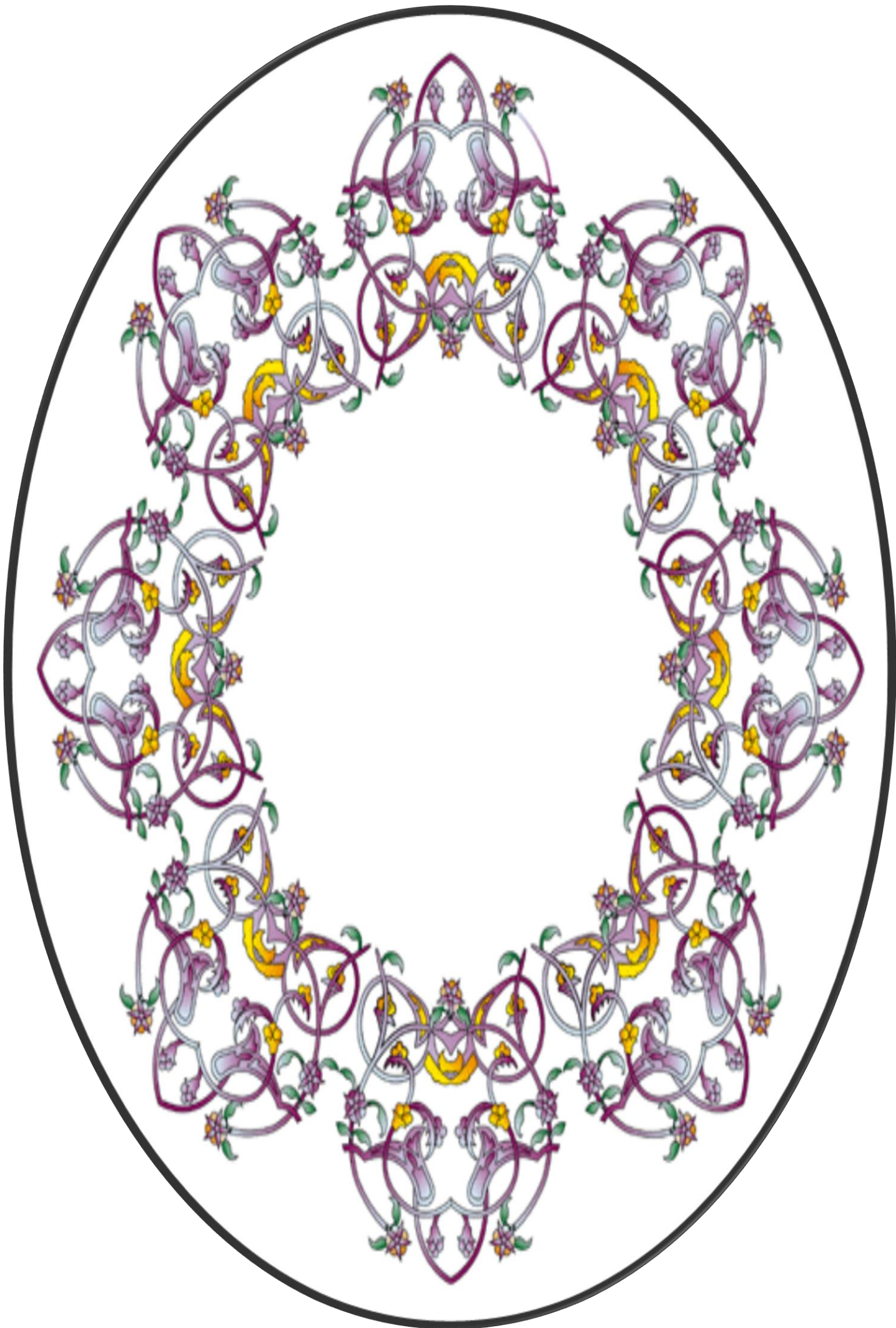
لجنة المناقشة:

رئيسا  
مقررا  
ممتحنا

الأستاذ: بن غالية فؤاد  
الأستاذ: طالم صالح  
الأستاذ: ضويحي حمزة

السنة الجامعية 2017/2016







# شكر

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا الى ما استطعنا الوصول اليه لانجاز هذا العمل، و اذا كان الحمد فالله وحده  
و إذا كان الشكر فالله قبل كل أحد .. نحمده و نشكره على توفيقه لنا

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير الى الأستاذ المشرف " طالم صالح " الذي لم يبخل علينا بإسداد النصائح و التوجيهات القيمة و انتقاداته البناءة ... نهدي له ثمرة الجهد و ألف شكر.

كما نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لكل من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة و نخص بالذكر كل من موظفي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية

و الى كل من أنار دربنا و تصويب عقلمنا ... الى كل هؤلاء

شكرا

حورية\*فضيلة

حورية\*فضيلة





# إهداء

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك و لا تطيب اللحظات الا بذكرك و لا تطيب الآخرة

الا بعفوك و لا تطيب الجنة الا برويتك ..... الله جل جلاله

قال تعالى " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي .....

الى الحبيبة الغالية و قرة عيني و نبض قلبي .... الى التي حرمت نفسها لذة الحياة لأذوقها

الى التي أهدت لي دعائها و رضاها الى أول اسم علي ثغري و أجمل انسان يزيح الهم عن صدري

الى من تناجيها رويي ..... أمي .. أمي .. أمي

إلى من كلله الله بالهبة و الوفا ..الى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء ... الى سر الأمان

و مصدر العطف و الحنان ... الى سندي في الحياة .....أبي الغالي

الى من ترعرت معهم و نما تحنني بينهم ... الى من تقاسموا معي الحياة تحب سقوت واحد ...

الى من عرفيت فيهم الصبر و الأيمان و الاخلاص ... الى : "محمد" و "عبدالقادر" " حماة الوطن "

حفظهم الله و رعاهم و الى "عمر" و "عبدالنور" و فقههم الله و سدد خطاهم في مشوارهم الدراسي

و الى وحيدتي و قرة عيني أختي " خديجة " و "روجا"

كما لا أنسى الوجه المفعم بالبراءة و ملاك البيت و فرحته " أنبال "

الى من قضيت معهم أجمل الأوقات و صنعت معهم أحلى الذكريات .... الى أعز و أغلى " حديقاتي "

الى من أعزهم قلبي و نسيم قلبي ... من قريب أو بعيد

## فضيلة

# إهداء

الحمد لله الذي نفتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام،

سبحانه لا نصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه وهو ولي كل أُنعام

و الحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات

ورفع المؤمنين الذين أتوا العلم درجات

اللهم صلي على محمد وعلى آله و صحبه ، وسلم تسليما

أما بعد أهدي ثمرة جهدي:

إلى من أوقدت عيناها قناديلا أضاءت دربي و في كل مرة طرقت بابي و فرجت كربى و التي تحملت هموم  
الدنيا و مآسيها لتخلق بسمه عظمة معانيها ، الى أروع انسانة تبعد المم عن صدى

إليك.....أمي.

الى أروع انسان في الوجود و منبع الحب .. إلى من اسمه بلازميني بلا حدود ... الى من سعى و شقى

لأنعم براحة و المناء .....أبي الكريم

الى أجمل هدية من أمي و أبي ...الى أشقة قلبي ...إخوتي و أخواتي

و أخص بذكر "وهيبة" و " بلال" متمنية لهما السداد و النجاح و التوفيق في شهادة البكالوريا

و شهادة التعليم المتوسط.

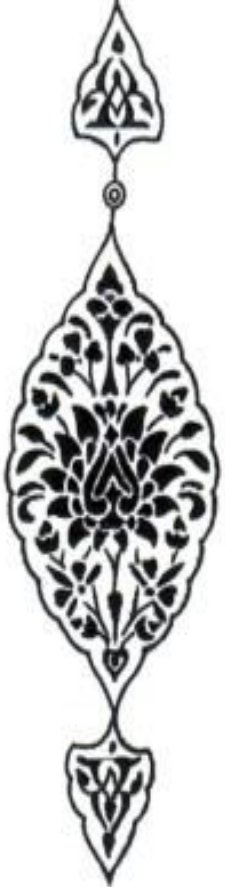
و إهداء خاص الى شمعة بيتنا و بهيته " بسمه "

الى من سرنا معي في دربي و مشواري .. الى أختي فتياة عاهدت من الحب و الوفاء " حديقاتي "

و الى كل من أعرفهم و ساندوني و مدوا لي يد العون .

حورانية





قائمة

الأشكال

❖ قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	(01-01)
61	التقسيم العام للمشاريع الاستثمارية	(01-02)
62	التقسيم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية	(02-02)
86	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تيسمسيات	(01-03)
95	الهيكل التأطيري للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تيسمسيات	(02-03)
103	مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لمشاريع جديدة)	(03-03)
106	منحنى بياني لعدد الملفات المودعة، المقبولة والمشاريع المنجزة خلال الفترة (2009-2016)	(04-03)



## قائمة الجداول

❖ قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	الكفاية الحدية لرأس المال للموجودات	(01-02)
105	تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة، وعدد المشاريع المنجزة خلال الفترة (2009-2016)	(01-03)





# قائمة المختصرات



# الملاحق





قائمة

الملاحق



❖ قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	نشاطات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع تيسمسيلت
الملحق رقم (02)	شروط التأهيل
الملحق رقم (03)	إنشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي
الملحق رقم (04)	إنشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي
الملحق رقم (05)	قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال- مرحلة الانشاء
الملحق رقم (06)	مراحل المرافقة – مرحلة الانشاء

## الملخص:

تعتبر البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان، فهو يعتبر وسيط مالي بين أولئك الذين لديهم فائض مالي و أولئك الذين لديهم عجز مالي. حيث أن لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، فقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة لزيادة مختلف المشاريع و توسعها في نشاطها، و يعد تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك، باعتبارها تعمل على تخفيض معدلات البطالة و تنمية المواهب و المهارات و تشغيل رؤوس الأموال، لهذا تعمل البنوك على إجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق، و تهدف هذه الدراسة الى توضيح الاجراءات العملية التي تتخذها البنوك خاصة في منح القروض الاستثمارية و معايير التقييم و المؤشرات المرتبطة بها، كما لهذا البحث هدف آخر يتمثل في مدى استعمال الدراسات المالية في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية.

## الكلمات المفتاحية:

البنوك - المشاريع الاستثمارية - القروض البنكية - الدراسة المالية .

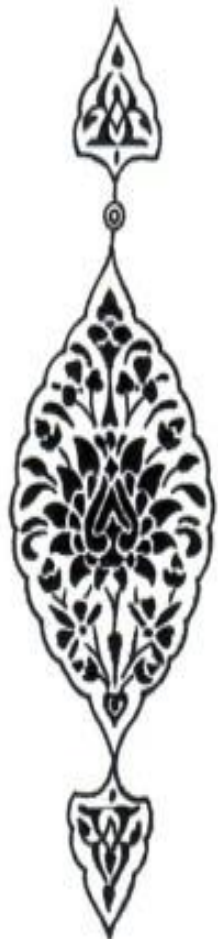
## Résumé:

*Les banques sont considérés comme un type d'institutions financières qui concentrent leurs activités à recevoir des dépôts et l'octroi de crédit, il est considéré comme un intermédiaire financier entre ceux qui ont un excédent financier et ceux qui ont un déficit financier.*

*Comme ils ont un rôle actif dans le développement économique, il a augmenté son importance ces derniers temps en raison de l'augmentation de divers projets et l'expansion de ses activités, et sont les projets d'investissement des services les plus importants entrepris par les banques de financement en travaillant à réduire les taux de chômage et le développement des talents, les compétences et l'exécution le capital, si les banques mènent actuellement des études en utilisant plusieurs méthodes, et cette étude vise à préciser les mesures concrètes prises par les banques privées dans l'octroi de crédits d'investissement et des critères d'évaluation et les indicateurs associés, comme cette recherche un autre objectif est la mesure de l'utilisation d'études financières L'acceptation du financement des projets d'investissement grâce à des prêts bancaires.*

## Mots-clés:

*Banques - projets d'investissement - prêts bancaires - étude financière.*



الفهم الرسي



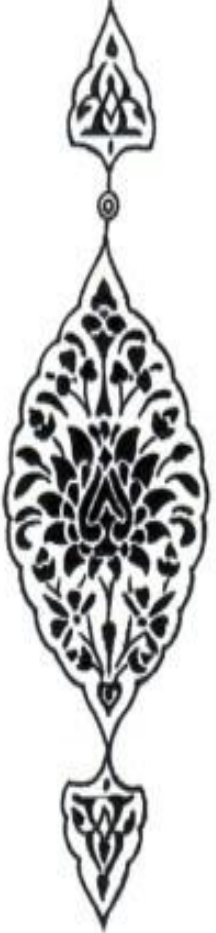
الفصل الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار
40	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه
44	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار
46	المطلب الثالث: العوامل المشجعة على الاستثمار، مجالاته ومحدداته
52	المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية
52	المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري
53	المطلب الثاني: خصائص المشروع الاستثماري وأهدافه
56	المطلب الثالث: مراحل المشروع الاستثماري وتصنيفاته
63	المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية وتقييم المشاريع
63	المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى
67	المطلب الثاني: الدراسة المالية
77	المطلب الثالث: تقييم المشاريع
79	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسينت	
81	تمهيد
82	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
82	المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
85	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
87	المطلب الثالث: : الإجراءات اللازمة لمنح وطلب القرض
92	المبحث الثاني: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
92	المطلب الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
93	المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
94	المطلب الثالث: الهيكل التأطيري للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب



96	المبحث الثالث: المساهمات المالية للكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2009 - 2016).
96	المطلب الأول: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة
99	المطلب الثاني: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع
104	المطلب الثالث: تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت - في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة 2009-2016
107	خلاصة الفصل
109	خاتمة عامة

مقدمة

ع



### مقدمة:

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية و البنكية، و تعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، و يمثل الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي بلد فهو يلعب الدور الفعال في تحريك عجلة الاقتصاد، كما أنه يعمل على تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية من خلال موقعه المتميز و الحيوي المتمثل في: إدارة الثروة النقدية المملوكة للمجتمع بأسلوب اقتصادي رشيد.

حيث تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي و الاقتصادي للدول، إذ أنها تعد أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير و تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.

لكن هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض باقتصاديات الدول، يتوقف على مدى فاعلية و تطور هذا القطاع، كما أنّ هذه الفاعلية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية.

فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين و بالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

مما أدى إلى ظهور موجة جديدة متمثلة في المشاريع الاستثمارية حيث يعبر الاستثمار عن روح المؤسسة و القلب النابض للاقتصاد، كما يعد من الركائز الأساسية لنمو و تنمية أي دولة أي لا يمكن تصور أي اقتصاد متطور بدون وجود أفكار استثمارية هامة تؤدي إلى نهوض الاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى التطور و الازدهار، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل و الأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد و المؤسسات.

و من هنا نجد أنّ النشاط الاقتصادي يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في: العامل البشري و الذي يعبر عن الإنسان من حيث قوة عمله و ذكائه و قدرته على الإبداع و العامل المادي الذي يمس كل التغيرات الطبيعية

و الثروات الباطنية و غيرها، بالإضافة إلى أنه لا يتم و لا يتحقق إلا إذا وضع تحت تصرفه كمية معتبرة من الأموال، كما يبقى هذا النشاط بحاجة إلى تمويل طيلة حياته الاقتصادية، حيث أن التمويل الذاتي لمشاريع الاستثمار غالباً ما يكون ناقصاً و غير كافي و هذا ما يتطلب اللجوء إلى مؤسسات متخصصة في هذا المجال تتولى القيام بعملية التمويل المصرفي، و عادة ما تكون هذه المؤسسات المالية المتمثلة فيما يعرف بالبنوك بمختلف أنواعها.

كما أنه لنجاح المشاريع و الحصول على عوائد من خلالها، تقوم البنوك بدراسة مالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض، ضماناً لاسترجاع القروض و لنجاح المشروع و تحقيق الأهداف المرجوة منه.

بناءً على ما سبق يمكن صياغة الموضوع في الإشكالية التالية:

### - ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

و لمعالجة هذه الإشكالية و العمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع، يمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم البنوك و ما هي مختلف أنواعها؟
- 2- ما المقصود بالمشروع الاستثماري، ما هي أهدافه و خصائصه، وما هي مختلف أنواعه؟
- 3- ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، و مساهمتها في التشغيل؟
- 4- هل مصادر التمويل المقدمة من قبل البنك كافية لتمويل احتياجات المشاريع الاستثمارية؟

### الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية بدر إلى أذهاننا الفرضيات التالية

- 1- البنوك هي مؤسسات تجمع بين المستثمرين و المدخرين.

2- المشروع الاستثماري كيان مستقل بذاته و مجموعة من النشاطات و العمليات التي تستهلك موارد محدودة و ذلك بهدف الحصول على عوائد في المستقبل.

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وسيلة لتخفيف نسبة البطالة.

4- مصادر التمويل المقدمة من قبل البنك كافية لتمويل احتياجات المشاريع الاستثمارية.

### أهمية الموضوع:

تتجلى الأهمية العلمية في إمكانية اعتباره موضوعا جديرا باهتمام الخبراء و الباحثين، فهو يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة في حين أنّ الأهمية التطبيقية تكمن في أنّ هذا البحث سوف يمكن من رصد مجمل المشاكل التي تواجه هذه المشاريع و على رأسها مشكل التمويل.

### أهداف الموضوع:

يهدف بحثنا هذا إلى:

- رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضا البنوك من أجل منحها التمويل المطلوب.
- دراسة مدى فاعلية القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة، و عملية تسير هذه القروض داخل البنك من جهة أخرى.
- التعرف على أهم الأسس التي يعمل بها البنك محل الدراسة و إضافة دعم معرفي و كسب خبرة من الميدان العملي.

### أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للموضوع.
- الرغبة في معالجة مثل هذا الموضوع و ذلك بوجود علاقة بينه و بين تخصصا مالية و بنوك و إمكانية التوصل إلى معلومات أكثر.



- تنمية الجانب المعرفي في هذا المجال.
- الرغبة في معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

### حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

**الحدود الزمانية:** الفترة الزمانية كانت من 2009 - 2016.

### منهج الدراسة:

وللإجابة على إشكالية البحث و التساؤلات المطروحة سابقا، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الإطار النظري في حين تمّ استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

### الدراسات السابقة:

- سعاد صديقي، رسالة ماجستير، 2006، بعنوان دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة جيجل، جامعة منتوري قسنطينة، حيث تهدف هذه الرسالة إلى إبراز أهمية القطاع المصرفي و التي على رأسها البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية، و الدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية، و الوصول إلى المكانة التي يحتلها و معرفة هذه الأفاق التي رسمت هذه المشاريع و الوقوف على أهم نقائص هذا القطاع خصوصا المتعلقة بالجانب المالي، حيث توصلنا إلى أنّه رغم المشاكل التي تحدث للبنك عند تمويله لهذه



المشاريع و التي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يطلبها.

■ زقير عادل، رسالة ماجستير، 2008، 2009، بعنوان تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، و قد استعرض هذا الباحث موضوع الصيرفة الشاملة بالتركيز على دور البنوك الشاملة في تحديث و عصرنة الجهاز المصرفي في مختلف الجوانب، ليصل في الأخير إلى جملة من النتائج من أهمها:

- تعتبر الصيرفة الشاملة من بين أهم التطبيقات الحديثة للبنوك الشاملة و الأقرب إلى النموذج المثالي الذي يقوم فيه البنك بجمع الوظائف.

■ أحلام بركة، شهادة ماستار ، 2014- 2015، بعنوان فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة تقرت، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، حيث تناولت في دراستها هذه كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية و ذلك من خلال مختلف القروض التي تقدمها في هذا المجال، حيث توصلت إلى أنه مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري لكن يبقى تمويله و تقييمه يتطلب التدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض.

### تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بكافة جوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى جانب نظري و جانب تطبيقي، و ذلك من خلال اعتمادنا على منهجية تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث كمايلي:

**الفصل الأول:** الذي تمت معالجته في ثلاث مباحث، الأول خصص لإنشاء البنوك و تطورها التاريخي، و في المبحث الثاني تناولنا أنواع البنوك، أما المبحث الثالث كان بعنوان القروض البنكية.

**الفصل الثاني:** الذي خصصناه لمعالجة مفاهيم عامة حول الاستثمار في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تعرضنا للمشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثالث فكان حول دراسة الجدوى المالية و تقييم المشاريع.

**الفصل الثالث:** خصصناه للجانب التطبيقي تقديم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما المبحث الثالث خصصناه للمساهمات المالية لكل من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

### صعوبات الموضوع:

- عدم الحصول على كافة المعلومات من الجانب التطبيقي.
- عدم توفر البيانات و المعلومات الدقيقة المتعلقة بالبحث و التي تعكس لنا الواقع الاستثماري.
- ذيق الوقت و قصر المدة المستغرقة في البحث.

الفصل الأول:  
مدخل عام الى

البنـ

وك



تمهيد:

في وقتنا الراهن تتعدد الأشكال والمسميات التي تأخذها أجهزة الوساطة المالية، ولكن أول الأشكال التي عرفها الإنسان كانت البنوك التي ظهرت نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية وتزايد أهميتها من يوم إلى آخر مع هذه التطورات الهامة التي طرأت على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي شهدتها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى لذلك فهي تعد من أهم الأدوات المالية في تسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر العنصر الأساسي لاقتصاد أي بلد من خلال مختلف الوظائف التي تمارسها مع جمع للأموال وحفظها وتنميتها و استثمارها وتمويلها إلى من يحتاج إليها.

نتيجة لتعدد هذه الوظائف والخدمات أنشأت عدة بنوك تقوم كل منها بوظائف معينة مشكلة بذل ما يسمى بالجهاز المصرفي أساسه البنك المركزي الذي يمثل قيمته والبنوك التجارية بالإضافة إلى البنوك المتخصصة، وأيضا مختلف القروض البنكية التي تقدمها.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على هذه المنشآت المالية الهامة عن قرب إلى جانب ذلك الإشارة إلى مختلف القروض التي تعد من أهم أوجه الإستثمار الموارد المالية للبنك وذلك من خلال المباحث الآتية:

➤ المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها التاريخي

➤ المبحث الثاني: أنواع البنوك

➤ المبحث الثالث: القروض البنكية

### المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها التاريخي

تعد البنوك في الوقت الراهن من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البلدان في تطوير اقتصادياتها وذلك لما تؤديه من دور هام وفعال في ربط العمليات الاقتصادية والصفقات التجارية وهذا من أجل تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد كل دولة.

كما تعتبر البنوك مؤسسات مالية تقوم باستقبال الودائع من طرف العملاء ومنح القروض لطالبي الائتمان.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك

#### الفرع الأول: نشأة البنوك

يرتبط تاريخ البنوك بتاريخ النقود، فمنذ عرفت النقود بدأ الاتجاه فيها وقام الصيارفة بعمليات الصرف اليدوي والمسحوب وذلك في العصور المختلفة كمايلي:

**أولاً: العصر القديم:** إن التعمق في دراسات التاريخ القديم يبين لنا الملامح الأولى للعمليات البنكية تعود إلى عهد بابل بالعراق القديم، أو ما يعرف عنها ببلاد الرافدين، وذلك 4 آلاف سنة قبل الميلاد، ومع ذلك لم تظهر للصرافة مقومات الوجود كحرفة مستقلة كما أن للإغريق فضل كبير في النهوض بالفن المصرفي ونشره في البحر الأبيض المتوسط وذلك قبل الميلاد بأربعة قرون وعنهم تتلمذ الرومان آخذين بالأموال المصرفية عبر أرجاء العالم القديم بحكم اتساع دائرة نفوذهم هيمنتهم آنذاك، كذلك الحال بالنسبة للعرب قبل الإسلام، فقد عرفوا في مكة المكرمة بالتجارة مع بلاد الشام و اليمن.

**ثانياً: العصر الوسيط:** إن البنوك بشكلها الحالي تعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى. القرنين الثالث عشر والرابع عشر. حيث ازدهرت التجارة في مدن إيطاليا، وعرفت الكمبيالة كأداة للصرف المسحوب ووسيلة لتحويل النقود، ولاشك أن توصل التجارة إلى الكمبيالة في هذا العصر الوسيط، كان أهم حدث أسفر عنه ازدهار التجارة في المدن الإيطالية، وذلك أنها أساس لما يقوم عليه الآن كثير من أنشطة البنوك الحديثة. ومن حيث الإيداع بدأ التمييز بين الوديعة العادية التي يلتزم البنك بردها بذاتها إلى العميل، وبين الوديعة النقدية المصرفية التي تنتقل فيها ملكية النقود المودعة إلى البنك، ويلتزم البنك برد مثلها إلى العميل المودع عند طلبها، و تفرعت الوديعة النقدية المصرفية إلى وديعة واجبة الدفع بمجرد الإطلاع، و وديعة الأجل.



ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد نتج عن الإفراط في هذي العملية عدد من المؤسسات مما إستدعى إنشاء بنوك حكومية تضمن حفظ وسلامة الودائع، حيث تم إنشاء أول بنك حكومي 1987 في مدينة البندقية الإيطالية<sup>1</sup>.

**ثالثا: العصر الحديث:** يمكن القول بأن المصارف بالمعنى الحديث للمصارف قد نشأت في إنجلترا بتأسيس بنك اسكتلندا عام 1695، إذ أعطي لبنك إنجلترا حق ممارسة معظم الأعمال المصرفية المعروفة في الوقت الحاضر كقبول الودائع، والتعامل بالكمبيالات، ومنح القروض، وإصدار النقود المصرفية، وكانت معظم قروضه تمنح للإمبراطورية البريطانية وتبع ذلك إنشاء المصارف وانتشارها في مختلف دول العالم، وأخذت تحتل أهمية كبيرة نظرا لتوسع التجارة، وتطور الصناعة لاحقا، وازدهار الائتمان باعتباره أسلوب مناسب لطريقة الإنتاج الرأسمالي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف البنوك

لقد وجدت عدة تعاريف للبنوك باختلاف أنواعها ونشاطها، إلا أن مجمل الاقتصاديين ألو على أن أهم تعاريفها تتمثل في:

- البنك أو المصرف BANK بشكل مبدئي يمثل مشروع ما، وبذلك فهو يمثل أحد العناصر أو الشخصيات الاقتصادية في أي مجتمع، ولكن هذا المشروع يتميز عن باقي المشروعات غير البنكية بأن له طبيعة مزدوجة فالبنك بجانب كونه مشروعا يهدف إلى تحقيق الربحية فإنه يقوم أيضا بوظيفة نقدية تتمثل في قدرته على تحويل الأموال الحقيقية النقدية وشبه النقدية، أي الأموال النقدية القريبة من النقود التي يمتلكها وتظهر في ميزانية، إلى أصول نقدية سائلة<sup>3</sup>.
- كما يمكن تعريف البنك (الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم).

<sup>1</sup> - هشام حريز، د ريس عبد الحق، د دبابش عبد المالك، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية - الإسكندرية، الطبعة الأولى 2014، ص - ص 20 - 21.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة 2006، ص - ص 238 - 239.

<sup>3</sup> - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص 47.

كما أنه يمكن تعريف البنك بأنه (مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها)<sup>1</sup>.

■ ويعرف البنك بأنه منشأة تتعامل بالنقود تقبلها من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل أصحابها<sup>2</sup> (Adictionarg of banking macdonald 1990)

### المطلب الثاني: وظائف البنوك

**أولاً: قبول الودائع وتنمية الادخار:** تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.

ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد والهيئات على الادخار، ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى عدة أقسام في:

**1-1: حسابات جارية (دائن):** الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية في الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يشمل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو في أشخاص إعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى) وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر (نقدية لدى المراسلين وفروع البنوك الأخرى).

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة. لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك تجاري آخر.

<sup>1</sup> حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2013، ص16.

<sup>2</sup> عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية - الإسكندرية، الطبعة 2010، ص 5.

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه لسبب أو أكثر من أسباب الآتية:

- قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل عمل العميل.
- نوع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.
- سهولة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية، وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية.

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس البنوك التجارية في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء، مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء العملاء<sup>1</sup>.

**1-2: الودائع الادخارية:** وهي تمثل ودائع طويلة الأجل يودعها أصحابها بهدف الادخار لحين الحاجة إليها، وما يميز هذه الودائع أنه لا يوجد قيود على السحب منها، كما لا يوجد حد أقصى على الإيداع فيها، وتشجع المصارف التجارية هذه الودائع لتنمية الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع.

**1-3: الودائع بإخطار:** وتتميز هذه الودائع بوجود قيد معين على السحب منها مثل ودائع لأجل، ولكنه قيد أخف نسبيًا، حيث يمكن للعميل سحبها قبل ميعاد استحقاقها، ولكن يشترط أن يقوم العميل قبل السحب بمدة معينة بإخطار المصرف برغبته في السحب. ونظرا لإمكان سحب هذه الودائع قبل ميعاد استحقاقها فإن الفائدة المقررة لها تميل إلى أن تكون أقل من الفائدة على الودائع لأجل<sup>2</sup>.

**1-4: الودائع الثابتة:** وتعرف هذه الودائع بالودائع الوتقنية أو بالودائع لأجل والسبب وراء ذلك يعود إلى كون المودع غير قادر على سحب الوديعة قبل انتهاء المدة الزمنية اللازمة لسحبها والمتفق عليها مقدما مع المصرف حيث كلما زادت المدة ارتفع سعر الفائدة الممنوحة للمودع وتتراوح الفترة في أغلب الأحيان من (3 أشهر) إلى

<sup>1</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1 2006، ص - ص 20-21.

<sup>2</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي، د السيد محمد أحمد الصيرفي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم، ط 2008، ص - ص 260-261.

(عشرة سنوات) يمنح صاحب هذا الحساب نسبة فائدة أعلى من باقي الحسابات التي يقدمها المصرف ويمكن للمودع من في سحب الوديعة مقابل حصوله على نسبة فائدة عند المدة التي قضتها الوديعة في المصرف<sup>1</sup>.

**ثانياً: القروض:** تقوم المصاريف بمنح القروض للمنظمات أو الأفراد أو إلى زبائنها على أن يكون هنالك ما يضمن تسديد هذا القرض في حالة عدم تمكن المقترض من تسديد المبلغ وقد يكون الضمان حجز، دار حجز سيارة، أو ضمان من شخص له حساب في المصرف أو لديه هوية تجارة وذلك حسب الضوابط التي تحدد من قبل المصرف.

**ثالثاً: البطاقات الائتمانية:** يمنح للأفراد بطاقات على شكل كارت مصنوع من البلاستيك مثبتة عليه إسم الزبون ورقم الحساب ويمنح كذلك رقم سري للزبون يستعمله الزبون عند السحب من الصراف الآلي، وأن هذه البطاقة تقدم خدمات عديدة حيث يمكن استخدامها في المحلات التجارية لتسديد مشترياته مما يوفر على الزبون عملية حمل النقود وعدم وجود عملات صغيرة وغيرها، كذلك يستطيع السحب بها دون الرجوع إلى البنك نفسه وإنما يكون مباشر من الصراف الآلي وفي أي وقت كان أيام العطل خارج ساعات الدوام وإن هذه البطاقات قد تصدر من مصرف واحد أو بالتنسيق بين مجموعة من المصارف وتستعمل على نطاق الدولة المعينة ويمكن استخدامها خارج حدود الدولة.

**رابعاً: خدمات استثمارية:** تقوم بعض المصارف بإعداد الدراسات المالية التي تطلب من قبل زبائنها عند القيام بإنشاء المشاريع لأن الزبائن يعتمدون على هذه الدراسة في تحديد الحجم الأمثل للتمويل.

**خامساً: خدمات أخرى:** تقوم المصارف بتقديم خدمات أخرى مثل:

- إدارة ممتلكات وتركات متعاملين مع المصارف.
- الإسهام في تمويل مشروعات التنمية.
- منح الائتمان التعهدي.
- شراء وبيع حوالات الخزينة وسندات الحكومة وكذلك شراء وبيع الأوراق المالية المسموح بتداولها في سوق الأوراق المالية.

<sup>1</sup> - علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فاتر حسن، إدارة المؤسسات المالية - مدخل فكري معاصر، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، طبعة 2015، ص-ص 66-67.

- خلق النقود.
- تجاوز السحب عن مقدار الرصيد للزبون يسمح المصرف لزيائنه بالسحب أكثر من مقدار الرصيد وأن المبلغ الذي يسحب أكثر من الرصيد والمسموح فيه يكون محدد من قبل المصرف.
- استخدام نظام الشيكات.

بالإضافة إلى أن المصاريف التجارية تقوم بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

### - الوظائف الكلاسيكية القديمة: وتشتمل على الوظائف والخدمات التالية:

\* قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

\* تشغيل موارد المصرف (البنك) على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول المصرف (البنك) وربحيتها وأمنها.

- وظائف والخدمات الحديثة: غن الوظائف الحديثة تستند على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان منها ما لا ينطوي على الائتمان وأبرز هذه الخدمات مايلي:

\* إدارة الأعمال والممتلكات للزبائن وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية.

\* تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان).

\* ادخار المناسبات.

\* سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

\* خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على الائتمان).

\* تحصيل فواتير الكهرباء والتليفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع فواتيرهم فيهم.

\* تحصيل الأوراق التجارية.

\* المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.



ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظيفتين أخريتين:

- **وظيفة التوزيع:** وهذه في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج وإعادة الإنتاج والمتولدة عن مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف يتم عادة بالطرق الائتمانية ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصاريف تراول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

- **وظيفة الإشراف والرقابة:** حيث المصاريف في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة أي استخداماتها المناسبة متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم في ما رصدت له من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي استخدمتها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهداف البنك

البنك باعتباره مؤسسة تقوم بالأنشطة المعهودة لها، فإن القائمين عليه يحرصون كل الحرص على تحقيق أهداف مختلفة، تسطر هذه الأخيرة بموجب إستراتيجية يتبعها، بحيث لا تقتصر الأهداف المسطرة بموجبها على مجرد تحقيق الفوائد في شكل فوائد وعمولات وغيرها، بل تمتد لتضم أيضاً الاستمرارية، النمو والتوسع وغيرها، ويجب أن ينظروا إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من عدة زوايا: إنتاجية وتسويقية، توسعية ومالية، حيث يتسنى له تحقيق مكانة في السوق البنكية التي تتميز بشدة المنافسة.

### أولاً: من الزاوية الإنتاجية والتسويقية

**1-1: من الزاوية الإنتاجية:** توجد مجموعة من الأهداف وهي تتعلق بضرورة اهتمام البنك بالخدمات البنكية التي يقدمها: وبمختلف العمليات البنكية التي يؤديها، فالأهداف من الزاوية الإنتاجية تتلخص في النقاط التالية:

\* تخفيض تكاليف تحقيق الخدمات البنكية وتقديمها، حيث من خلال هذا الهدف يستوجب على البنك أن تكون له القدرة على التميز بالتكلفة الأقل في تقديم خدماته.

<sup>1</sup> - ردينه عثمان يوسف، د محمود باسم محمد، التسويق المصرفي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص-86--88.

\*تحسين الخدمات البنكية تماشياً مع متطلبات زبائنه (الأفراد والمؤسسات) وميولهم وبما يستجيب أيضاً للتغيرات التي تمس ميولهم ومتطلباتهم.

ويتحقق ذلك بقدرة البنك على الحرص والمتابعة بكل اهتمام واستمرارية لمتطلبات زبائنه ومن ثم تقديم خدمات مميزة وعالية الجودة وبالسرعة المطلوبة وفي الوقت المحدد.

\* ابتكار خدمات بنكية جديدة تستجيب لرغبات الأفراد والمؤسسات هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذا الهدف يؤدي إلى تحقيق هدف آخر يتمثل في تحقيق الميزة التنافسية للبنك وفي انفراده بفرض الأسعار التي يراها مناسبة لهذه الخدمات المبتكرة.

\* الاستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي هي بحوزة البنك حيث أن الاستغلال الأمثل والفعال هو الذي يسمح له في الأخير بتحقيق خدمات بنكية أجود وبأقل تكلفة وبأسعار ملائمة لإمكانيات الزبائن وفي وقت ملائم لهم ومن ثم زيادة الإنتاجية.

**1-2 من الزاوية التسويقية:** يمارس البنك مثله مثل أي مؤسسة اقتصادية مهما كان نوع ومستوى نشاطها أنشطة التسويق، باعتبار أن هذا الأخير يلعب دوراً هاماً في نجاح مساعي البنك المتعلقة بالخدمات البنكية وتسعيها والترويج لها وتقديمها بما يتناسب ورغبات زبائنه وفيما يلي عرض موجز لأهداف التي يراد تحقيقها من طرف البنك من وراء تكريسها لأنشطة التسويق البنكي:

■ تحسين سمعة البنك وذلك من خلال:

- تحسين مستوى الخدمات المصرفية (البنكية) وتوسيع قاعدتها.

- تطوير أساليب أداء وتقديم الخدمات المصرفية نحو العملاء المصرفيين (الزبائن البنكيين).

- رفع الوعي المصرفي خصوصاً لدى موظفي البنك.

■ القيام بإجراء بحوث التسويق يكون هدفه معرفة احتياجات الزبائن المتنوعة وخدمتها بكفاءة عالية من أجل إرضاءهم ومن ثم حفظ العلاقة مع "الزبون الأبدي".

- إجراء دراسات مفصلة وعميقة حول الأسواق البنكية ومن ثم غربلتها من أجل تحديد الأسواق الأكثر ربحية، واكتشاف الفرص فيها، والتي يجب استهدافها.
- التسويق الأمثل لهذه الخدمات من خلال تفعيل مختلف الأنشطة التسويقية من اجل الحفاظ على الزبائن الأبديين، بالإضافة إلى البحث عن الزبائن المحتملين من أجل جذب المزيد منهم.
- المساهمة في تحقيق عمليات الابتكار والتجديد وتطوير البنكي من خلال ابتكار وتطوير خدمات بنكية وتقديمها على أكمل وجه للزبائن وبما يستجيب لتطلعاتهم.
- في ظل احتدام المنافسة محليا أو دوليا، ممارس من طرف البنك يكون لغرض المعرفة الدائمة بنقاط قوة البنك المنافسة ونقاط ضعفها ومدى قدرتها على التأثير على الأسواق البنكية وذلك أجل مواجهتها، وبهدف إيجاد السبل الكفيلة للتفوق عليها.
- إن وضع سياسة تسويقية واضحة المعالم تتماشى والخصائص التي تميز البنك قد يؤدي لا محالة إلى تحقيق الميزة التنافسية له من خلال إما التميز بتحقيق خدمات بنكية بتكلفة أقل أو تمييز الخدمات البنكية من حيث جودتها والإبداع التكنولوجي الذي يميزها، أو من خلال النوعين معا<sup>1</sup>.

#### ثانيا: من الزاوية المالية والتوسعية

- 1-2: من الزاوية المالية:** ثمة أهداف مالية عديدة يطمح البنك إلى تحقيقها وهي أهداف أساسية مثلها مثل سابقتها من الأهداف، حيث يمكن إنجازها من خلال النقاط التالية:
- تعظيم الفوائد في شكل فوائد وعمولات وغيرها وذلك من خلال زيادة حجم القروض المتنوعة ومختلف التسهيلات الائتمانية وزيادة حجم التوظيفات و الاستثمار في الأوراق المالية، في الوقت الذي يجب أن يحرص فيه البنك على التقليل من مختلف المخاطر المحتملة.
  - بالارتباط مع الهدف الأول، يهدف البنك إلى هدف الاستمرار في اقتطاع جزء من الفوائد- الأرباح المحتجزة - بغرض تفعيل مستوى الإحتياطات، حيث كلما زادت هذه الإحتياطات كلما زاد مستوى ثقة المودعين في البنك الذي يتعاملون معه ومن ثم زيادة الطمأنينة والأمان لديهم لكون أن ودائعهم لدى البنك محافظ عليها بأمان كبير لا يمكن خسارتها.

<sup>1</sup> - فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، مطبعة الموسك - الجزائر، ط 1، 2013، ص- ص 25- 29.

- تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في آن واحد، زمن ثم فالبنك يهدف إلى الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة وذلك بصفة مستمرة من أجل مواجهة طلبات سحب المودعين سواء كانت مسحوبات آنية أو مسحوبات آجلة بعد إشعار البنك بذلك، وفي ذات السياق يهدف إلى اغتنام الفرص الاستثمارية والتوظيفية من أجل تحقيق عوائد كبيرة.
- قيام البنك بالتوسع في الاستثمار المتعلق بالاكتتاب على الأوراق المالية قصيرة الأجل كالسندات الحكومية مثلا وأيضا بالاكتتاب على الأوراق المالية طويلة الأجل حيث كل ذلك يؤدي إلى تدعيم العمل البنكي الاستثماري.
- تحسين صورة البنك لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين بين ومن ثم مركزه المالي من خلال تعظيم قيمة أسهمه في سوق الأوراق المالية، وهذا من شأنه أن يجعل البنك قادر على زيادة رأس المال عن طريق طرح الأسهم مثلا للتوسع في استثماراته في حال يرغب هو في ذلك.

**2-2: من الزاوية التوسعية:** يهدف البنك إلى جانب الأهداف التي ذكرت في السابق إلى ضمان الاستمرارية والنمو ومن ثم ضمان البقاء شأنه في ذلك شأن باقي المؤسسات الأخرى غير البنكية، وفيما يلي يمكن حصر بإيجاز الأهداف الإستراتيجية والتوسعية للبنك وذلك من خلال النقاط التالية:

- من الأهداف الإستراتيجية الأولى التي يسعى البنك إلى تحقيقها، نجد هدف امتلاك القدرة التنافسية باعتبار أن هذا الهدف الإستراتيجي هو وسيلة إستراتيجية تسمح له بمواجهة والحفاظ على المكانة ضمن السوق البنكية التي تتسم باحتدام المنافسة بين البنوك، ويقصد بالقدرة التنافسية للمصرف (البنك) الوضع الذي يتيح له التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية البنكية ومع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسة، بمعنى أن تنافسية المصرف تعبر عن مدى قدرة المصرف على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثلها.
- يهدف البنك إلى توسيع نشاطه من خلال الانتشار المدروس، وذلك عبر فتح المزيد من الوكالات لتمس أنشطة وتوسيع تقديم مختلف خدماته ومن ثم زيادة عدد الزبائن وتنوعهم في الدولة الأصلية التي يتواجد بها ويمارس فيها أعماله البنكية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، مرجع السابق، ص- 30-31.

### المبحث الثاني: أنواع البنوك

لم تكون البنوك على الشكل التي هي عليه اليوم، وإنما مرت بعدة مراحل وطرات عليها عدة تغيرات حتى استقرت على ما هي عليه اليوم، وعليه فإن تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، حيث تختلف البنوك من دولة لأخرى ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف أنواع البنوك.

### المطلب الأول: البنوك المركزية

#### الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

■ هو مؤسسة مالية تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة، ولا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح مثل البنوك التجارية، بل يهدف إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة بالمجتمع، وبخاصة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وذلك من خلال استخدامه للسياسة النقدية.

وبالتالي، فإن البنك المركزي يهدف إلى زيادة مستوى الناتج القومي والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظيف<sup>1</sup>.

■ يمكن تعريف البنك المركزي بأنه تلك المنظمة التي تهيمن على النظام المصرفي كله، وتتولى إصدار البنكنوت، وتضمن من خلال استخدام وسائلها المتعددة سلامة أسس البنيان المصرفي في الدولة، كما يوكل إليها مهمة الإشراف على السياسة النقدية في هذه الدولة بما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة.

وانطلاقاً من ذلك فإن البنك المركزي يعد بمثابة القلب النابض بالنسبة للجهاز المصرفي للدولة، فهو الذي يضح إليه الدم وينظم حركته، وتعمل جميع البنوك الأخرى في هذه الدولة في ظل السياسات التي يقررها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - علي عبد الوهاب نجما، د محمد عزت محمد غزلان، د عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية - الإسكندرية، الطبعة الأولى 2014، ص211.

<sup>2</sup> - أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، مكتبة العصرية، 2007، ص14.

## الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي

عرفت مهام البنك المركزي تطورات هامة خلال العشريون سنة الأخيرة، فبالإضافة إلى وظيفته الإمتيانية، إصدار النقود القانونية، فإن نشاط البنك يتمحور حول ثلاثة مهام رئيسية أخرى هي:

– تحديد وتطبيق السياسة النقدية.

– تنظيم ومراقبة النظام المصرفي وأسواق رؤوس الأموال.

– تسيير وسائل الدفع الكتابية والنظام المصرفي.

من هنا تجد أن البنك المركزي يعتبر بنك الدولة، بنك البنوك، المقرض الأخير وبنك الإصدار.

**أولاً: البنك المركزي بنك الدولة: هذا لأنه:**

- يسير، يتابع الحساب الجاري للخرزينة العامة ويقوم، يومياً بتركيز العمليات الخاصة بالمحاسبين العموميين الذين يلجئون إلى البنك المركزي.
- تحصيل شيكات تسديد الضرائب والرسوم.
- تحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام "دفع الرواتب، المعاشات، أعمال الدولة والجماعات المحلية".
- يقدم للدولة مساعدات مالية وتسيقات.

**ثانياً: البنك المركزي بنك الإصدار:** يتبين اليوم أن كل نشاط بنكي يخلق نقوداً للبنوك التجارية أكثر من البنك المركزي، والذي هو بنك الإصدار حيث أن النقود الكتابية أكثر من النقود القانونية ذات نسبة في الكتلة النقدية، لكن يبقى البنك المركزي يخلق النقود القانونية ذات قوة الإجراء الغير المحدودة عبر الوطن وتبقى الأشكال الأخرى للنقود تعبر عن نقود خاصة تحضاً بالقبول العام من خلال بند (إعادة الشراء). وهذا يعني أنه على أي بنك أن يتمكن من إعادة شراء نقده عن طريق تقديم نقود قانونية في أي وقت وفي أي مكان لذلك يبقى البنك المركزي المصدر الوحيد للنقد الحقيقي في الاقتصاد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بخراز يعادل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، الطبعة 2000، ص - ص 94 - 95.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال قبوله ودائع البنوك الاختيارية والإجبارية (احتياطي النقدي الإجباري). كما يقوم البنك المركزي بالإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية.

كما يقوم البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك التجارية والتأكد من التزاماتها بقانون البنوك والتعليمات التي يصدرها لها بين وقت وآخر للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وزيادة الثقة به.

ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الكمبيالات التي سبق وأن خصمتها البنوك لعملائها. أو خصم أذونات الخزينة التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي، كما يحصل المصرف التجاري على النقود عن طريق الاقتراض مباشرة من المصرف المركزي لفترة قصيرة، مقابل أن يقدم المصرف التجاري ضمانات، عادة ما تكون أذونات الخزنة وسندات الحكومة. وغالبا ما تجد المصارف التجارية أنه من الأفضل لها أن تحصل على نقود عن طريق الاقتراض المباشر من المصرف اختصاراً للزمن وتبسيطاً للإجراءات<sup>1</sup>.

رابعاً: الرقابة على الائتمان: وهي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظراً للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، فقد رأينا كيف ارتقى الائتمان المصرفي إلى مرتبة النقود بتواضع الأفراد على قبوله أداة لتسوية الديون. وإذ تخلق البنوك التجارية الجزء الأكبر من ودائع النظام المصرفي بمناسبة ما تقوم به من عمليات الإقراض والاستثمار، فإنه يترتب على تغير عرض البنك للإقراض أو الاستثمار. إحداث تقلبات مقابلة في عرض وسائل الدفع في النظام الاقتصادي الحديث. فإذا ما تذكرنا ما لتقلبات عرض النقود من تأثير على القوة الشرائية للنقود وعلى مستوى النشاط الاقتصادي اتضح لنا كيف تزاول الأموال الائتمانية تأثيراً هاماً على مستوى الرخاء في البلاد وكيف تعظم الحاجة إلى وجود هيئة ذات سلطة فعالة في تنظيم الائتمان. ولهذا فإن رقابة حجم النقود إنما تعنى بصفة أساسية رقابة حجم نقود الودائع التي تقوم بخلقها البنوك التجارية عندما تمنح الائتمان لعملائها، ويستخدم البنك المركزي في هذا الصدد عدداً من الأساليب أو الأدوات الفنية المتاحة له تكون في مجموعها ما يعرف بوسائل السياسة النقدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي د حسين محمد سمحان، د سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة عمان - الأردن، ص 171.

<sup>2</sup> - زينب عوض الله، د أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان الطبعة 2003، ص 149.



الفرع الثالث: أهداف البنك المركزي وخصائصه

أولاً: أهداف البنك المركزي: إن أحد أهم متطلبات تحقيق استقلالية البنك المركزي في أي دولة أن تكون هناك أهداف واضحة ومحددة أو معرفة تعريفاً واضحاً دقيقاً أمام البنك المركزي في تلك الدولة إن ذلك سوف يدعم قدرة البنك المركزي على وضع السياسة النقدية التي تعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف داخلياً وخارجياً، كما تعمل أيضاً على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والمحافظة عليه في الأجل المتوسط والأجل الطويل على أن يتم ذلك بأقل تكلفة ممكنة يتحملها المجتمع.

ومما لا شك فيه أن مصداقية السياسة النقدية ممثلة في البنك المركزي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن الحكومة، تجعلها تأخذ في الحسبان عند وضع تلك السياسات الأهداف طويلة الأجل، ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

إذا تبنى البنك المركزي سياسة لمكافحة التضخم فإن هذه السياسة يمكن أن تسفر في الأجل القصير عن ضغوط على أسعار الفائدة وزيادة في معدل البطالة إلا أنه في الأجل المتوسط والأجل الطويل سوف تسفر هذه السياسات عن انخفاض مستمر في معدل التضخم، ومن هنا فإن المدى الزمني الذي سوف يتم فيه تقييم فاعلية السياسة النقدية يعتبر مهماً، نظراً لأنه سوف يتم تقييم سياسة كبح جماح التضخم (محرابة التضخم) من ناحية آثارها الإيجابية طويلة الأجل، وكذا التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع في الأجل القصير.

وتعتمد أيضاً استقلالية البنك المركزي على حجة تأكيد ودعم مصداقية السياسة النقدية إذا ما تعرضت السياسات التي تتبناها الحكومة (باعتبارها سياسات أكثر رشداً من البدائل الأخرى من السياسات) لمشكلة التعارض في توقيت تنفيذ السياسات بمعنى أن تلك السياسات تتغير درجة رشدها تبعاً لتغير الزمن. فإذا لم يكن هناك التزام تام من جانب الحكومة فإنها قد تتحول إلى إتباع سياسات أخرى ومن ثم فإن ذلك سوف يقلل من قدرة صانعي السياسات النقدية على مكافحة التضخم، ولعل الأمثل في هذه الحالة لتحقيق مصداقية السياسة النقدية هو إما أن يكون هناك التزام من جانب الحكومة بعدم تغيير السياسات تبعاً للتغير الزمني ويتم ذلك من خلال الالتزام بالقواعد المقبولة من جانب صناعة السياسة COMMITMENT TO RULES فإذا ما تم ذلك بالنسبة للسياسة النقدية فإن المشكلة في هذه الحالة سوف تنحصر في كيفية وضع ضوابط رشيدة، والبديل لذلك تعقيم

قدرة الحكومة على إمكانية تغير السياسة النقدية ولم يتم هذا أو يكون سوى من الاستقلالية يحضا بها البنك المركزي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

إذا تم وضع قواعد تحدد معدلا ثابتا للتوسع النقدي، فمن الممكن أن يكون هذا المعدل غير سليم في مرحلة زمنية معينة نظرا لحدوث تغيرات تكنولوجية في صناعة المصارف أو زيادة الطلب على النقود، وعليه يصبح الالتزام بسياسة نقدية مقيدة مؤديا إلى تخفيض في معدلات النمو الاقتصادي.

هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك العديد من الآراء ناقشت المفاضلة بين وضع قواعد ملزمة، وحرية الاختيار، فإذا أتيحت للحكومة حرية تغيير سياساتها فإن القواعد على النحو السابق إيضاحه لن تكون ملزمة، ومن ثم فإنها سوف تضع أهمية لصانعي السياسات النقدية من وضع القواعد فيمكن لصانعي السياسات النقدية أن يقوموا بوضع قواعد نقدية مرنة تحدد الكيفية التي يمكن بها تعديل السياسة النقدية في حال ظهور معلومات نقدية ومالية، ومتغيرات اقتصادية جديدة مما يقلل من إمكانية المفاضلة بين البدائل فعلى سبيل المثال يمكن وضع قواعد مثل كواجهة كل زيادة في معدل التضخم نسب مماثلة في حجم المعروض النقدي أو العكس. أيضا يمكن للسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي أن تضع أهدافا للنمو في الناتج القومي الإجمالي الاسمي أو معدل التضخم أو... غيرها من الأهداف الاقتصادية، ومن هنا فإن ثبات السياسات وتحديدها لا يرتبط بتغيير الحكومات أو الأشخاص وهذا لا يمكن أن يأتي إلا في ظل توافر استقلالية البنك المركزي<sup>1</sup>.

ثانيا: خصائص البنك المركزي: يتميز البنك المركزي بعدة خصائص من أهمها مايلي:

- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها تشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية سواها، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- لا يتناول الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية - الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013، ص - ص 403-405.

- يتمتع بالقدرة على تحويله الأموال الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتركة لعملية إصدار النقد<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: البنوك التجارية

#### الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

- يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والإقتراض). إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأئتك، كما يقدم القروض لهم. وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر<sup>2</sup>.
- البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين. فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشر لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم<sup>3</sup>.
- هي شركات تجارية تقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو الأجل واستخدامها لمنح الائتمان، وتقديم الخدمات المصرفية للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أم معنويين ويمكن إضافة أي عمل آخر أو خدمات أخرى لها بما لا يخالف أحكام القانون. إذ يضع القانون التزامات على البنوك المسجلة ويقرر جزاء في حال مخالفتها لإحكامه أو مخالفة الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه، أو في حالة قيامها بعمليات غير سليمة وغير آمنة لمصلحة مساهميهيها أو دائنيهيها أو لمصلحة المودعين فيها وقد يصل الجزاء إلى إلغاء ترخيص البنك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة لدراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر سنة 2008-2009، ص - ص 3-9.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، طبعة 2008، ص 273.

<sup>3</sup> - السيدة عبد الفتاح إسماعيل، د عبد الغفار علي حنفي، الأسواق المالية، الدار الجامعية - الإسكندرية، طبعة 2009، ص 137.

<sup>4</sup> - بسام هلال مسلم القلاب، الاعتماد المالي (دراسة مقارنة)، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 24.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية:

من الوظائف التي يقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليد ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تراوحتها البنوك.

أولاً: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

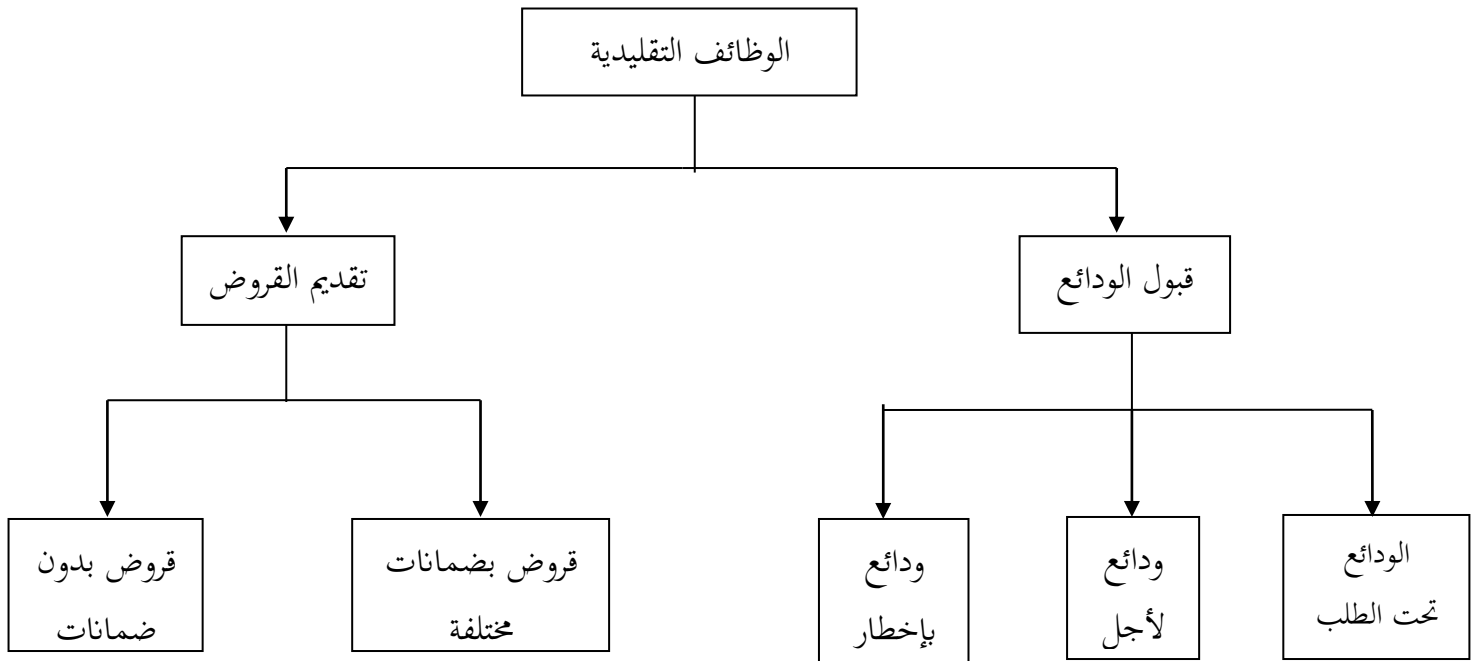
**1-1: قبول الودائع:** تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود وتوجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاماً حالياً من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.
- **ودائع لأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.
- **ودائع بإخطار:** هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.
- **ودائع التوفير:** وهي تمثل المدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

**2-1: تقديم القروض:** يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على الصيغة الائتمانية للأشخاص.

الشكل رقم (01-01) يبين الوظائف التقليدية للبنوك التجارية



المصدر : من إعداد الطالبتين

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وتوجهات تتلائم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقائها ونموها إضافة إلى حصولها على الأرباح

من هذه الوظائف نذكر:

**1-2: تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك التجارية دوراً رئيسياً في عملية تسوية المدفوعات الخارجية

بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

**2-2: تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية

التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي

الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.

**2-3: تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها

الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزنة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية

من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا

الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة

المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الإخطار إليها.

**2-4: إدارة محافظ الاستثمار:** تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها وحساب

عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار... الخ.

**2-5: تقديم الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:** أصبحت البنوك تشترك في إعداد

الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل

للتحويل وكذا طريقة السداد وتواريخها وقد اكتست هذه الخدمة سمعة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها

أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة

في ذلك.

**2-6: التعامل بالعملات الأجنبية:** تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلاً أم أجلاً وذلك بالأسعار

المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخصص عملية تحويل

العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج... الخ.

**2-7:** إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص لآخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعاً من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقاً.

**2-8:** القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطها التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كثرة حافزاً في شرائها أملاً في حصوله على ربح معقول<sup>1</sup>.

### ثالثاً: خصائص البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

**2-1:** مبدأ التدرج: فالبنوك التجارية تقع في المرتبة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي الذي يقع في قمته، ويقوم بمهام الرقابة والإشراف على هذه البنوك بالعديد من الوسائل التي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية.

**2-2:** التعدد والتنوع: فالبنوك التجارية تتعدد وتنوع وتنتشر في العديد من الأسواق المحلية و الخارجية، وليس هناك حدود جغرافية لعمل البنك التجاري، وتعتبر الفرض السوقية المتمثلة في الربح العامل الرئيسي المحدد لعمل البنك وتوسعه.

**2-3:** توليد الودائع: فالبنوك التجارية تقوم بتوليد الودائع الجارية الجديدة من خلال ما تقوم به من عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة فالودائع الجارية تمثل نقوداً لم تكن موجودة بالأصل، وهي تستمد

<sup>1</sup> - العاني إيمان، البنوك التجارية وتحويلات التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2006-2007، ص- ص 5-8.



صفة النقود من كونها مقبولة بشكل عام وقادرة على أداء وظائف النقود، وتختلف مصادر النقود باختلاف وتباين أشكال وأهداف البنك التجاري، ولكن تعتبر النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي هي المصدر الوحيد والمحدد لجميع الوحدات النقدية في البنك، كما أنها تتماثل في قيمتها النسبية بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان<sup>1</sup>.

**2-4:** هدف البنوك التجارية الأساسية هو تحقيق الربح، على عكس البنك المركزي الذي يهدف أساساً إلى تحقيق الصالح العام.

**2-5:** البنك التجاري يختص دون غيره من المؤسسات والمشاريع التجارية، بأن معظم أصوله تشكل حقوقاً للمؤسسات وأشخاص آخرين في شكل ودائع مختلفة وهو الوحيد القادر على خلق خصوم إيداعية قابلة للتداول من شخص لآخر، ومن مؤسسة لأخرى،

بحيث تقوم بفتح الحسابات الجارية لعملائها وتحويلهم إلى نقود ورقية أو العكس، بناءً على طلبهم وإجراء عملية المقاصة لحساباتهم بطريقة سريعة وبأقل تكلفة وجهد<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: البنوك المتخصصة

#### الفرع الأول: تعريف البنوك المتخصصة

تعرف البنوك المتخصصة كالتالي:

- هي وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات أو من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات، إذا احتاجت لها لغرض التوظيف الاستثماري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - اياد عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2016، ص-ص 216-215.

<sup>2</sup> - سميرة بريح، دور الصيرفة الإلكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية، دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-تقوت- وبنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة الوادي، خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2014، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، سنة 2014-2015، ص12.

<sup>3</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان، الطبعة الأولى 2009 ص 141.

- عرف المشرع المصري البنوك المتخصصة (قانون رقم 120 لسنة 1975 مادة 16) غير التجارية التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية<sup>1</sup>.
- تشبه هذه البنوك إلى حد كبير المؤسسات المالية الغير مصرفية وهذا ينبع من طبيعة نشاطها الذي لا يتعلق بالتعامل في الائتمان قصير الأجل. فهي تقوم بالأعمال المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية، ولذلك نجد أن هذه البنوك تعتبر بنوك متخصصة حيث يختص كل منها بنوع معين من الأنشطة. فضلاً عن أنها تتعامل في الائتمان متوسط وطويل الأجل فهي تمارس نوعاً من الأنشطة المتقاربة مع الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات سوق المال ومن ثم فإن نشاط هذه البنوك يخرج عن طبيعة النشاط التجاري حيث أنها تتخصص في النشاط النوعي (الزراعي-صناعي-عقاري...) <sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: أنواع البنوك المتخصصة

من أمثلة هذه البنوك:

- البنوك الصناعية.
- البنوك الزراعية.
- البنوك العقارية.

**أولاً: البنوك الصناعية:** الهدف الأساسي من إنشاء هذه البنوك هو العمل على النصوص بالقطاع الصناعي في الدولة، ولذلك فإن الحكومات عادة ما تساهم بحصة كبيرة من رأس مال هذه البنوك، كما أنها توعد للجهز المصرفي ولشركات التأمين الإسهام في رأس مال هذه البنوك.

وتكون مساهمة البنوك الصناعية في النشاط الاقتصادي عن طريق مد المنشآت الصناعية بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل وذلك بغرض تطوير آلتها و إدخال التكنولوجيا الحديثة وبذلك تعمل على رفع الإنتاجية كما أنها تساهم في إنشاء الصناعات الجديدة، وأغلب القروض التي تمنحها البنوك الصناعية تكون مضمونة بضمانات عينية.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي، د رسمية زكي قرياقص، المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية - الإسكندرية الطبعة 2014، ص305.

<sup>2</sup> - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية، طبعة 2009، ص 295.

كما تأتي مساهمة البنوك الصناعية في الاقتصاد القومي بما تقوم به من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، ذلك أنه لما كانت هذه البنوك تتحمل مخاطر الإقراض للمشروعات المشكوك في نجاحها، فإن هذه البنوك تقوم بعمل الدراسات الاقتصادية للمشروعات الحديثة ويقر إلا إقراض إلا تلك المشروعات التي تثبت الدراسات جدواها من الناحية الاقتصادية، وهي بذلك تعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى ذلك النشاط الصناعي الذي يعود بأكبر عائد ممكن وتجنب الاقتصاد القومي ككل المشروعات المشكوك في نجاحها<sup>1</sup>.

**ثانياً: البنوك التنموية الزراعية:** تختص هذه البنوك في التمويل الزراعي، حيث تمنح قروضا متوسطة و طويلة، تواجه مشاكل عديدة تختلف من دولة إلى أخرى، وهي مشاكل لها علاقة مباشرة بطبيعة النشاط الزراعي والمخاطر التي تهدده كتغير الظروف المناخية، وقد يترتب عنها: عدم القدرة على سداد القروض، صعوبة وضع المزارعين وملاك الأراضي أمام حالة الإفلاس، صعوبة تصريف وتسويق المنتجات الفلاحية بسبب تغيرات الأسعار أو عدم توفير بتجهيزات التخزين والتبريد<sup>2</sup>.

**ثالثاً: البنوك الصناعية:** وهي بنوك تهدف إلى تقديم التسهيلات والقروض المباشرة وغير المباشرة للمنشآت الصناعية، كما تساهم في إنشاء الشركات و المؤسسات الصناعية، وتتميز القروض المقدمة من هذه البنوك بأنها ذات سعر فائدة أقل من أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية، وكذلك فترة السداد تكون متوسطة الأجل، ومن الأمثل على هذه البنوك في الأردن بنك الإنماء الصناعي. وقد ظهر مؤخراً في الأردن بعض المؤسسات التي تقوم بتمويل المشاريع صغيرة الحجم، وقد انتشرت بشكل واسع في الأردن وحققت مكانة جيدة بين المؤسسات المالية، وعلى سبيل المثال البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، وشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة، والشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة، والهدف من هذه المؤسسات هو استهداف شريحة معينة من المجتمع لا تملك المقومات المادية للقيام ببعض المشاريع الصغيرة والحرف المهنية، مقابل أسعار فائدة قليلة نوعاً ما وفترات سداد مريحة.

<sup>1</sup> - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص- ص 148-149.

<sup>2</sup> - علي خالفي، المدخل إلى عالم الاقتصاد مفاهيم- مصطلحات- أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، طبعة 2009، ص 177.

رابعاً: صناديق التوفير: وهو نوع آخر من البنوك المتخصصة تقوم بقبول المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض والسلف صغيرة الحجم وقصيرة الأجل بأسعار فائدة تشجيعية مقارنة مع أسعار الفوائد السائدة في السوق، ومن الأمثلة عليه في الأردن صندوق التوفير البريدي<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: خصائص البنوك المتخصصة

تتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص، التي تبين الفرق بينهما وبين آلية عمل المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، ورغم تعدد أنواع وأشكال هذه البنوك وتباين مجالات عملها إلا أنها تشترك بصفة عامة في عدد من الخصائص أهمها:

- أنها لا تقبل الودائع من الأفراد، ولكنها تعتمد على رؤوس الأموال المقدمة من المستثمرين (الحكومة)، إضافة إلى السندات طويلة الأجل التي تصدر باسمها، والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من البنك المركزي ومن البنوك التجارية المحلية والأجنبية، ومن المؤسسات الدولية المانحة أيضاً.
- من الأهداف المهمة التي تقف وراء إنشاء هذه البنوك، دعم قطاع التشغيل والتنمية في ذلك القطاع، حيث تمنح قروضها بأسعار فائدة منخفضة نسبياً ولأجل زمنية طويلة.
- قد لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل أنها قد تقوم بالاستثمار المباشر في إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموالها، وفي تقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال العمل.
- تعتمد هذه البنوك على المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومة المحلية أو المؤسسات الدولية المانحة<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع: وظائف البنوك المتخصصة

هناك عدة وظائف أساسية للبنوك المتخصصة منها إنشاء المشروعات والمشاركة فيها، وتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل:

أولاً: إنشاء المشروعات والمشاركة في إنشائها: كثيراً ما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمار المباشر عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات التي يقيمها الأفراد. وتلك الوظيفة من الوظائف المصرفية العامة التي لها اتصال وثيق بالتنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> - سامر عبد الهادي، شادي صرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص 245.

<sup>2</sup> - اياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2014، ص - ص 104-105.

ثانياً: تمويل المشروعات من خلال الإقراض المتوسط وطويل الأجل: وتتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي تكسبها صفة خاصة في مجال الائتمان المصرفي، أبرزها مايلي:

- تتعامل البنوك المتخصصة أساساً في الائتمان المتوسط والطويل الأجل واللازمة للعمليات المتخصصة.
- تعتمد البنوك المتخصصة في جانب كبير من مواردها على رأسمالها المملوك والمدفوع وعلى أرباحها المتراكمة وعلى القروض التي تحصل عليها من البنوك المركزية.
- لا يعتمد نشاط البنوك المتخصصة بشكل رئيسي على فتح حسابات جارية أو لأجل.
- لا يقتصر نشاط البنوك المتخصصة على منح القروض، ولكنه يمتد كذلك إلى الاستثمار المباشر عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال الشركات التي ينشئها الأفراد.
- تقوم البنوك المتخصصة بتقديم الخبرة والمشورة الفنية للمستثمرين فضلاً عن تيسير عمليات التسويق.
- تسعى البنوك المتخصصة بجانب تحقيق الربح إلى تحقيق أهداف اقتصادية قومية على درجة بالغة في الأهمية في مجال دفع عملية التنمية القطاعية. وعلاج أوجه الاختلال في البنية الاستثمارية على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

لذلك تتولى الحكومات دعم البنوك المتخصصة دعماً مالياً حتى تتمكن من أداء وظائفها الاقتصادية، وقد يأخذ الدعم شكل المساهمة في رأس المال أو توفير القروض طويلة الأجل بشروط ميسرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، الطبعة الرابعة، 2015، ص-ص 228-229.

### المبحث الثالث: القروض البنكية

تعتبر القروض من أهم أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد الجانب الأكبر من الإيرادات، ونظراً للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

### المطلب الأول: مفهوم القروض وخصائصها

#### الفرع الأول: مفهوم القروض

هناك عدة مفاهيم و تعاريف للقروض من بينها نذكر:

- هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لأذن يصدر من السلطة المختصة<sup>1</sup>.
- القرض هو مورد مالي تحصل عليه الدولة من الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية تتعاهد برد المبلغ من الفوائد وفقاً لشروط متفق عليها<sup>2</sup>.
- هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية المحلية أو الدولية مع التعهد برد المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عليه في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني: خصائص القروض

تتمثل خصائص القروض فيما يلي:

- القرض مبلغ من المال، قد يكون نقداً أو عيناً.
- القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة، أي أحد أشخاص القانون العام من سلطة مركزية أو سلطة لامركزية كالمبليات والمؤسسات العامة التي لها استقلال مالي وإداري.

<sup>1</sup> - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 150.

<sup>2</sup> - خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، 2009، ص 220.

<sup>3</sup> - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 104.

- القرض يدفع بصورة اختيارية وليست إجبارية، فالأصل العام أن القرض يتم بين المقرض والمقترض على أساس الإدارة الحرة، وأن على المقترض أن يقوم بأداء قيمة القرض وفوائده إلى المقرض طيلة فترة مدة القرض، والاستثناء هو إصدار القروض الإجبارية عندما تمر الدولة بظروف مالية واقتصادية صعبة.
- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته، ودفع فوائده عنه خلال فترة أو مدة القرض.
- القرض العام يتم بموجبه عقد بين المقرض (الفرد أو أحد المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية أو دولة أجنبية)، وبين المقترض والتي تكون الدولة أو أحد هيئاتها العامة، وهو من العقود الإدارية التي تكون أحد أطرافها من أشخاص القانون العام، وهذا العقد يحتاج إلى موافقة أو إذن السلطة التشريعية ويترك أمر تنظيمه فنيا للسلطة التنفيذية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أنواع القروض

#### أولاً: القروض لتمويل نشاطات الاستغلال

تتولد عن النشاط اليومي للمؤسسة احتياجات دورية متعلقة بالاستغلال، وهي ما يعرف باحتياجات رأس المال العامل، لذا فمصادر التمويل الخاصة بالمؤسسة تبقى غير كافية للتغطية كل الاحتياجات وهذا ما يدفعها للجوء إلى القروض البنكية.

والأصل في لجوء المؤسسة (المقترض) لمثل هذه القروض البنكية استثناء من أجل تسوية الإختلالات، غير أنه عملياً أصبح قاعدة على الرغم من الأخطار المحفوفة بهذه العملية.

وتمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية، وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها، وما يفيض عنها يوجه إلى التوظيفات الأخرى.

#### 1-1: أنواع قروض الاستغلال: تأخذ قروض الاستغلال الأشكال التالية:

- قروض الاستغلال العامة: تأتي من خلال تسيقات في الحساب الجاري، وسميت كذلك لأنها موجهة للتمويل أصول متداولة عامة وغير محددة، ومن أهمها:

<sup>1</sup> - أعداد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثامنة، 2011، ص71.

- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جداً، التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات. فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

إن مدة هذا القرض قصيرة جداً (بضعة أيام)، وقابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر مثلاً)، وهذا النوع من عادة ما يواجهه خطر التجميد، وعليه يجب على المصرفي الحرص الشديد أثناء منحة لتسهيلات الصندوق.

- السحب على المكشوف: يعرف السحب على المكشوف على أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول، قد تصل إلى عدة شهور وفيه يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها ويطلق على هذه المدة (مدة المكشوف) وقد تصل إلى حدود السنة. وهناك ثلاث حالات لطلب السحب على المكشوف وهي:

\* عندما تزيد المؤسسة (طالبة القرض) رفع طاقته الإنتاجية.

\* عند التدهور المستمر لرقم أعماله.

\* عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

- القرض الموسمي: يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي، والتي تواجه اختلالاً بين فترة التموين وفترة البيع، بإنفاقها مصاريف كبيرة، على أن يكون الدخل في فترة لاحقة مثل:

الزراعة، السياحة... الخ.

ونظراً لكون تسديد هذا النوع من القروض يرتبط بمبيعات الزبون وفي ظل وجود منافسة قوية، يترتب على المصرفي معرفة: السوق الذي يعمل فيه الزبون، حصته من السوق، وقدرته التنافسية.

- القرض المتتالي: ويخص هذا النوع من القروض المشاريع طويلة الأجل والتي تتميز بنجاحها المؤكد، أولها حظوظاً كبيرة في النجاح. أما عند تسديد هذه القروض فيكون بواسطة الموارد الناتجة عن تحقيق المشروع.

■ قروض الاستغلال الخاصة: وهي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة، سواء المخزون أو الحقوق، وتتضمن:



- التسبيقات على السلع: هي عملية تمويل للمخزون مقابل وضع سلع وبضائع تحت تصرف البنك (رهن حيازي). ويلجأ البنك إلى بيع البضائع المرهونة في حالة عدم التسديد.

- التسبيقات على الأسواق العمومية: تعطي هذه التسبيقات نتيجة إبرام الصفقات إبرام الصفقات العمومية بين الإدارة أو الجماعات العمومية أو مجموعة من المقاولين أو الممولين، وتمول هذه الصفقات قصد: إنجاز الأعمال إرسال التموينات، أو أداء الخدمات المختلفة، إن الصفقات المشار إليها تتطلب أموالاً كبيرة ولفترة طويلة، ضف إلى ذلك تأخر الإدارة عن دفع مستحقاتها، مما يجعل لجوء المقاول إلى البنك لطلب قروض تسد حاجاته أمر ضروريا<sup>1</sup>.

- الخصم التجاري: وهي تلك العملية التي بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها (من طرف البنك قبل حلول أجلها) بعد خصم عمولة. وعملية الخصم يمكن النظر إليها من جانبين: من جانب الدائن الأصلي، حيث الخصم معناه بيع ورقة الدين أي التنازل عنها. ومن جانب الدائن الجديد، فالخصم معناه شراء ورقة الدين، وهذا يعني تقديم مال جاهز مقابل الوفاء له من قبل المدين الأصلي.

ويمكن تلخيص مزايا هذا الاعتماد في النقاط التالية:

\* الخصم يمثل أقل مخاطرة عدم التسديد، حيث يمكن من جهة كل المرفقين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.

\* الخصم لا يجمد أموال البنك وهذا لقصر المدة التي لا تتجاوز 90 يوما حسب القاعدة العامة، كذلك يمكن للبنك استعمال الورقة بتظهير أو إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

\* الخصم مولد للودائع حيث يمكن أن تكون المبالغ المقترضة في الحساب غير مستعملة كلياً، وهو يشكل مورد للبنك.

\* بالنسبة للزبون تمنح له القدرة على تحويل الحقوق لأجل إلى سيولة إضافة، كما أن تكلفة العملية تعد أقل مقارنة بالسحب على المكشوف.

<sup>1</sup> - حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل (في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية) دراسة مقارنة، ص - ص 77 - 83.

■ **الإتمادات بالتوقيع:** ويتخذ هذا النوع من القروض شكل توقيع البنك لضمان التزامات زبونه تجاه الآخرين في حدود مبلغ معين، ولمدة معينة مقابل عمولة وتظهر هذه القروض خارج ميزانية البنك، وتنقل إليها في حالة عدم التزام الزبون. يتم هذا الاعتماد حسب ثلاثة أشكال وهي:

- **الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون، يتعهد من خلاله بتسديد الورقة التجارية الخاصة بالمدين، زبون، البنك، الصالح، دائنه (المورد)، في ميعاد الاستحقاق، ومن ثم فالبنك الموقع ملزم بنفس الكيفية التي يلتزم بها المدين (زبونه).

- **الكفالة:** وتعني تعهد البنك بتوقيع كفالة أي أن يدفع إلى الدائن عوض الزبون (المدين) في حالة إعسار هذا الأخير، وتأخذ الأشكال التالية: كفالة جمركية، كفالة ضريبية، كفالة على الأسواق العمومية.

- **القبول:** يعتبر القبول بدلا للسحب على المكشوف، حيث يقوم البنك بتأدية خدمة للزبون دون منحه مبلغاً مالياً، ولكن بالتوقيع فقط ويأخذ القبول عدة صيغ وهي:

\* تقديم القبول من طرف البنك لضمان قدرة المؤسسة، وضمان ملاءة المدين، وبالتالي سيغنيه ذلك عن تقديم الضمان العيني، أو التسديد الفوري.

\* تقديم القبول من البنك، لأجل مساعدة الزبون للحصول على قرض من بنك آخر.

\* تقديم القبول من أجل التعبئة، وذلك بتقديم ضمانات من البنك لتسهيل تمويل مؤسسة ما عندما تطلب الحصول على قرض معين.

### ثانياً: القروض الموجهة للتمويل الاستثمار

أمام ضعف الموارد الذاتية للمؤسسة، لأسباب عديدة منها: انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة، ارتفاع الأجور والمديونية المتزايدة، فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية تتمثل غالباً في القروض البنكية.

تمنح القروض الاستثمارية للبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل (في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية) دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص - ص 84 - 86.

**1-2: قروض طويلة الأجل:** يوجه هذا النوع من القروض المنشآت التي تحتاج إلى تمويل الاستثمار مثل: الحصول على عقارات، أراضي، مباني... الخ، والتي تفوق مدتها سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحياناً إلى غاية عشرون سنة .

تتميز هذه القروض بأنها تنطوي على مخاطر عالية بسبب طول مدتها ومبالغها الضخمة، لذلك كان لابد من البحث عن وسائل للتخفيف من درجة هذه المخاطر ومن بين الخيارات المتاحة أن تشترك عدة بنوك في عملية التمويل وبالتالي تشترك جميعاً في تحمل المخاطر أو طلب ضمانات حقيقية قيمتها تفوق قيمة التمويل المطلوب.

**2-2: قروض متوسطة الأجل:** تتراوح أجلها بين سنة وخمس سنوات وهي تمنح غرض تمويل الأنشطة الاستثمارية وخاصة بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة، وعادة ما تكون هذه القروض مكفولة بضمان معين ويتم سدادها على دفعات من أجل حماية كل من المقرض والمقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين عن التسديد للأسباب المالية، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة المدة:

- **قروض قابلة للتعبئة:** تسمح للبنك من إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي الحصول على السيولة.
- **قروض غير قابلة للتعبئة:** لا يمكن للبنك من إعادة خصمها وبالتالي فهو مجبراً على انتظار موعد استحقاق القرض، وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال، لذلك لابد على البنك من دراسة القروض المتوسطة المدة جيداً حتى لا تحدث له أزمة سيولة.

هناك شروط للحماية المتعلقة بهذا النوع من القروض وتتمثل فيمايلي:

- **الشروط العامة:** هذه الشروط تهدف إلى المحافظة على الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على تسديد القرض مثل:

- ضرورة تحديد ديون المنشأة اتجاه الآخرين.

- تحديد الحد الأدنى للرصيد النقدي الذي يجب على المنشأة الاحتفاظ به لدى البنك.

- تحديد كيفية التصرف في القرض.

- **الشروط الخاصة:** تذكر هذه الشروط في عقود الإقراض الخاصة وتتمثل في:

- ضرورة التأمين على حياة بعض العمال في المنشأة.
- تحديد الكيفية التي يسمح من خلال المقترض توظيف هذه الأموال.
- قد يشترط المصرف أن يبقى للمنشأة انتقاء بعض الأشخاص الذي يرى أنهم يستطيعون تسيير العملية الإدارية والمالية بشكل يسمح بتسديد القرض<sup>1</sup>.

**3-2: قروض قصيرة الأجل:** ويطلق عليها اسم "القروض السائرة" فإنها تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تزيد عن السنة. وهي قروض تصدرها الدولة لسد عجز نقدي مؤقت خلال السنة المالية، حيث ينتج هذا العجز عن سبق الإنفاق على الإيراد من الناحية الزمنية في موازنة متوازنة، الأمر الذي يلزم معه الاقتراض لحين تحصيل الإيرادات، وخاصة الناتجة عن الضرائب المباشرة، حتى يغطي هذا الإنفاق في الموازنة، ويعني ذلك أن العجز المؤقت هنا ذو طبيعة موسمية طارئة، وفي هذه الحالة تصدر الدولة ما يعرف بأذون الخزانة العامة. أو لسد عجز مالي، وهو زيادة حقيقية في النفقات عن الإيرادات، ترى الدولة تغطيته عن طريق إصدار قرض لفترة قصيرة نظرا لعدم ملائمة الظروف السائدة في السوق المالية لإصدار قرض متوسط أو طويل الأجل، وفي هذه الحالة تصدر الدولة ما يسمى بأذون الخزانة غير العادية، وفي الحالتين المتقدمتين تقوم الدولة بتقديم هذه الأذون إلى المؤسسات المالية أو النقدية كالبنك المركزي، أو البنوك التجارية للحصول على قيمتها، حيث تعمل هذه الأذون على زيادة كمية النقود المتداولة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: مصادر القروض ووظائفها

#### الفرع الأول: مصادر القروض

تستمد البنوك التجارية مواردها الخارجية من إيداعات الأفراد والهيئات المختلفة ويظهر هذا تحت بند الودائع، ثم من إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها، أو من خلال المؤسسات التي ساهمت في خلق النقود.

<sup>1</sup> - سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005، ص- ص 70-72.

<sup>2</sup> - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2008، ص- ص 264-265.

**أولاً: الودائع:** هي مبالغ مالية مقيمة في دفاتر لدى البنوك التجارية وتكون إما بالعملة المحلية أو الأجنبية، يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك، وهذه الودائع تصنف على أساس حركة السحب منها أو بالإضافة عليها، وتصنف إلى وودائع جارية وودائع غير جارية:

**1-1: الودائع الجارية:** وهي وودائع تحت الطلب يمكن للعميل أن يسحبها بدون إشعار مسبق للبنك، وعليه فإن هذا الأخير لا يستطيع استعمال هذه الودائع بحرية كبيرة في تقديم القروض أو القيام ببعض الاستثمارات، كما يجب أن يكون مستعداً في كل حين لمواجهة عملية سحب غير متوقعة، وعادة لا يحصل أصحابها على فوائد عليها، وتختلف حركة الودائع الجارية، خاصة بسبب اختلاف النشاط الاقتصادي لمودعيها.

**2-1: الودائع غير الجارية:** تتميز هذه الودائع بانخفاض درجة حركتها بسبب القيود التي تنظم هذه الحركة، كما أن هذه الودائع تتداول شيكات لكن بطريقة الخصم، وعليه فهي ادخارية بطبيعتها ومجمدة.

**ثانياً: القروض المصرفية:** تعتبر القروض بين المصارف من أهم الأموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر حيث يمكن أن يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي مقترضاً المبالغ التي يحتاجها، ويمكنه أيضاً أن يقترض من غيره من البنوك عندما يحتاج إلى التوظيف أو عند مواجهة عجز.

**الفرع الثاني: وظائف القروض:** تتمثل وظائف القروض فيما يلي:

**أولاً: الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال:** بفضل القروض تقوم البنوك بتحويل الأموال المعطلة إلى استثمار لخدمة المواطنين الذين لديهم القدرة على الاستثمارات وهذا من أجل تحقيق منفعة للجميع.

**ثانياً: تنشيط الإنتاج:** إن اللجوء إلى القروض يساعد المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها في الحرية والتوسع في النشاط مما يؤدي للوفرة في الإنتاج بتكلفة أقل.

**ثالثاً: استثمارات المدخرات:** يعتبر الادخار الممول أو المنبع الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم القروض وبعث نشاطها فكلما كان استعمال القروض بوفرة من قبل البنوك المساهمة في الانتعاش الاقتصادي كلما كان إقبال المدخرين أكبر واستغلال أمثل للكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية.

رابعاً: مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة دورية دائمة للإدارة المالية ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثها، وهذا يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد ويتخذ إحدى الصورتين الآتيتين:

**1-4: الاندماج:** هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد فيه استقلاليتها المالية، وشخصيتها القانونية.

**2-4: الانضمام:** يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها فتقوم بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة أخرى وعليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 69- 71.

### خلاصة

على ضوء ما تم التطرق إليه في مباحث الفصل الأول ومن مفاهيم وأساسيات مختلفة وكذلك التعرف على الأهداف المختلفة للبنك وكذا مختلف الوظائف التي تمارسها من جمع لأموال وحفظها وتنميتها وتمويلها إلى من يحتاج إليها.

ونتيجة لتعدد هذه الوظائف أنشأت عدة بنوك لكل منها وظيفة معينة ومحددة بالإضافة إلى القروض البنكية التي تعتبر غاية في الأهمية بحيث لا يمكن أن تستقيم أحوال الحياة إلا اقتصادية من دونها فالقرض البنكي هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، بالإضافة إلى نمو الاقتصاد وارتقائه.

وفي الأخير نستطيع القول بأن البنوك تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد إذ تساهم وتساعد على تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات المؤسسة.



الفصل الثاني:

عموميات حول المشاريع

الاستثمارية



### تمهيد

إن الاستثمار باعتباره أداة فعالة لإنشاء و مضاعفة الثروات وتحريك الطاقة الإنتاجية المعطلة، فقد حظي بالكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين، و نظرا لما له من أهمية بالغة فقد وجب علينا التطرق له بداية حتى يتسنى لنا الإلمام بمختلف الجوانب التي يركز عليها، ثم الانتقال لإلقاء نظرة شاملة حول المشروع الاستثماري الذي يعتبر النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني و محور اهتمام رئيسي في تحليل الاقتصاديين لكافة المجتمعات.

وصولا إلى إعطاء مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري، حيث تعتبر هذه الدراسة من أهم الخطوات اللازمة لنجاح هذه المشاريع و التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب : سوقية ، فنية ، مالية ، تمويلية ، اقتصادية ، اجتماعية، و قد قمنا هنا بالتركيز على الدراسة المالية من خلال مختلف الجوانب الملمة بها.

و لمزيد من الشرح و الإيضاح قمنا بتقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث :

➤ **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار**

➤ **المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية**

➤ **المبحث الثالث : دراسة الجدوى المالية و تقييم المشاريع**

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما، أو في بلد ما و هذا نظرا للأهمية الكبيرة التي يمتاز بها هذا الأخير

كونه يعتبر جزء هام من الاقتصاد، فقد كان سيد في تقدم المجتمعات المتطورة أما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها مزال قائم الاهتمام به و التوسع في مجالاته و على هذا الأساس ارتأينا أن نخصص هذا المبحث للتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أنواعه

#### الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار نذكر منها:

■ هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة في فترة زمنية مقابل الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها للحصول على أي أصل مالي

- النقص المتوقع في القوة الشرائية لتلك الأموال.

- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول تدفقات مالية متوقعة<sup>1</sup>.

■ و عرف الاستثمار كذلك على أنه " عملية شراء أو إنتاج مواد أو تجهيزات أو سلع بسيطة<sup>2</sup>.

■ مفهوم الاستثمار عموما يقصد به معنى اكتساب الموجودات المادية أو لمالية لكن هذا المفهوم للاستثمار يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية، و بذلك سوف نميز بين مفهومين للاستثمار:

- **بالمعنى الاقتصادي** : في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية، و ذلك أن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، و الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع أو خدمات، و هذا الإنتاج له عدة عناصر مادية و بشرية و مالية، و بالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية موجودة.

- **بالمعنى المالي**: عادة ينظر للاستثمار من قبل رجال الإدارة" على انه اكتساب الموجودات المالية و حسب، و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق المالية و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و سندات و ودائع.... الخ<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظرية التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الاردن، طبعة 2012، ص 245.

<sup>2</sup>- MILOUDI BOUBAKER، *Insesissement et strategie du develiebbement* ،opu 1987، p 15.

■ الاستثمار بالمفهوم المحاسبي: و هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي اشترتها أو التي انتجتها و تنقسم إلى قسمين:

- الثابتات المرتبطة بالاستغلال: أي السلع المنتجة من المؤسسة و ليست للبيع أو التحويل و لكن تستخدم كوسيلة عمل " أثاث، منقولات مادية، و سائل النقل، كمبيوتر.."

- الثابتات خارج الاستغلال: و هي التي لا تشكل و سائل عمل و لكنها تستجيب لبعض الاهتمامات الأخرى و ذلك مثل المنشآت الاجتماعية « مطعم المؤسسة، مراكز الاصطياف... " شراء الأراضي و العقارات وقاعات الرياضة المختلفة و التسلية... الخ<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

للاستثمار تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها و طبيعتها و أهميتها و من هذه التصنيفات نذكر:

أولاً: من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

1-1: استثمارات عمومية: و هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة للحماية البيئية.

1-2: الاستثمارات الخاصة: و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و التي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.

1-3: الاستثمارات المختلطة: و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجا الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

ثانياً: من حيث المدة الزمنية: و تصنف من حيث المدة الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

1-2: استثمارات قصيرة الأجل: و هي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2-2: استثمارات متوسطة الأجل: و هي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنتين و هي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

<sup>1</sup> - طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص-ص 13-14.  
<sup>2</sup> - برييش السعيد، الإقتصاد الكلي ( نظريات- نماذج و تمارين محلولة )، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة- الجزائر، ص-ص 222-223.

2-3: استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة انجازها خمس سنوات.

ثالثا: من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

3-1: استثمارات التجديد: و تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة و ذلك بشراء الآلات و المعدات و جُل وسائل الإنتاج، و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، و بالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح، و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

3-2: استثمارات النمو (الإستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسع مكانتها في السوق إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة لفرض نفسها على المنتجين الآخرين و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى من خلالها المؤسسة إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

3-3: الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة: و هي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة و في حالة العكس فهي غير منتجة.

3-4: الاستثمارات الإجبارية: و تكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما و نوعا<sup>1</sup>.

رابعا: من حيث الدوافع الاقتصادية على أطراف الاستثمار الرئيسية: فهي:

4-1: الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة): و هو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و الاتجاه السياسي و الفكري القائم فيها.

4-2: الاستثمار الخاص: و هو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات و مؤسسات تضم عددا من

<sup>1</sup> - منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص-ص 21 - 22.

المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية و الخدمية.

و إزاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات و الاتصالات الذي حول العالم إلى قرية، بقي استثمار القطاع الخاص محدودا إزاء الاستثمار الأجنبي.

**3-4: الاستثمار الأجنبي:** هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية و دول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي السابق، فقد تميز عقد التسعينات و ما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية<sup>1</sup>.

و يمكن الإضافة إلى أنواع الاستثمار السابقة النوعين التاليين:

■ **الاستثمار المالي:** هو شراء و بيع أدوات الاستثمار مثلا الأسهم و السندات أو شهادات الإيداع و التي تعرف بالأوراق المالية و هذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلا، فإذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لآخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية، من هنا فإن شراء الأسهم لأول مرة في شركة ما يعتبر استثمارا حقيقيا و ليس استثمارا ماليا، و ذلك لأن شراء الأسهم لأول مرة (الشراء من السوق الأولى عند بداية الاكتتاب بالأسهم) أدى إلى تأسيس شركة غير موجودة أصلا مما أدى إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية، و كذا الأمر عند قيام الشركة بتوسيع مجال إنتاجها للسلع و الخدمات كإضافة خطوط إنتاج جديدة أو طرح سلع جديدة لم تكن موجودة أصلا أو زيادة في كمية السلع الموجودة أصلا، فإذا مولت الشركة هذا التوسع عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب فيعتبر هذا الاستثمار (استثمار بالأسهم) استثمارا حقيقيا كونه لأول مرة.

■ **الاستثمار الحقيقي:** هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، و بمعنى آخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي من هنا فإن استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بالشكل يوظف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر استثمارا بالمعنى الاقتصادي و هو الاستثمار الحقيقي<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار**

<sup>1</sup> - ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص-ص 22 - 23.  
<sup>2</sup> - شقيري نوري موسى و آخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، 2012، ص 26.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار

للاستثمار دور كبير و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل<sup>1</sup>. و إذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة معينة فإننا نذكر ما يلي:

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية.
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، و تكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع، و لا يخفى على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة و تقديم الخدمة بل و المنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، و من ثم محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طرق أو إقامة جسر أو حديقة.. الخ.
- مساهمة الاستثمار في توفير القطاع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلد فيما لم يتم إنتاج سلع و خدمات محليا، و هذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة و تمكن من تصديرها.
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، و هذا أمن يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية، و تنهي التبعية لمجتمع آخر.
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة و ذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها.
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

<sup>1</sup> - بن حبيب عبد الرزاق، الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 21-22 ماي 2002، ص 14.

- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين فهناك مدّخرون للأموال و لكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنا يكمن دور الاستثمار في توظيف المدخرات<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

يعتبر الاستثمار المالي من أكفأ أنواع تشغيل الأموال، ذلك أنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستثمرون و هذه الأخيرة تتمثل فيما يلي:

**أولاً: تأمين المستقبل:** عادة ما يقوم بمثل هذا النوع من الاستثمارات الأشخاص الذين بلغوا سناً معيناً، و هم على أبواب التقاعد حيث ميولهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار ما لديهم من أموال في الأوراق المالية ذات العائد المتوسط المضمون دورياً مع درجة ضعيفة من المخاطرة.

**ثانياً: تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول:** يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر و مضافاً إليها العائد المحصل.

**ثالثاً: تحقيق أكبر دخل جاري:** يركز المستثمر ببالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد مالي ممكن، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

**رابعاً: حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم:** إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية و عوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

**خامساً: تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة:** يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية و يقبلون عندها ما يترتب عن اختيارهم، إما بتحقيق توقعاتهم أو تخطئتها.

**سادساً: حماية الدخل من الضرائب:** يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من مزايا الضريبة التي تمنحها التشريعات و التنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها بغير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: العوامل المشجعة على الاستثمار، مجالاته و محدداته

<sup>1</sup> - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، طبعة 2008، ص-ص 10-11.

<sup>2</sup> - مداني الطيب ياسين، جرجور عبد الله، التحفيز الجبائي و دوره في تشجيع الاستثمار - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة تيارت، 2013-2014، ص-ص 23-24.



الفرع الأول: العوامل المشجعة على الاستثمار

من أهم العوامل المشجعة على الاستثمار ، السياسة الاقتصادية الملائمة ، يجب أن تتسم بالوضوح و الاستقرار و أن تتسجم القوانين و التشريعات معها و يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة ، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، و القوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة، للقطاع الخاص لإستراتيجية التصدير و تحويل الأموال و التوسع في المشاريع، و يجب أن تكون مستقرة، و محددة و شاملة، و هذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، و إن احتوى الكثير من المزايا و الإعفاءات و الاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية و تؤمن السوق و الطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى، و هذا من الممكن أن يتوقف على :

■ إعادة توزيع و زيادة حصة الرواتب و الأجور.

■ تشجيع التصدير و إزالة كافة العقبات من أمامه.

تطوير إجراءات التسليف و تنشيط المصرف الصناعي، و تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة لصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج و يسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية، و من الجدير بالإشارة كذلك إلا أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية، و معدل الأرباح، و ظروف الاستثمار من حيث حرية خروج رأس المال و نقل الملكية في الدول الأخرى.

كذلك البنية التحتية للاستثمار و خصوصا المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الماء و الكهرباء و المواصلات و الاتصالات لدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم، نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حدّ أدنى من هذه البنية و وضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، و يندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات و العناصر الفنية، و المصارف الخاصة و أسواق الأسهم و الأوراق المالية، و من المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء و مياه و اتصالات و إيجارات و قيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين و توفر في تكاليف الاستثمار.

بالإضافة إلى بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس و الترخيص و طرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء و الصناعة و التموين و البلديات، إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين و تخليصهم من مشقة



متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

و أخيرا ضرورة ترابط و انسجام القوانين مع بعضها البعض و عدم تناقضها و وضوحها و عدم اختلافها مع القرارات و السياسات المختلفة، و ضرورة عدم تشعبها و تعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة و المالية و الجمارك و ضرورة تبسيط تلك القوانين و إنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مجالات الاستثمار

يراد بمجالات الاستثمار هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية و تنقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي إلى استثمارات محلية أو استثمارات خارجية.

**أولاً: الاستثمارات المحلية:** " الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات و الأوراق المالية و الذهب و المشروعات التجارية... الخ"

على أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة و هل المشروع الذي يستثمر فيه الأموال يتبع القطاع الخاص أو يتبع القطاع الحكومي.

**ثانياً: الاستثمارات الخارجية :** الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة و تتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

فإذا قام مثلا شخص يقطن في الجزائر بشراء عقار معين بفرنسا بهدف المتاجرة. أو قامت الدولة الجزائرية بشراء حصة في شركة " Renault " ، فإن الاستثمار في الحالتين يعتر استثمار خارجيا مباشرا.

<sup>1</sup> - أحمد يوسف دودين، إدارة الإنتاج و العمليات، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، الطبعة الاولى، 2016، ص- 291-293.

أما لو قام ذلك الشخص بشراء حصة من محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية، تستثمر أموالها في بورصة باريس مثلا، فإن الاستثمار يكون في هذه الحالة استثمارا خارجيا غير مباشر<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى وجود معيار نوعي لمجالات الاستثمار و هو كالتالي:

**المعيار النوعي:** يأخذ هذا المعيار في الاعتبار محل الاستثمار و من ثم يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

■ **استثمارات حقيقية أو اقتصادية:** يعد الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا إذا وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع...الخ.

و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية.

■ **الاستثمارات المالية:** يقصد بها شراء حصة في رأس مال ( سهم) أو حصة في قرض ( سند أو شهادة إيداع) تمنح لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو من الفوائد أو الحقوق<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: محددات الاستثمار

يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار و يقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة و التكاليف الكلية المتوقعة. حيث تعتمد الإيرادات المتوقعة على نمو الطلب مستقبلا، بينما التكاليف المتوقعة فتنتمثل في التكاليف الثابتة كتكلفة الأرض و المعدات و الآلات و التكاليف المتغيرة كتكاليف الطاقة و الموارد الأولية و تكلفة الأموال.

و تختلف محددات الاستثماريين بين الأفراد و الدولة، فالأفراد تتمحور دوافعهم حول الربح، بينما الدولة فتتوزع دوافعها بين دوافع سياسية و اقتصادية واجتماعية.

و تتمثل أهم العوامل المحددة لاستثمارها فيما يلي:

**أولا: تكاليف الاستثمار:** يعتبر كل من سعر الفائدة و الضرائب أهم العوامل التي تدخل في تكاليف الاستثمار.

<sup>1</sup>- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص-ص 43-44.

<sup>2</sup>- فريدة مزباني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 57.

**1-1: سعر الفائدة:** و هو السعر الذي يدفعه المستثمر إذا ما اقترض المال اللازم للاستثمار من مصادر الاقتراض المختلفة، فإذا كان التمويل بالمصدر الداخلي فإن معدل الفائدة لا يشكل تكلفة بشكل مباشرة لأن المشروع لا يدفع أي فائدة على ذلك أما إذا كان التمويل بالمصدر الخارجي، فإن معدل الفائدة يشكل تكلفة مباشرة و علنية و بما أن أغلبية المشاريع الاستثمارية تعتمد على الاقتراض فإن سعر الفائدة يلعب دوراً مهماً في الطلب على رأس المال و بالتالي التأثير على الاستثمار حيث يمكن القول بان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و حجم الاستثمار، فكلما انخفض سعر الفائدة شجع ذلك على عملية الاقتراض و بالتالي على زيادة الاستثمار و العكس صحيح.

**1-2: الضرائب:** تعد الضرائب من أهم بنود التكاليف المؤثرة على الاستثمار و الملاحظ أن أغلبية الدول خاصة النامية منها، تعتمد في تمويل استثمارات على فرض الضرائب و ذلك من خلال سياستها الضريبية المتبعة عن طريق الإعفاءات و التخفيضات الممنوحة بهدف تنمية الاستثمارات و تشجيع مجالات استثمارية معينة و الحد من مجالات أخرى.

**ثانياً: معدل العائد المتوقع من الاستثمار:** إن زيادة الطلب الكلي و الذي يترجم بزيادة في الإيرادات يحفز المستثمرين على القيام بالمزيد من الاستثمارات، و ذلك من أجل مواجهة هذه الزيادة و عادة ما تكون لزيادة في الاستثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.

**ثالثاً: التقدم العلمي و التكنولوجي:** إن التقدم العلمي و التكنولوجي من شأنه أن يدفع لمستثمر إلى التزايد المستثمر في استثمار أمواله إذا أراد البقاء في السوق و مواجهة المنافسة الشديدة<sup>1</sup>.

**رابعاً: التوقعات:** المحور الأخير محدد للقرار الاستثماري هو التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي، فنسمع الكثير هذه الأيام عن رغبة العديد من الدول و المستثمرين في الدخول في مشاريع استثمارية في الأردن، و خاصة في قطاع السياحة و الخدمات، أملين في زيادة عدد السائحين إلى الأردن، و بالتالي مع تصاعد وتيرة التوقعات الايجابية حول الأوضاع الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي فإن الاستثمارات ستتجه إلى التزايد.

أما في حالة توقع حدوث ركود اقتصادي في الأردن، فإن العديد من المستثمرين سيحجمون عن الاستثمار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة ( حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2005-2006، ص-ص 35-36.

**خامسا: الكفاية الحديدية لرأس المال:** إن الكفاية الحديدية لرأس المال تعبر عن معدل العائد المتوقع على تكلفة الأصل الرأسمالي أو بعبارة أخرى الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي و الجدول التالي يبين كفاية الحديدية لرأس المال يلاحظ أنها، تأخذ الانخفاض إما نتيجة لانخفاض مقدار العلة أو نتيجة لارتفاع سعر العرض للسلعة الرأسمالية.

**الجدول رقم (01-02) الكفاية الحديدية لرأس المال لموجودات معينة ( بالدنانير)**

السلع الرأسمالية	سعر اعرض ( تكلفة السلع الحديدية	العلة السنوية	الكفاية الحديدية
أ	10.000	1000	10 %
ب	10.000	800	8 %
ج	20.000	1000	5 %

في حين كان السعر العرض 10.000 دينار و العلة السنوية المتوقعة 1000 دينار بلغت الكفاية الحديدية لرأس مال 10% أما إذا كان سعر العرض 10.000 دينار و كانت العلة السنوية المتوقعة 800 دينار فستكون الكفاية الحديدية لرأس المال في هذه الحالة 8%، أما اذا ارتفع سعر العرض إلى 20.000 دينار و ما في العلة السنوية 1000 دينار فإن الكفاية الحديدية ستكون 5%<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية.

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة و توجيه عناصر الإنتاج اللازمة الكافية لمقتضيات الانتقال من الركود إلى التطور و

1- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، شارع الجمعية العلمية الملكية، عمان -الأردن، الطبعة 2002، ص 86.  
2- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان- الاردن، طبعة 2014، ص- ص 164- 163.

التنمية، فالمشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، و بالنسبة للوحدات الاقتصادية بصفة خاصة.

### المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

أولاً: تعريف المشروع: و يمكن تعريفه كالتالي:

- يرى البعض أن كلمة مشروع تعني وحدة استثمارية مقترحة يمكن تمييزها فنيا و تجاريا و اقتصاديا عن باقي الاستثمارات، فتحديد مشروع يكون بقصد دراسته و تحليله و تقييمه و لذلك فمن الضروري أن يكون مميزا حتى يمكن عمل الحسابات اللازمة و اختياره أو فرضه أو تعديله<sup>1</sup>.
- كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه و يديره أو تديره فقط منظمة يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة<sup>2</sup>.

### ثانياً: تعريف المشروع الاستثماري

- حسب "bridie et michailof" فإن المشروع الاستثماري هو مجموعة كاملة من النشاطات و العمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية و الممثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية بالنسبة لأفراد المجتمع كله".
- و يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر، و ذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني : خصائص المشاريع الاستثمارية و أهدافها

#### الفرع الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية

<sup>1</sup> - بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 11.  
<sup>2</sup> - نضال الحواري، ضرار العتيبي، إدارة المشاريع الامانية، دراسة و تقرير الجدوى، دار العلمية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، طبعة 2013، ص 116.  
<sup>3</sup> - بن حسان حكيم، دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مؤسسة G.M.D.LABELLE لصناعة الفريضة و السميد، رسالة ماجستير، علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 90.

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المشروع الاستثماري بغض النظر إلى أي صنف ينتمي هذا الأخير و هي:

أولاً: إيرادات المشروع الاستثماري: يعبر الإيراد الصافي عن تدفق نقدي مطروحاً منه النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة، و نجد في التدفق النقدي نوعين:

■ تدفق نقدي صافي " net coch flaw فهو مستخلص من عملية طرح الضرائب و الفوائد المستحقة و يحسب كما يلي:

التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي للاستغلال (1 - معدل الضريبة) + قسط

الاستهلاك

حيث يحسب التدفق النقدي للاستغلال كما يلي:

التدفق النقدي للاستغلال = رقم الأعمال - تكاليف الاستغلال

للتنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري يركز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ و تقدير حجم المبيعات المتوقعة و كذا التعرف على تفضيلات المستهلكين، بالإضافة إلى أفضل شبكة توزيع و أقلها تكلفة، بالتالي نحصل على سلام القرار الاستثماري و المتضمن رفض أو قبول المشروع.

ثانياً: نفقات الاستثمار: إن تكلفة الاستثمار تشمل عدة عناصر نذكرها في مجموعتين كالتالي:

1-2: التكاليف الابتدائية: و هي تلك النفقات الأولية اللازمة لإقامة مشروع ما. أي تلك التكاليف التي تنفق لحظة ظهور فكرة المشروع و تقديمه للدراسة حتى إتمام انجازه و إجراء تجارب تشغيله.

و تنحصر عناصر هذه التكاليف في :

- الدراسة الهندسية للمشروع.
- خريطة تسلسل العمليات الإنتاجية في المشروع.
- الظروف الاقتصادية.

2-2: تكاليف تشغيل المشروع: و هي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيله و الاستفادة من استغلال الطاقة التي جناها أو أنشأها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة في الموارد اللازمة للتشغيل، الأجور و المصاريف الأخرى و كذا التكاليف تكوين العمال.

**ثالثاً: مدة الحياة:** إن الفترة التي تحقق فيها المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري، و في مدة الحياة نميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصادياً، أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد، و العمر الإنتاجي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون خلالها المشروع الاستثماري صالحاً للإنتاج<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أهداف المشروعات الاستثمارية

إن تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية التي تدور حولها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، و تقوم عليها المقاييس و المعايير النسبية و من هذه المنطلق هناك اختلافات في أهداف المشروعات، فقد كان الرأي السائد في النظم الرأسمالية يرتكز على رفض النظرية الكلاسيكية باعتبار أن الهدف الأساسي لأي مشروع يعمل في ظل اقتصاد السوق هو تعظيم الربح و قد كان هذا الهدف رائج و مقبول خلال القرنين الثاني عشر و التاسع عشر، إلا أن التقدم التكنولوجي في وسائل و طرق الإنتاج، و ظهور التخطيط الاستراتيجي و دراسات لجدوى التفصيلية للمشروعات ساهمت في الاهتمام بربحية الأجل الطويل و ظهرت أهمية أهداف أخرى بجانب هدف الربحية تعمل على تدعيم هذا الهدف و تحقيق البقاء و النمو للمشروعات، هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم المصلحة الشخصية و معايير للتقييم من وجهة نظر الاقتصاد القومي و التي تعظم المصلحة العامة.

و في هذا الإطار يمكن تقسيم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف هي:

### أولاً: أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، و المقصود بالربح هو ما في الربح الناتج عن المقابلة بين الإيرادات و التكاليف الخاصة بالمشروع، هذا وقد يخطط للربح و تعظيمه في الأجل القصير و لكن معظم المشروعات في وقتنا الحاضر تخطط للربح على المدى البعيد و الطويل.

و إذا كان هذا الهدف تحقيق أقصى ربح ممكن هو الهدف المسيطر على مثل هذا النوع من المشروعات إلا أن هناك أهداف أخرى تسعى مثل هذه المشروعات إلى تحقيقها مثل تعظيم لإيرادات و الاحتفاظ بالسمعة الجيدة و تحصيل مركز تنافس مناسب في السوق و الاحتفاظ بسيولة مناسبة و تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات و تعظيم الصادرات و

<sup>1</sup> - حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم إختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2013، صص 14-15.

كسب السوق الداخلي و الخارجي و الاستمرار و البقاء و النمو و قد تسعى مثل هذه المشروعات إلى تحقيق أهداف اجتماعية متمثلة من منطلق مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه و المجتمع الذي تتعامل معه و كسب رضا العاملين و القائمين على أعمال المشروع ككل.

**ثانياً: أهداف المشروعات الاستثمارية العامة:** يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي و المصلحة العامة للمجتمع و تعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذه الأهداف هي ليست فقط الأهداف التي تطمح تلك المشروعات في تحقيقها بل هنا أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشروعات و بالتالي في مقدمة هذه الأهداف تحقيق الربح و ذلك حتى نضمن الاستمرار و البقاء و النمو في دنيا الأعمال و لما تتكبده أيضا هذه المشاريع من مصاريف و نفقات في معظم نشاطاتها هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاستثمارية و المالية و الاجتماعية، من هنا يمكن القول أن الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاقتصادية أو التجارية تغلب على الجدوى و تقييم المشروعات الخاصة، و الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة مع الإنفاق على ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشروعات<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مراحل المشروع الاستثماري وتصنيفاته

#### الفرع الأول: مراحل المشروع الاستثماري

يمكن تحديد مراحل المشروع كما يلي:

**أولاً: مرحلة ما قبل الاستثمار:** و هي المرحلة التي تبرر التفكير في الفرصة الاستثمارية و مدة الحاجة إليها و في مرحلة المبررات هذه يمكن اتخاذ قرار المشروع من عدمه، و في حالة وجود مبررات لقيام المشروع تأتي مرحلة دراسة الجدوى الأولية للفكرة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهمية المشروع فيما يتعلق في إمكانية مساهمة في توفير سلعة معينة أو إضافة منتج جديد للسوق.
- تحديد أهمية هذا المشروع من حيث مدى ارتباطه بمشروعات خطة التنمية للدولة و مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

<sup>1</sup> - نضال الحواري، ضرار العتيبي، إدارة المشاريع الانمائية (دراسة و تقرير الجدوى)، مرجع سبق ذكره، صص 119-120.



- بيان المخصصات المطلوبة لتمويل هذا المشروع سواء كانت محلية أو أجنبية أو ذاتية.
- توضيح الحاجة لخدمات هذا المشروع أو منتجاته على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي.
- تصور واضح حول إمكانية تحقيق أرباح مادية و مكاسب معنوية.

و تتم دراسات الجدوى الاقتصادية عادة من خلال الدراسات التالية:

**1-1:** دراسة السوق المستهدف (محلي أو خارجي) و ما يؤثر عليه أو يتأثر به، مثل العرض و الطلب و المنافس و السعر و الاستهلاك.

**1-2:** الدراسة الفنية باختيار أساليب الإنتاج التي تستخدم و مدى ملائمتها و منافستها من حيث التقدم التكنولوجي و الوعي الاستهلاكي و التطور الصحي و الوفرة في كلفة الإنتاج و حجم الاستهلاك... الخ.

**1-3:** دراسة عامة عن تكلفة الاستثمار في المشروع و تكاليف الشغل لإيرادات و تحديد العائد.

و بناء على نتائج الدراسات الأولية يتم اختيار المشروعات ذات الجدوى لعمل دراسات تفصيلية لها و استبعاد المشروعات التي يتضح عدم جدواها و بعد ذلك يتم صياغة المشروع الأمثل لدراسة تفصيلية من خلال<sup>1</sup>:

■ **الدراسات التسويقية:** و تشمل ما يلي:

- دراسة الطلب و العرض في السوق المستهدف.
- دراسة مستقبل الطلب و تأثيره في قوى السوق المختلفة.
- المنافسين و نشاطهم.
- دراسات المستهلك ( الدخل النمو السكاني الوعي الشرائي).

■ **الدراسة المالية و الاقتصادية:** و تشمل ما يلي:

- مصادر التمويل.

<sup>1</sup> - حسين بني عطا، الجدوى الاقتصادية للمشروعات (تحليل و دراسة)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الاردن، الطبعة الأولى 2010، ص-ص 19-20.

- كلفة التشغيل.
- الإيرادات.
- التكاليف الاستثمارية للمشروع.
- الربحية التجارية.
- الربحية الاجتماعية.
- **الدراسة الفنية:** وتشمل ما يلي:
  - موقع المشروع.
  - حجم الإنتاج.
  - الآلات والمعدات.
  - طاقة المشروع أو حجمه.
  - المواد المباشرة ( المدخلات).
  - التجهيزات .
  - الأبنية.
  - تكنولوجيا الإنتاج.
  - العمالة المطلوبة.

ثانيا: مرحلة الاستثمار: وتشتمل على الخطوات التالية:

**1-2: الخطوة الأولى:** الدراسة الفنية للمشروعة و تتضمن الأنشطة لتالية:

- اختيار الموقع.
  - إعداد التصميم الهندسي للأبنية و الآلات.
  - اختيار أسلوب الإنتاج.
  - اختيار المعدات و الآلات.
- 2-2: الخطوة الثانية:** التعاقد على تنفيذ المشروع و تشمل على:

- التعاقدات القانونية لضمان قانونية التعاقدات الأخرى.
  - التعاقدات الكفيلة بالحصول على المعدات و التجهيزات و وسائل التقنية الحديثة و المواد و غير ذلك من مستلزمات المشروع.
  - التعاقدات الخاصة بالإنشاءات و توريد الآلات و المعدات و الصيانة أو تحديد السلالات للمزروعات أو الحيوانات و أدوات الزراعة و الرعاية و الخدمات و ذلك في حالة المشروعات الزراعية.
- 2-3: الخطوة الثالثة:** الإنشاء أو البناء أو إعداد الأرض في حالة المشروعات الزراعية وتتضمن هذه الخطوة النشاطات التالية :

- تجهيز أرض المشروع، حيث فحص التربة أو تسويتها أو استصلاحها للزراعة مثلاً.
- تصميم المخطط الهندسي المعماري في حالة البناء.
- إنشاء المباني.
- تركيب الآلات و المعدات وفقاً للمخططات الهندسية و الجداول ذات العلاقة.

**2-4: الخطوة الرابعة:** التدريب و يتم فيها تنفيذ برامج التدريب للعاملين في المشروع بناء على الخطة المعدة لذلك.

**2-5: الخطوة الخامسة:** استلام المشروع لأغراض التشغيل و بناء على كفاءة التخطيط و التنفيذ يعتمد الانجاز الذي يتحقق.

**ثالثاً: مرحلة التشغيل:** و يتم في هذه المرحلة دراسة المشاكل التي قد تظهر عند بدء التشغيل المشروع مثل : مشاكل تشغيل الآلات و معدلات الإنتاجية و الأداء و الجودة و حوادث العمل و استخدام التقنية الحديثة إلى جانب مشاكل نقص الخبرة الفنية و الإدارية و المشاكل المرتبطة بتكلفة الإنتاج و التشغيل و لإيرادات و من خلال وضع خطط تصحيحية أو خطط بديلة أو الاستعانة بالخبرات أو الكفاءات يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل و كلما تلاشت هذه المشكلات كلما كان الأداة و الانجاز و الإنتاجية أقرب إلى الخطط و الأهداف الموضوعية<sup>1</sup>.

و عادة تشمل مرحلة التشغيل على الأنشطة التالية:

<sup>1</sup> - حسين بني عطا، الجدوى الاقتصادي للمشروعات ( تحليل ودراسة)، مرجع سابق ص- ص 20-22.

- اختبارات ما قبل التشغيل.
- التشغيل التجريبي.
- اختبار الأداء.
- القبول و التسليم<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : تصنيفات المشاريع الاستثمارية

هناك العديد من التقسيمات للمشاريع الاستثمارية حيث نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: التقسيم العام: و يصنف إلى:

**1-1: المشاريع المستقلة :** نقصد بالمشاريع المستقلة هي المشاريع التي لا يؤثر قبول أو رفض أحدهما على المشروع الآخر، وكذلك إذا كان من الممكن أن تختار كلا المشروعين أو أخذهما.

**1-2: المشاريع الاحلالية:** ويقصد بها إذا قبل احدهما رفض الآخر و هذا يرجع إلى وجود تماثل في مضمون المشروع أو الهدف من انجازه.

**1-3: المشاريع التنافسية:** و هي المشاريع التي تنافس بعضها البعض، حيث أن مرودية أحد المشروعين يؤدي إلى رفض مشروع آخر، فمثلا مؤسسة لصناعة السيارات عندما تقوم بتطوير نموذج جديد فإن مبيعات هذا الأخير تؤدي إلى تقليص مبيعات النماذج الموجودة.

**1-4: المشاريع المكملّة:** و هي المشاريع التي تكمل بعضها البعض حيث أن أحد المشروعين أو كلاهما يؤدي إلى زيادة إيرادات المشروع الآخر أو نفقاته.

**1-5: المشاريع المرتبطة:** هذا يعني أن قبول احدي المشروعين يؤدي إلى رفع من إيرادات المشروع الآخر و العكس صحيح.

**1-6: المشاريع المترافقة:** نقول أن مشروعين أنهما مترافقان إذا أدى قبول المشروع الأول إلى ضرورة قبول المشروع الثاني والعكس صحيح.

**ثانياً: التقسيم الاقتصادي:** و تنقسم المشروعات الاقتصادية إلى ما يلي:

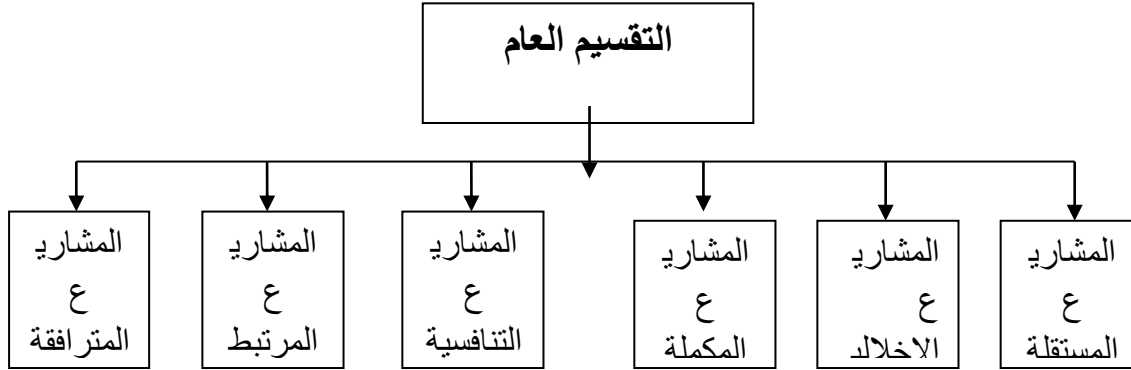
**1-2: المشروع العام:** هو عبارة عن نشاط اقتصادي تقوم به الدولة.

<sup>1</sup> - قاسم ناجبي حمدي، أسس اعداد الدراسات الجدوى و تقييم المشروعات- مدخل نظري و تطبيقي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان - الاردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 97.

2-2: المشروع الخاص: هو عبارة عن النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الأفراد أو الخواص.

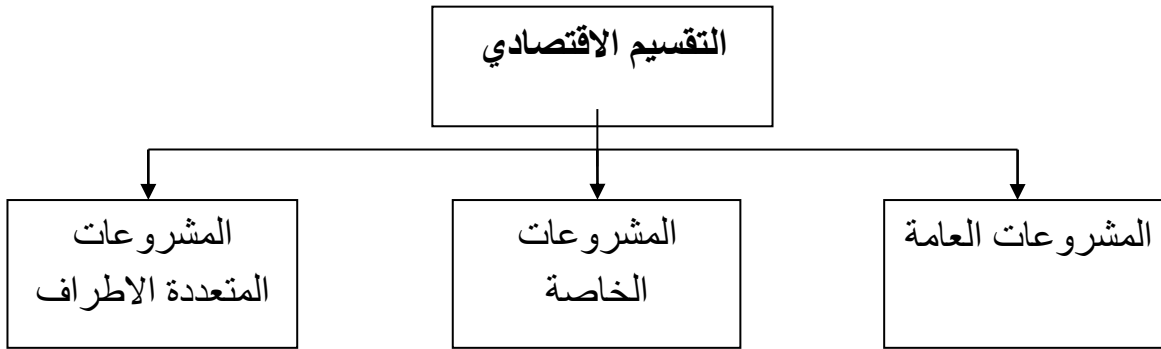
2-3: المشروعات المتعددة الأطراف: هي المشروعات التي يساهم في إنشائها أطراف مختلفة الجنسيات، يساهم في إنشائها أكثر من طرف واحد<sup>1</sup>.

الشكل رقم ( 01-02 ) يوضح التقسيم العام للمشاريع الاستثمارية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات

الشكل رقم ( 02-02 ) يبين التقسيم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات

1 - احلام بركة، فاعلية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص-ص 6-7.

### المبحث الثالث : دراسة الجدوى المالية و تقييم المشاريع

تعتبر دراسة الجدوى و تقييم المشروعات أحد فروع المعرفة الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية فهي تتضمن كل الدراسات اللازمة لتقييم جدوى المشروع قبل أن يدخل حيز التنفيذ و من بين هذه الدراسات نذكر الدراسة المالية للمشروع الاستثماري و التي تهدف إلى التأكد من مدى توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة و تشغيل المشروع و تقدير إيرادات المشروع من ناحية و التكاليف الاستثمارية من ناحية أخرى وصولاً إلى عملية تقييم المشروع و لذلك ارتأينا أن نخصص هذا المبحث للتعرف على دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية و عملية تقييم المشاريع.

#### المطلب الأول : ماهية دراسة الجدوى

##### الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى

■ يرى البعض أنه يمكن تعريف دراسات الجدوى بأنها " مجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما، أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية عدّة جوانب: سوقية و فنية و مالية و تمويلية و اقتصادية و اجتماعية تمهيد الاختيار تلك المشروعات التي تحقق أقصى منفعة صافية ممكنة و تتم هذه الدراسات من

وجهة نظر المستثمر الخاص أو العام أو الأجهزة المشرفة على المشروعات الاستثمارية بالدولة أو مصادر التمويل<sup>1</sup>.

■ يقصد بدراسة الجدوى بأنها سلسلة من الدراسات المترابطة و المتابعة التي تقوم على افتراضات معينة، و أهداف محددة، و التي تؤدي الى اتخاذ القرار النهائي المتمثل في قبول المشروع أو رفضه، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشأة من أجلها.

■ و يقصد بدراسة الجدوى بأنها مجموعة الاختبارات و التقديرات المعدة و المنفذة بهدف معرفة مدى قبول المشروع أو رفضه، و ذلك بالاعتماد على توقعات التكاليف و توقعات الفوائد المباشر و غير لمباشرة طول العمر الافتراضي للمشروع محل الدراسة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: أهمية دراسات الجدوى

تكمّن أهمية دراسات الجدوى في أنها أداة عملية تجنب المستثمرين الوقوع في المخاطر و تحمل الخسائر، إذ أنها تسبق اتخاذ أي قرار استثماري، و بالتالي فإن دراسات الجدوى تعد ذات أهمية بالغة للمستثمرين للأسباب التالية:

■ تُوفّر دراسات الجدوى الراحة و الطمأنينة للمستثمر إذ توضع له مدى نجاح المشروع و معدلات أرباحه المتوقعة.

■ تساعد دراسات الجدوى المستثمرين على الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاستثمارية النادرة نسبياً.

■ تعد دراسات الجدوى ذات أهمية قصوى للدولة النامية، نظراً لندرة مواردها المالية، الأمر الذي يتطلب تحديد أولويات للمشروعات الاستثمارية المختلفة التي يجب تنفيذها والاستثمار فيها حتى لا تضيق موارد الدول النامية .

■ أصبحت دراسات الجدوى شرطاً يتوقف عليه عملية الاقتراض من البنوك و منح الائتمان حين لم تعد البنوك تكفي بالضمانات فقط بالنسبة للمشروعات الاستثمارية بل تعتمد أيضاً على دراسات الجدوى و نتائجها.

1 - السيد محمد أحمد السريتي، تخطيط المشروعات الاستثمارية و دراسات الجدوى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة 2009، ص-ص 65-66.

2- عادل العنزي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، شعبة علوم التسيير، فرع ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص-ص 3-4.

- تجنب دراسات الجدوى المشروعات الاستثمارية التعرض لمشاكل تمويلية في منتصف الطريق تحول دون اتمام المشروع، لأنها تمكن مشروع من تحديد مصادر تمويلية المختلفة، فضلا عن التعرف على تكلفة التمويل من كل مصدر من المصادر المختلفة التي سوف يعتمد عليها المشروع الاستثماري مستقبلا.
- تساعد دراسات الجدوى على تحقيق التوزيع الأمثل لرأس المال المملوك و المقترض على الاستخدامات في مختلف الأصول من أرض، مباني و الآلات لتشغيل المشروع و سداد الأجور و شراء الخامات.
- تساعد دراسات الجدوى على تحديد العمالة الفنية اللازمة للمشروع الاستثماري و الخامات و كافة متطلباته، و التكلفة المتوقعة لكل منها.
- تهتم دراسات الجدوى بتحليل الحساسية الذي يعمل على قياس المخاطر في المشروعات، و ايجاد العلاقة القوية بين البدائل و المشروعات المختلفة و ايجاد التعارضات بين المشروعات المختلفة.
- تساعد دراسات الجدوى المستثمر الرشيد على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: خصائص دراسة الجدوى

تتسم دراسة جدوى المشروعات بالعديد من الخصائص المميزة لعل أهمها:

- النظرة المستقبلية أي أنها تعامل مع المستقبل، فدراسة الجدوى تعني بدراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها الى عدد من السنوات.
- إن الدراسة طالما تتعلق بالمستقبل فإن محتوياتها تمثل تقديرات إحصائية تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع أو الانحراف عنه، الأمر الذي يعطي أهمية كبرى لمسألة الدقة و الواقعية بمعنى يجب أن تستند على تقديرات أقرب ما تكون إلى ما سوف سيحدث في المستقبل إلى الحد الذي يخفض أو يقلل من درجة الانحراف عن الواقع، و لعل ذلك يتحقق عبر استخدام الأساليب العلمية في بناء التقديرات، و أن تنجز هذه التقديرات من قبل خبراء مؤهلين.

<sup>1</sup> - السيد محمد احمد السريتي، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية- مصر، الطبعة الاولى، 2008، ص-ص 16-17.



- تعدد المراحل و ترابطها، إن دراسة جدوى المشروع ما تتكون من عدة مراحل و خطوات متخصصة مترابطة و متداخلة و متتابعة، و إن نتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمرحلة التي تليها و في نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ قرار إما بالانتقال و البدء في المرحلة التالية أو التوقف، و لذلك فإن أي خطأ في اعداد أي مرحلة ينعكس أثره بشكل مباشر في المرحلة اللاحقة لها. و بناء على ذلك فإن دراسة الجدوى سوف تتشكل من العديد من الدراسات الفرعية مثل الدراسة البيئية الداخلية والخارجية، دراسة السوق، الدراسة الفنية و الهندسية، الدراسة المالية، الدراسة الاقتصادية، الدراسة الاجتماعية.
- إنها دراسة لا يمكن انجازها من قبل خبير واحد و إنما من فريق من الخبراء كل حسب تخصصه حيث يقوم خبراء التسويق بإعداد دراسة السوق و المهندسون و الفنيون بإعداد الدراسة الفنية و الهندسية في حين يقوم الخبراء الماليون بإعداد الدراسة المالية و الاقتصادية.
- إنها دراسة تستند على الأساس الحدي بمعنى أنها لا تتصدى لدراسة مشروعات قائمة، لأنه من غير المعقول أن تفسر نتائجها عن إلغاء تلك المشاريع القائمة بالفعل فالتعامل مع المشروعات القائمة ينحصر في دراسة الفاعلية المرتبطة بها، أي تقييم أدائها و لذلك فإن دراسة جدوى التوسعات الاستثمارية ترتبط فقط بتحليل العلاقة بين كل من التكاليف الاضافية و الوفورات الاضافية في اتجاه اقرار مدى جدوى تنفيذ التوسع من عدمه، و نفس الشيء بالنسبة لتنفيذ فكرة الإحلال.
- إنها دراسة شمولية تهدف الى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة و الأهداف العامة، حيث أن النظر إلى المشروع وفق تصور شمولي يجد أساسه الفلسفي في حقيقه أن مصلحة المستثمر فوق كل اعتبار آخر، إلا أنه يجب أن تكون مصلحة ذلك المستثمر في حدود و نطاق المصلحة العامة للمجتمع الذي يحيط به غير منحرف عن خطه و اتجاهاته غير مبالي بما قد ينشأ من آثار جانبية لمشروعه، ولذا فإن الدراسة القائمة للجدوى لا بد و أن تحقق أفضل مستوى من التوازن بين الأهداف الخاصة و العامة المرجوة حتى يمكن للمستثمر أن يضيف الى حسابات دراسته تلك التكاليف الاجتماعية التي يتحملها نتيجة حدوث بعض الآثار الجانبية من مشروعية الاستثماري على البيئة المجاورة له<sup>1</sup>.
- إنها مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تتسلسل في شكل مراحل متتالية و متتابعة و في كل مرحلة يتم دراسة جانب أو مجال معين و بالتالي يتم التركيز على

<sup>1</sup> - طلال كداوي، تقييم القرار الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان -الأردن، طبعة 2008، ص-ص 27-28.

عناصر أو عوامل محددة في كل مرحلة تختلف عن الأخرى، ففي الدراسة التمهيديّة يتم التركيز على الفرص الاستثمارية و متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية، فبينما يتم التركيز على العوامل السوقية في الدراسة التسويقية و العوامل الفنية و الهندسية و الربحية المتوقعة في الدراسة التجارية والعوامل و التكاليف الاجتماعية في الدراسة القومية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الدراسة المالية

#### الفرع الأول : مفهوم الدراسة المالية

■ يقصد بدراسة الجدوى المالية تحديد درجة مقابلة المشروع الاستثماري لمعايير الاستثمار الموضوع و هو ما يعني درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية التجارية<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: أهمية الدراسة المالية و أهدافها

حيث تعد هذه الدراسة بناء على نتائج الدراسة التسويقية و الدراسة الفنية و الهندسية بعد ترجمتها في صورة أرقام مالية.

و يعتبر المشروع ذو جدوى مالية في حالة تحقيق الأهداف الربحية و أهداف استرداد التكاليف الاستثمارية خلال الفترة التي يحددها المستثمرين بحيث تهدف دراسة الجدوى المالية الى :

- جذب المشتثمرين المحتملين نحو المشروعات التي تثبت جدواها ماليا في ضوء عرض القوائم و البيانات المالية بجانب.
- تشجيع هيئات و جهات الاقتراض على تمويل المشروع و تحديد تكاليف الاقتراض من كل مصدر تمويلي.
- اختيار أفضل مصادر الحصول على الأموال و هو ما يؤثر على تكلف رأس المال و على العائد على الاستثمار.
- بالإضافة الى تقديم احتمالات أو فرض تحقيق عائد مريح للمشروع من خلال تحليل ربحية الاستثمار.

1 - أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الاسكندرية للكتاب، طبعة، 2009 ص 14.  
2 - ضياء حليم المورودي، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية - مصر، طبعة 2014، ص 207.

■ تحليل المركز المالي للمشروع الجديد وابرار أثر نتائج التحليل المالي على العبئ أو العائد الاجتماعي.

■ تحديد ما اذا كانت نائج الدراسة المالية تبرر القيام بالمشروع أو التوقف و الغاء المشروع<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: الهيكل المالي للمشروع

يقصد بالهيكل المالي (للمشروع) تشكيلة المصادر التي حصل منها المشروع على الأموال بهدف تمويل استثماراته، و بالتالي فالهيكل المالي يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

**أولاً: مصادر التمويل قصيرة الأجل:** يقصد بالتمويل قصيرة الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها الشركة من الغير و تلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام واحد، و تركز الإدارة بشأن التمويل قصير الأجل على موضوعين هما:

■ المدى الذي يمكن أن تعتمد عليه الشركة على هذا النوع من التمويل.

■ تكلفة هذا المصدر و درجة مخاطرته.

و من مصادر التمويل قصير الأجل:

**1-1: الائتمان التجاري:** و هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه الشركة من الموردين و يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة .

أما بالنسبة لتكلفة هذا النوع من التمويل فإنها تعتمد على شروط الموردين، ففي غياب الخصم النقدي يعتبر الائتمان التجاري في حكم التمويل المجاني، أما إذا كان الموردين يقدمون خصماً نقدياً لعملائهم فإن تكلفة التمويل تتوقف على ما اذا كانت الشركة تستفيد من هذا الخصم أم لا.

فمثلاً إذا كانت شروط الائتمان التجاري 10/2 صافي 30 يوم فيمكن تكلفة التمويل من المعادلة التالية:

تكلفة التمويل = ( نسبة الخصم / 1 - نسبة الخصم ) \* ( 360 / فترة الائتمان - فترة الخصم )

$$= ( 2\% / 1 - 2\% ) * ( 360 / 10 - 30 ) = 36.7\%$$

<sup>1</sup> - أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 207 .

**1-2: الائتمان المصرفي:** و يقصد بالائتمان المصرفي القرض قصير الأجل الذي تحصل عليه الشركة من البنوك، و هو أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيه الشركة من الاستفادة من الخصم، و تتمثل تكلفة الائتمان المصرفي في الفائدة التي تدفعها الشركة و التي تكون بصورة نسبية مئوية من قيمة القرض للجهة الدائنة و تتوقف هذه التكلفة على معدل الضريبية التي تدفعها الشركة المقترضة و على شروط القرض بين الدائن و المدين <sup>1</sup>.

**ثانيا: مصادر التمويل طويلة الأجل:** يقصد بالأموال طويلة الأجل كمصدر تمويلي تلك التي تكون متاحة للمستثمر لتمويل الفرص الاستثمارية و تمثل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة ازاء الملاك و ازاء الغير، و هي إما أموال مملوكة للمستثمر و إما قروض، و تنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى العديد من المكونات: كالأسهم العادية و الأسهم الممتازة، و الأرباح المحتجزة و القروض و السندات.

**1-2: الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية قرضا دائما لا يعاد دفعه، و هي قابلة للتفاوض حيث يمكن أن يباع القرض الدائم على المؤسسة إلى مستثمر آخر، لذلك فإن المساهمين الذين يقرضون المشروع يعتبرون المالكين القانونيين له، و يتمتع حامل الأسهم العادية بالعديد من الحقوق كحق التصويت في الجمعية العمومية، و حق الاطلاع على دفاتر الشركة، و حق المشاركة في الأرباح و الخسائر و حق البيع و التداول... الخ، و تكون مسؤولية حامل السهم العادي محدودة بحصته في رأس المال.

و تتمتع الأسهم العادية كمصدر تمويلي بالعديد من المزايا من أهمها:

- إن الاعتماد عليها مصدر تمويل يؤدي إلى زيادة نسبة حقوق الملكية إلى القروض في الهيكل التمويلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.
- لا يجوز لحاملي الاسهم العادية أن يستردوا قيمة أسهمهم من المؤسسة المصدرة إلا عند التصفية، و وفقا للقواعد المنظمة لذلك و بالتالي فإنها تمثل مصدرا تمويليا دائما.

**2-2: الأرباح المحتجزة:** الأرباح المحتجزة جزء من إيرادات المشروع التي لا توزع على المساهمين و الاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي لا يكون متاحا إلا في ظل فرص استثمارية جديدة مرتبطة بالفرص الاستثمارية القائمة، كالفرص الاستشارية المرتبطة بعملية الإحلال الرأسمالي أو بعمليات التوسع، و بالتالي فإن هذا المصدر التمويلي لا يتم الاعتماد عليه إلا في ظل منشآت قائمة ترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة.

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان - الاردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص-ص 125-126.

بما أن الأرباح المحتجزة تمثل حقا لأصحاب المشروع أي حملة الأسهم العادية، كما أنه حملة الأسهم العادية لن يقبلوا سياسة عدم توزيع الأرباح إلا إذا توقعوا أن يكون العائد من الاستثمار الأرباح المحتجزة لا يقل (كحد أدنى) عن العائد المتوقع من الفرص الاستثمارية القائمة، فإن احتساب تكلفة الأرباح المحتجزة، يمكن أن يتم من خلال المعادلة التالية:

$$k = d/p + g$$

K- تكلفة أموال الأرباح المحتجزة.

D- التوزيعات المتوقعة للسهم.

P- القيمة السوقية للسهم.

G- معدل النمو المتوقع للتوزيعات.

**2-3: الأسهم الممتازة:** هي مستند ملكية لحاملها، و يتمتع حملة الأسهم الممتازة بكل حقوق الأسهم العادية، ما لم يكن هناك نص على خلاف ذلك في عقد الإصدار، و القاعدة العامة أن حملة الأسهم ليس لهم حق التصويت في الجمعية العمومية.

و لكن قد يكون هناك استثناء في الحالات الضرورية القصوى و علاوة على ذلك لهم الحق في الحصول على نسبة من الأرباح قبل توزيع العوائد على الأسهم العادية، و لهم الأفضلية في أصول المشروع في حالة تصفية و تسبيله، كما يمكنهم تحويل أسهمهم الممتازة إلى أسهم عادية أو الى أوراق مالية أخرى.

يمكن تعريف تكلفة السهم الممتازة بأنه معدل العائد الذي يتعين تحقيقه على الاستثمارات الممولة عن طريق الأسهم الممتازة، و بما يحافظ على الإيرادات المتوافرة لحملة الأسهم العادية دون تغيير، و يتم احتساب هذا المعدل بالنسبة بين العوائد الموزعة للسهم الممتاز و صافي قيمة السهم (بعد خصم مصاريف الإصدار)، و بالتالي تكون المعادلة على نحو التالي:

$$K = D/p(1-I)$$

حيث :

K: تكلفة السهم الممتاز.

D: قيمة الكبون ( العائد الموزع الثابت للسهم الممتاز).

I: تكلفة الإصدار.

P: القيمة السوقية للبسهام<sup>1</sup>.

**2-4: السندات:** و هي تلك الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل، لأنها في واقع الأمر عبارة عن قروض طويلة الأجل و هذا القرض الطويل ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها اسم "سند"<sup>2</sup>. و حامل السند له حق في استيراد القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، و له الحق أيضا في الحصول على معدل فائدة دوري ثابت، بصرف النظر عن ربحية المؤسسة أو خسارتها

**2-5: القروض طويلة الأجل:** تعتبر القروض الطويلة الأجل أحد المصادر الهامة التي يمكن الاعتماد عليه في تمويل الفرص الاستثمارية و هي عبارة عن الأموال التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر من المؤسسات المالية، و هي تمثل التزاما يتعين على المستثمر الوفاء به خلال فترة زمنية تزيد عن السنة و قد تصل إلى ثلاثين سنة، وفق للشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض و المقترض، و مقابل الحصول على تلك القروض يلتزم المقترض بسداد أقساط سنوية ( و أحيانا اقل من ذلك)، بالإضافة إلى فائدة سنوية يتم الاتفاق على سدادها في شروط القرض<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني : تحديد تكلفة الأموال

و تشمل التكاليف اللازمة لإقامة لمشروع و تجهيزه و الإعداد للبدء في التشغيل و تتكون من:

#### أولاً: التكاليف الاستثمارية الثابتة: و تشمل :

- تكلفة الأراضي و تمهيدها... و يحتسب ثمن الأرض على أساس متوسطات الأسعار السائدة بالمنطقة، و يضاف إلى ذلك رسوم توصيل الخدمات مثل الماء و الكهرباء و الصرف الصحي و كذلك أي رسوم أخرى كتسجيل الأرض، أما إذا كانت بالإيجار فتحسب تكلفة إعداد الموقع فقط، و يدرج إيجار الأرض ضمن بنود التكلفة.
- تكلفة الماكينات و الآلات و المعدن ... و تشمل ثمن هذه الأصول بالإضافة إلى تكاليف الشحن و النقل و التأمين و التركيب و أية رسوم بملكية و باختيار أنسب العروض

<sup>1</sup> - محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثالثة، 2014، ص-ص 108-111.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع ( تحليل جزئي)، مجموعة النيل العربية ، مدينة نصر - القاهرة، ص 178.

<sup>3</sup> - محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للمشاريع، مرجع سبق ذكره، ص-ص 112-113.

للماكينات و الآلات و المعدات و التي تتفق مع طاقة الإنتاج المقترحة يمكن تحديد ثمن هذه الأصول.

- تكلفة المباني و الإنشاءات المدنية... و تشمل تكلفة صالات الإنتاج، مخازن المواد الأولية... الخ.
- تكلفة الآثاث و التجهيزات المكتبية.. مثل المكاتب و التأثيث و أجهزة الكمبيوتر و الآلات الحاسبة وغيرها، و يتم تقديرها على أساس العروض المقدمة من الموردين.
- تكلفة السيارات و وسائل النقل ... و تشمل وسائل النقل الداخلي مثل الفوركلفتات و الشيوالات... الخ و كذلك وسائل النقل الخارجي كالسيارات و الشاحنات.. الخ، و يتم تقديرها من واقع العروض التي يتم الحصول عليها من الموردين.

**ثانيا: التكاليف الاستثمارية السابقة على بدء الإنتاج:** و يتضمن تكاليف تكوين الشركة و ما يتضمنه من أتعاب قانونية و رسوم عقد تأسيس الشركة المؤسسة، و تسجيلها و الإعلان عنها، و مصاريف دراسات الجدوى المبدئية و التفصيلية و مصاريف تجارب التشغيل بالإضافة إلى تكلفة رأس المال المقترض (الفوائد) في الفترة السابقة على تشغيل المشروع.

**ثالثا: تكلفة رأس المال العامل:** و يقصد بها تكلفة إجمالي الأصول الجارية أو ما تسمى أيضا بالأصول قصيرة الأجل و هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة (عادة خلال عام) و تشمل النقدية، و المخزن بأنواعه و المدني و المصروفات المدفوعة مقدما إلى إجمالي الأصول قصيرة الأجل التي تكفي تشغيل المشروع دورة إنتاج واحدة.

**رابعا: احتياطي لمقابلة التغير في التكاليف:** غالبا ما يضاف إلى بنود التكلفة الرأسمالية السابقة و التي تشمل إجمالي تكلفة الأصول بما فيها التكاليف السابقة على بدء الإنتاج و تكلفة رأس المال العامل احتياطي للطوارئ لمواجهة أية احتمالات لتغير التكاليف و عادة ما يقدر هذا الاحتياطي بحوالي 10% من إجمالي تكلفة المشروع .

### الفرع الثالث : تقدير الإيرادات و التكاليف المتوقعة للمشروع

**أولا: تقدير الإيرادات المتوقعة:** و من واقع الدراسات التسويقية و الفنية يمكن تقدير الإيرادات المتوقعة للمشروع، حيث توضح هذه الدراسات : طاقة الآلات و المعد المطلوبة، و حجم الإنتاج و ماهية السلع التي يتم إنتاجها و كمياتها و حجم المبيعات المتوقع، و حجم المخزون، و السياسة السعرية المناسبة .. و يتوقف الطلب أو المبيعات على عدد من المتغيرات مثل : مستويات دخول الأفراد، و مستوى تفصيلاتهم للسلع و أذواقهم و أسلوب الدعاية و الإعلان و مستويات الأسعار.



**ثانياً: تكاليف التشغيل:** و تعرف بأنها التكاليف اللازمة لتشغيل المشروع و يمكن تبويبها وفقاً لما يلي:

- **حسب طبيعتها :** مواد خام، أجور و مرتبات، دعاية و إعلان، تأمينات.
- **حسب علاقة التكلفة بوحدة المنتج النهائي :** تكاليف مباشرة و تكاليف غير مباشرة.
- **حسب حجم النشاط:** تكاليف متغيرة و تكاليف ثابتة.

كذلك تبويب التكاليف حسب علاقتها بوحدة المنتج النهائي إلى :

- **تكاليف ثابتة وتشمل:** أجور العاملين بالإدارة و الخدمات - تدقيق الحسابات - مصاريف عمومية- مطبوعات - تأمينات مباني و معدات و سيارات، صيانة المباني و الإنشاءات و المعدات - الفوائد السنوية للقروض، إيجار الأرض ..الخ.

- **تكاليف متغيرة و تشمل :** المواد الأولية - الأجور الصناعية - المنافع ( للإنتاج فقط).

و كذلك تبويب التكاليف حسب علاقاتها بحجم النشاط إلى:

- **تكاليف مباشرة :** و تشمل المواد أولية المباشرة - مواد أخرى مباشرة - القوى العاملة المباشرة.

- **تكاليف غير مباشرة:** و تشمل مصاريف الإدارة ( أجور العاملين) - تكاليف المواد الأولية غير المباشرة - مصارف الدعاية و الإعلان ( أجور العاملين و مصاريف أخرى) تكلفة الحصول على الأموال (الفوائد) - الإصلاحات<sup>1</sup>.

**ثالثاً: التدفقات النقدية:** و يعرف التدفق النقدي بأنه حركة النقود من المشروع و إلى المشروع، و تعرف التدفقات النقدية إلى المشروع بالتدفقات النقدية الداخلة بينما تعرف التدفقات النقدية من المشروع بالتدفقات النقدية الخارجية، و الفرق بين التدفقات الداخلة و الخارجة يسمى بصافي التدفقات النقدية و فيما يلي بنود التعديلات المطلوب إجراؤها للتوصل إلى بيان التدفقات النقدية.

**3-1: إهلاك الأصول و التدفقات النقدية :** بالرغم من أن الإهلاك من المصروفات إلا أنه لا يعتبر من المدفوعات النقدية فهو مجرد قيد دفترى أو محاسبي يتعلق بحساب الأرباح و الخسائر، كما أنه من ناحية أخرى فإن مخصصات الاستهلاك التي يتم تجميعها على مدى

<sup>1</sup> - صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى و تقسيم المشروعات ( بين النظرية و التطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص-ص 77-86.



العمر الإنتاجي للمشروع ما هي إلا استرداد لرأس المال المستثمر في بادئ الأمر و السابق أخذه في الحسبان كتكلفة رأس مالية عند حساب التدفقات النقدية الخارجية، و بالتالي فإن إعادة احتساب الاستهلاك مرة أخرى في بند التدفقات النقدية الخارجية يؤدي إلى ازدواجية الحساب و من جهة نظر المحلل المالي يمكن التعبير عن صافي التدفقات كالآتي:

$$\text{صافي التدفقات النقدية} = \text{صافي الربح} + \text{الاهلاكات}$$

**2-3: الفوائد و التدفقات النقدية:** يتم استبعاد فوائد القروض من جانب التدفقات النقدية الخارجة حيث أن سعر الخصم المستخدم عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية هو السعر الذي يعكس التفضل الزمني و تكلفة الفرص البديلة لاستخدامات رأس المال و بالتالي فإن احتساب المدفوعات النقدية للفائدة يؤدي إلى ازدواج في حساب الفوائد.

**3-3: إحلال بعض الأصول:** بعض الأصول الثابتة ذات عمر إنتاجي أقل نسبياً من العمر الإنتاجي للمشروع ككل، و عليه لا بد من إحلال هذه الأصول بأخرى جديدة لكي تستقيم العملية الإنتاجية، و المبالغ اللازمة لإحلال هذه الأصول يجب إدراجها في جانب النفقات النقدية الخارجية .

**3-4: الضرائب :** في احتساب الربحية التجارية لأي مشروع من المشاريع تحتسب الضرائب بأنواعه المختلفة كبنء تكلفة، و لأغراض التحليل المالي تعتبر الضرائب من بنوء التدفقات النقدية الخارجية.

**3-5: القيمة المتبقية للأصول الثابتة:** هناك بعض الأصول ( كالمباني مثلاً) ذات عمر إنتاجي أكبر من العمر الإنتاجي لبقية أصول المشروع، و الأموال التي يتم الحصول عليها من بيع المشروع عند نهاية حياته أو الاستغناء عنه ستزيد من التدفقات النقدية الداخلة للمشروع و تدرج القيمة المتبقية للأصول في آخر سنة لتشغيل المشروع، كما تدرج الأرض بكامل قيمتها في السنة الأخيرة نظراً لعدم استهلاكها.

**3-6: رأس المال العامل:** و يدخل ضمن التكاليف الاستثمارية لأي مشروع، و نظراً لأن استمرار الإنتاج مرتبط بضرورة توافر رأس المال العامل طوال فترة حياة المشروع، و لما كان رأي المال العامل يسترد في نهاية حياة المشروع، لذا يجب إدراج قيمته في السنة الأخيرة من عمر المشروع و يتكون من:

■ **التدفقات النقدية الداخلة:** و أهم بنودها:

- إيرادات المبيعات.

- الإعانات التي يتم الحصول عليها من الجهات الحكومية أو غير الحكومية.

- القيمة المتبقية للأصول.

■ **التدفقات النقدية الخارجة:** و أهم بنودها:

- **التكاليف الاستثمارية المبدئية:** و تتضمن كافة الالتزامات النقدية الناشئة عن شراء الأصول طويلة الأجل (الثابتة)، و النفقات اللازمة لتهيئتها للاستخدام و التي تشمل الآتي :

\* تكلفة الأرض (إذا تم شراءها)، و مصاريف تسويتها.

\* المباني و الإنشاءات المدنية.

\* الآلات و المعدات.

\* الأصول ثابتة أخرى (الوسائل النقل، المكيفات .. الخ).

\* إجمالي تكلفة الاستثمارات الثابتة.

\* رأس المال العامل.

\* مصاريف ما قبل التشغيل الاستثمارية ( التصاميم هندسية - دراسات جدوى - تدريب - تجارب تشغيل).

\* احتياطي رأس المال الثابت و العامل 10%.

\* إجمالي تكلفة الاستثمارات المبدئية.

- **إحلال بعض الأصول:** و تعتبر هذه النوعية من الاتفاق النقدي لاحقة على الاتفاق في الاستثمارات المبدئية، كما أنه لا علاقة لها بالمبيعات أو نفقات تشغيل المشروع، و تنتج هذه التدفقات من إنفاق استثماري إضافي لاحق للإنفاق المبدئي، و ذلك في حالة إحلال أصل إنتاجي جديد محل أصل إنتاجي قديم انتهى عمره الافتراضي.

- **تكاليف التشغيل:** و تشمل إجمالي تكلفة التصنيع و المصروفات الإدارية و البيعة<sup>1</sup>.

أما حاصل طرح التدفقات النقدية السنوية الجارية الخارجة في سنة ما من التدفقات النقدية السنوية الجارية الداخلية في السنة نفسها، فيسمى التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية.

التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية = التدفقات السنوية الجارية الداخلية -  
التدفقات النقدية السنوية الجارية الخارجة

<sup>1</sup> - صلاح الدين حسن السبيسي، دراسات الجدوى و تقسيم المشروعات بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص- ص 86-89.

## المطلب الثالث: تقييم المشاريع

يعتبر موضوع تقييم المشروعات من المواضيع الاقتصادية الحديثة و قد حظي هذا الموضوع بإهتمام كبير في البلدان المتقدمة لإهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة و النادرة، أما بالنسبة للدول النامية فقد إهتمت أيضا بهذا الموضوع إهتماما أكثر لما له علاقة وثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة، وفي تحقيق استخدام التوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

**أولاً: مفهوم عملية تقييم المشروعات:** عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة و استنادا إلى أسس علمية تتمثل المفاضلة بين المشروعات بما يلي:

- المفاضلة بين توسع المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة.
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولا لاختيار الأسلوب المناسب.
- المفاضلة بين المشروعات استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- المفاضلة بين المواقع البديلة لمشروع المقترح.
- المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح.
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

**ثانياً: أهمية تقييم المشروعات:** إن أهمية تقييم المشروعات يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين هما:

<sup>1</sup> - يحي غني النجار، تقييم المشروعات ( تحليل معايير و مؤشرات دراسات الجدوى و تقييم كفاءة الأداة )، دار دجلة ، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 212.

- **العامل الأول:** ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة للتعدد المجالات و النشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها.
- **العامل الثاني:** التقدم العلمي و التكنولوجي و الذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل النتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج، و إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات و المعلومات.

### ثالثاً: أهداف عملية تقييم المشروعات

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و من أجل ذلك لا بد و أن تضمن عملية تقييم المشروعات العلاقات المترابطة بين لمشروع المقترح و المشروعات القائمة .
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.
- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال النقل يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية<sup>1</sup>.

### خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> - جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، طبعة 2011، ص-ص 80-81،

من خلال ما تم عرضه تتجلى لنا تلك الأهمية و المكانة التي يتمتع بها الاستثمار، و ذلك رغم اختلاف التعاريف التي تعطي له، و رغم تعدد تصنيفاته و الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها.

حيث أن عملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسة و الدولة تحظى بمكانة كبيرة، حيث تعتبر أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة، و ذلك باعتبار الاستثمار الدافع الأساسي للنمو و تطور المجتمعات.

فالإقناع بدور الاستثمار و فاعليته لا بد أن يؤدي بنا لا محالة إلى التفكير في إقامة و إنشاء مشاريع استثمارية كل حسب تخصصه و إمكانيته و أهدافه بحيث يمثل المشروع الاستثماري مجموعة من الوظائف ( إنتاج، مالية، تسويق ..الخ)، و التي تتحدد وفق الدراسات و الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

## الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية BADR

و الوكالة الوطنية

لدعم و تشغيل الشباب

بولاية تيممسيارت



## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

تمهيد:

تجسيد للمفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها سابقا، ومحاولة منا معرفة الإجراءات التي تتبعها البنوك من أجل تقديم قروض لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، حيث أن عملية القيام بمشروع استثماري مرهونة بالدرجة الأولى بتوفير التمويل اللازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية، والإعانة المقدمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية، كما أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمد شكل إعانة بمنحها نسبة معينة من تكلفة المشروع، والدعم المالي المتمثل في قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية والجبائية، لكن في ظل ذلك مازال مبلغ المساهمة الشخصية ومبلغ إعانة وكالة الدعم الممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غير كافيان لتغطية تكاليف المشروع المراد تأسيسه، ولذلك وجب تدخل طرف ثالث المتمثل في البنك، واعتماد على ماسبق قمنا بتقسيم فصلنا هذا إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثاني:** نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- **المبحث الثالث:** المساهمات المالية لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمست خلال الفترة ما بين (2009-2016).

### المبحث الأول: تقديم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولوا بنك بدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، وضع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط المصرفي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

### المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية، نشأته، مهامه و أهدافه.

### أولاً: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية<sup>1</sup>:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف وأصبح يمول مختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر مقارنة بالهيئات الأخرى.

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA و أصبح يحتضن في يومنا هذا 350 وكالة و 31 مجموعة جهوية ومحلية يشغل البنك حوالي 1000 عامل ما بين إطار وموظف.

ونك بدر ينتهج سياسة النمو على أساس انتقائي لتطوير المنتجات والخدمات التقليدية وابتكار منتجات وخدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق واستهداف عملاء جدد، فبنك الفلاحة و التنمية الريفية هو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دج، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة.

<sup>1</sup> [www.badr-bank.net](http://www.badr-bank.net)



## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (تيسمسيلت)<sup>1</sup>: أنشئ بنك بدر تيسمسيلت يوم 13 مارس 1982<sup>2</sup>، كوكالة تابعة إداريا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارات تحمل الرمز 544، تضم 13 عامل في عدة مصالح، ويديرها حاليا السيد دحو إبراهيم، يقع مقرها بحي 119 مسكن بوسط مدينة تيسمسيلت.

ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية<sup>3</sup>.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 الموافق ل 07 جمادى الأولى 1402، بمقتضى المرسوم رقم 82-206 ويطلق عليه ابن BNA لأنه في الحقيقة تم تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويمثل أيضا بنك التنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت. وقد نشر القانون الأساسي في الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 16/03/1982، وظهر البنك في تلك الفترة لسببين أساسيين هما:

- رغبة الدولة في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردوديته، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف ولهذا فإن جل نشاطه قد انصب على تدعيم القطاعات الزراعية الأكثر استهلاكاً في الجزائر.
- ضرورة الاقتصاد الملحة والظروف الاقتصادية أوجبت نشوء هذا النوع من البنوك بغية رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني، وإعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي، تنمية الري ببناء السدود وحفر الأبار، وزياد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة ولتحقيق هذا الهدف فإنه من الضروري وضع تخطيط فلاحى حقيقى وهىئة مالية مستقلة بذاتها قادرة على تمويل هذا القطاع ونشاطاته خاصة إذا علمنا أنه قبل تلك الفترة كان هذا القطاع يعاني من مشاكل عديدة خاصة في توفير الموارد المالية

<sup>1</sup> مقابلة مع الموظفة المؤطرة، المكلفة بالزبائن (المؤسسات)، سويكات ليلي، يوم 17 مارس 2017، وكالة بدر، تيسمسيلت.

<sup>2</sup> - مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 11/03/1982

<sup>3</sup> [www.badr-bank.net](http://www.badr-bank.net)

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

وعليه وضعت خطة عمل تتعلق بجميع الميادين المتعلقة بالفلاحة وظهر البنك كهيئة مالية واندراج تلقائيا في قائمة البنوك المتخصصة في:

- التكفل بتحويل الحاجيات المختلفة للقطاع الفلاحي.
- تمويل كل المشاريع التي تساهم في تنمية الأرياف.

**ثالثا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:** تمثل مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

- يقوم بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض و الصرف التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله و استخدامها.
- يتلقى الودائع الفورية و المؤجلة من أي شخص مادي أو اعتباري.
- يمد جميع الأشخاص الماديين أو الاعتباريين بالقروض بمختلف أنواعها.
- يقدم مساعداته المهنية المتمثلة في مساعدات مالية للمهن الفلاحية.
- التكفل بمختلف المشاريع التي تدخل في إطار تشغيل الشباب.
- التكفل بتمويل قطاع الفلاحة من حيث عملية التنمية و التجهيز.
- يتلقى جميع عمليات الدفع و تحصيل و تائق التجارة و المالية.

**رابعا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:**

تماشيا مع التغيرات الكبيرة في المجال الاقتصادي و قصد التأقلم معها، لجأ البنك و كغيره من البنوك إلى القيام بنشاطات و أعمال من شأنها الوصول إلى إستراتيجية تجعل البنك مؤسسة مصرفية قوية، تحظى بالاحترام من قبل المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد على حد سواء، وعليه فإن الأهداف المسطرة تتمثل فيما يلي:

- تحسين نوعية الخدمات و العلاقات مع الزبائن.
- جمع مصادر التمويل و الكيفية الجيدة لاستغلالها.
- الحفاظ على السيولة.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2016-2009).

■ تقليص نسبة المخاطرة البنكية في تقديم القروض.

■ تطوير القطاع المصرفي باستعمال الوسائل .

و للوصول إلى هذه الأهداف عمد البنك إلى إنشاء تنظيمات وهيكل داخلية وكذا وسائل تقنية متطورة، مع اللجوء إلى صيانة وترميم الممتلكات بالإضافة إلى ذلك يعمل البنك على ترقية الاتصال بين الأقسام والهيكل من جهة أخرى، وكذلك تكوين جيد للموظفين قصد الوصول لخدمات أحسن<sup>1</sup>.

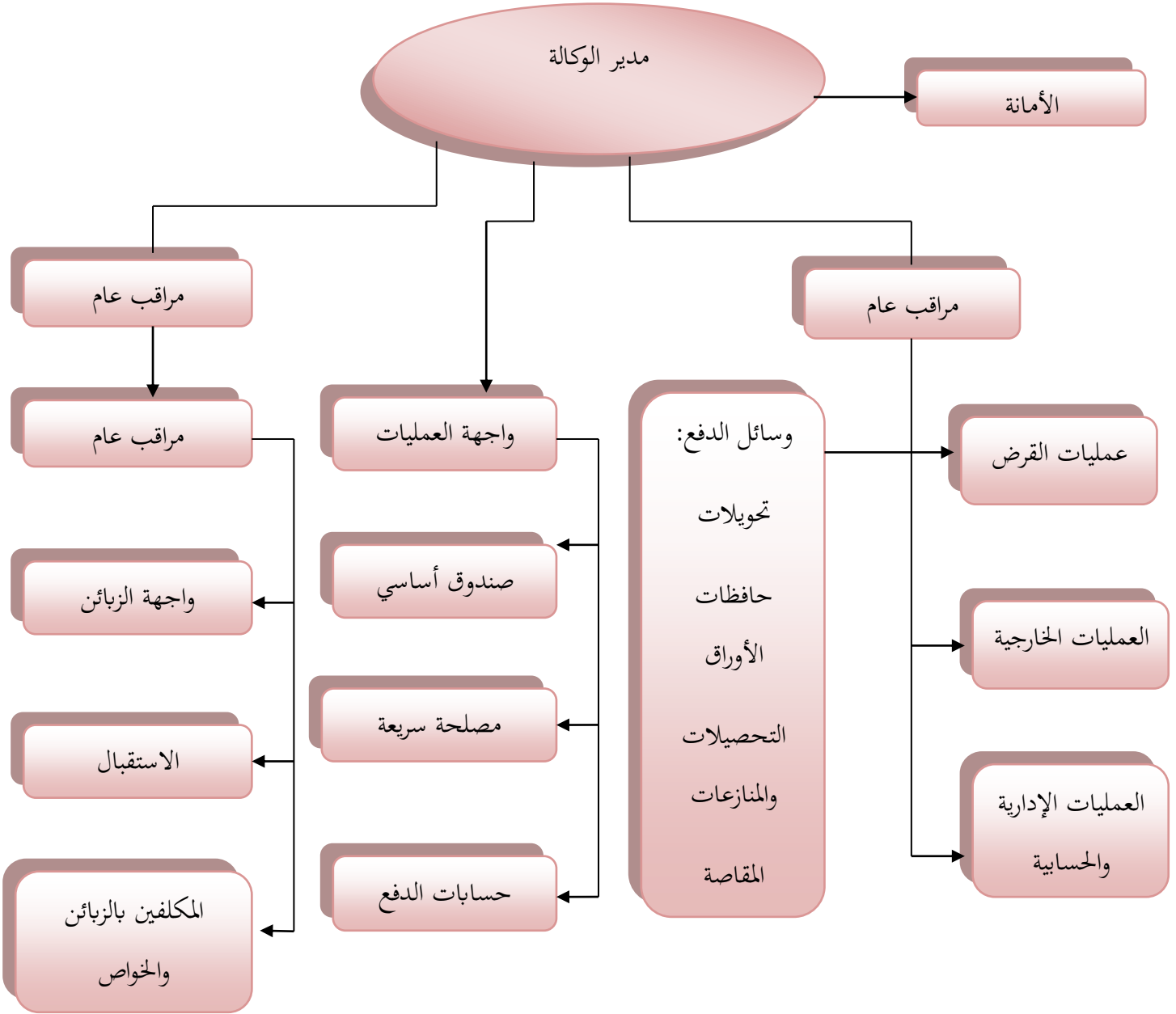
**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.**

يشكل الهيكل التنظيمي لبنك البدر من :

– مقابلة مع موظفة بالبنك، سويكات ليلي، يوم 16 مارس 2017، وكالة بدر، تيسمسيلت.<sup>1</sup>

الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

الشكل رقم ( 01-03) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة مابين (2009-2016).

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمنح وطلب القرض.

أولا: الشروط العامة لمنح القرض:

**1-1:** دراسة الملف بعد إيداعه : استنادا إلي ما جاء في ملف طلب القرض، يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك الذي حدد بمبلغ معين لكل مستوي موجود في البنك، حيث إذا تعدي مبلغ المشروع الممول هذه القيمة المحددة فإن ملف القرض ينتقل إلي مستوي آخر .

■ **على مستوي الوكالة :** فور وصول الملف إلي الوكالة واستنادا إلي المعلومات مقتطفة حول المسيرين و وضعيتهم إزاء قدرتهم علي تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة و تحليل الملف و إجراء دراسة لمردودية المشروع و في أجل أقصاه 15 يوم. لا ينبغي عليها أن تشعر الزبون بشعور ايجابي أو سلبي أما إذا فاقت قدرات الوكالة فإن الملف في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف، و الدراسة التي تقوم بها الوكالة تسجل علي امتحان تدعي ST44.

■ **على مستوي المديرية الجهوية :** هي أيضا تقوم بدراسة الملف، استنادا إلي المعلومات السابقة فإن كان المبلغ يفوق قدراتها فإنها تكتفي بإعطاء رأيها و ترسله إلي المديرية المركزية للقرض.

■ **على مستوي المديرية المركزية للقرض :** تقوم بدراسة الملف و إذا كان المبلغ يفوق قدراتها و صلاحياتها فتكتفي بإبداء رأيها و ترسله إلي مستوي أعلي منها.

■ **علي مستوي اللجنة المركزية للقرض :** تقتصر مهمتها علي اتخاذ القرار استنادا إلي ما جاءها من المستويات السابقة، و هذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة و هي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك والأمين العام للبنك و يتخذ القرار فيها بالتصويت، و في حالة تعادل الأصوات فان القرار يرجع للرئيس.

**1-2:** دراسات طلبات القروض و الوثائق اللازمة لذلك: منح القروض ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلي مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض أو تجميدها، و من أجل التقليل من هذه المخاطر ووضع قروض مناسبة، فإن المصرفي يتبع الإجراءات التالية :

■ الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني، المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والمالي..... الخ.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

- القيام بدراسة السوق، المنتج بالإضافة إلى دراسة تقنيات الإنتاج.
  - يهتم كذلك بالوضعية المالية للمؤسسة.
  - تحليل حاجيات التمويل لزبون، و أخيرا أخذ الضمانات المناسبة و هذه هي مختلف الجوانب التي ستدرس علي مستوي البنك.
- كما يكون طلب القرض مرفقا بوثائق و بيانات قانونية و مالية، محاسبية، و أخرى تفيد البنك في معرفة و تقييم الوضعية الحقيقية للمشروع ( القرض المطلوب).

### 1-2-1: دراسة طلبات القروض :

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا و لهذا فهي تعتمد في ذلك علي دراسة دقيقة لعوامل عدة نذكر منها :

- **دراسة العوامل الإنسانية :** تركز الدراسة علي أهم عنصر في الائتمان و هو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون، و مدي التزاماته بتعهداته تجاه المتعاملين معه، و تختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لان صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسئولون فيها و بالتالي مصالح الأشخاص فتكون محادثات مع المسئولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب، إضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخارجية مثل البنوك الأخرى و الموردين و نشرات الديوان الوطني الإحصاء، و الغرفة التجارية و كذا الجرائد الرسمية و المحاكم أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه المصرف فهي متمثلة في الثقة في قدراته علي عدم إفشاء أسراره أو معلومات تخص نشاطه، الثقة في قدرته التحليلية، و الثقة في جدية أرائه و نصائحه.
- **دراسة السوق :** توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة و كذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري علي المدى المتوسط والبعيد و درجة الإقبال علي المنتجات ( منتجات المؤسسة أو المنشأة ) و كذا مدي استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى دراسة درجة المنافسة مركزها نوع نشاطها.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

كما يحاول المصرفي في دراسته إلى جمع أقصى المعلومات حول السوق و اتجاهه ( حالة انكماش اقتصادي، نمو أو اتجاه إلى إعادة النمو)

■ **الأجل (المدة):** كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة، و كلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل لأصعب، كانت القدرات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب. فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر و تتعدد احتمالاتها و يضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقرضة في التاريخ المحدد.

وعلي العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصيرة الأجل.

■ **المحيط الاقتصادي و النقدي:** إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا علي المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها.

و بتالي قدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها، كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية علي نشاط المؤسسة المقرضة و إمكانياتها المالية، فقوانين الضرائب مثلا تؤثر علي موارد التمويل الداخلي كما لا يخفي علي أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبناها البلد و المتمثلة في معدلات الفائدة، معدل الخصم، إعادة الخصم، تأطير القروض و كذا سياسة السوق المفتوح.

### 1-2-2 : الوثائق العامة اللازمة لطلب القرض :

■ بالنسبة لتركيب ملف قرض استغلال نجد :

- الوثائق القانونية الإدارية :

\* طلب القرض الموقع .

\* نسخة من السجل التجاري المصادق عليه.

\* نسخة للكشف الرسمي للإعلانات.

\* نسخة للملكية المحل أو عقد الإيجار.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

### - الوثائق المحاسبية و المالية :

- \* يجب أن يصادق عليها محاسب محترف.
- \* ثلاث ميزانيات تقديرية و ملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة.
- \* زيادة عن الميزانيات فالشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير محض كل المساهمين.
- \* المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية افتتاحية و تقديرية للنشاط الموالي.
- \* الحالة المحاسبية و مخطط التمويل.

### - الوثائق الضريبية :

وثيقة ضريبية و شبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر.

■ بالنسبة لتركيب ملف قرض استثمار نجد :

### - الوثائق القانونية و الإدارية :

- \* توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل.
- \* نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له.
- \* نسخة مصادق عليها للتصريح بالاستثمار، ممنوحة من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمارات.
- \* نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

### - وثائق محاسبية و ضريبية :

- \* الميزانية النهائية و جدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة.
- \* ميزانية جدول الحسابات التقديرية ل 5 سنوات.
- \* وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.



## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

### - الوثائق الاقتصادية و المالية :

- \* دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- \* الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية.
- \* تقديم حالة وصفية و تنبؤية للأعمال المحققة.
- \* إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع.
- \* شرح تفصيلي و تقديري لأعمال الهندسة المدنية والبيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

### - الوثائق التقنية :

- \* رخصة البناء.
- \* المخطط المعماري و أشكال الهياكل.
- \* دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار.
- \* دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات وهذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية ومواد البناء.....الخ.

### ثانيا: حالات الوثائق المطلوبة في دراسة القروض.

يمكن حصر الوثائق المطلوبة من طرف البنك عند تلقي طلب منح القرض فيما يلي:

#### 1-2: الوثيقة المبسطة : تستعمل في حالة القروض التالية :

- قروض بدون ضمان.
- قروض الصندوق أو التعهدات بالتوقيع حيث الحد الأقصى هو 2500000 د ج.
- قروض الصندوق المغطاة بسندات الصندوق في حدود 500000 د ج .

#### 2-2: الوثيقة المعدلة : تستعمل في حالة القروض التي تتجاوز المبالغ المذكورة أعلاه.

#### 3-2: وثيقة الرفض : تستعمل في حالة القروض المرفوضة من طرف الوكالة محل الدراسة.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

### المبحث الثاني: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1999، وعرفت على أنها ذات طابع خاص وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و لها فروع جهوية و محلية، وقبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

### المطلب الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتم تعريف هذه الوكالة حسب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي المعدل و المتمم، عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق 24 يونيو 1996 و المذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص "الوكالة".

### تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:

تعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي المؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة<sup>1</sup>.

يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي، عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الأونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتقرير هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع و دعم أصحاب الأفكار الاستثمارية الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها إلى 10000000 دج من خلال منح الامتيازات تشجيعية و تسهيلات عديدة تتمثل في:

<sup>1</sup> [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

- مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة و تكوين .)
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز).
- الإعانات المالية (قروض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).

### المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقوم هذه الوكالة بالمهام الرئيسية التالية:

- تدعيم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير الوكالة وفقا لتشريع و التنظيم المعمول بهما، لا سيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، و مساعدتهم عند الحاجة، لدي المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.
- تقديم علاقات متواضعة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها.
- تطبيق كل التدابير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما<sup>1</sup>.
- تنظيم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.

<sup>1</sup> - وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية، لجهاز دعم تشغيل الشباب

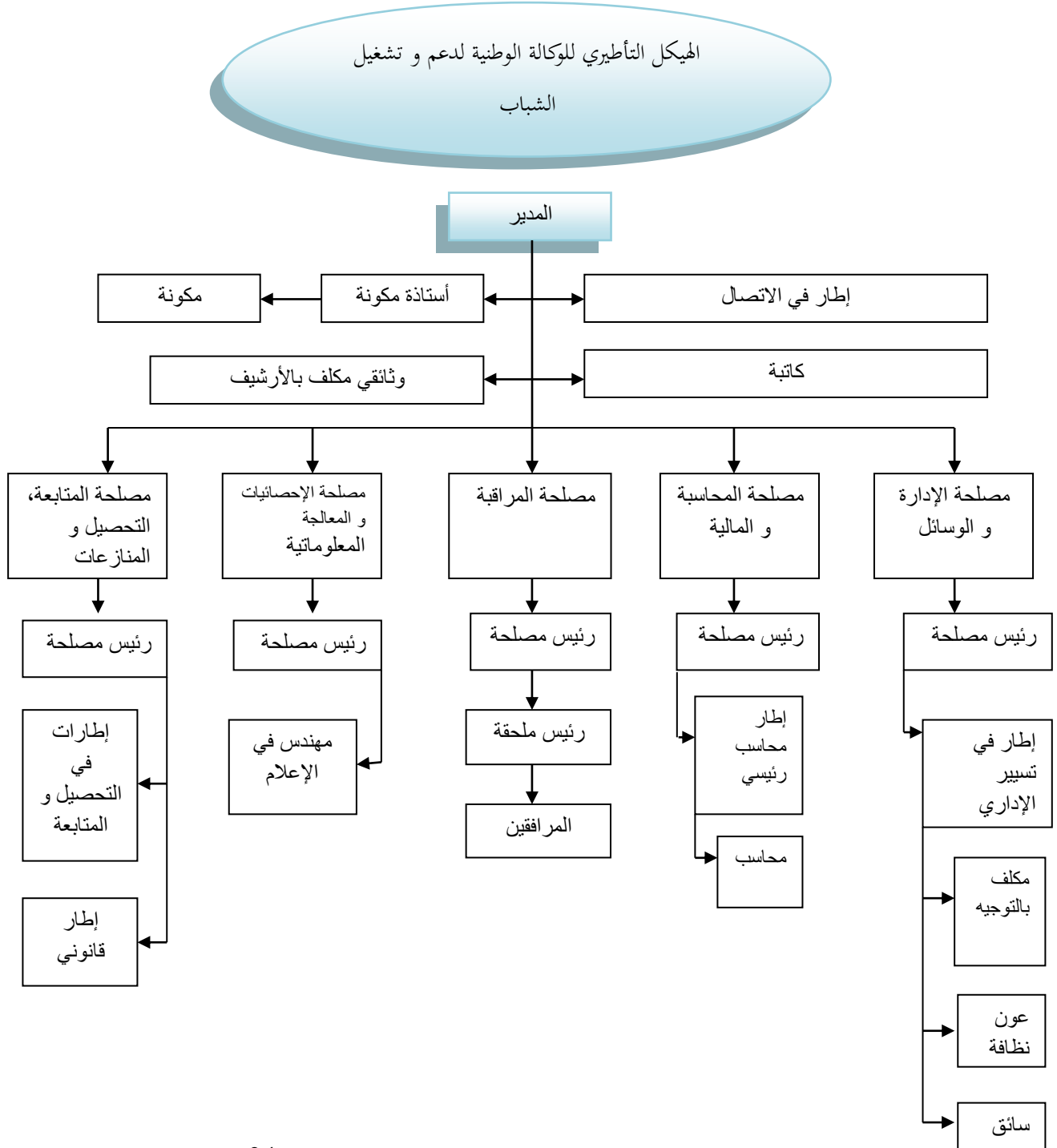
## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

المطلب الثالث: الهيكل التأطيري للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيسمسيلت:

الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسميسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

الشكل رقم (02-03) الهيكل التأسيسي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع تيسميسيلت<sup>1</sup>.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 01

<sup>1</sup> - الملحق رقم 01.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة مابين (2009-2016).

المبحث الثالث: المساهمات المالية لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2009-2016).

المطلب الأول: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة.

تمثل الوكالة نوعين من الاستثمار هما استثمار الإنشاء، ويتعلق هذا الاستثمار بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري من طرف صاحب أو أصحاب المشاريع.

أولاً: شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل: ينبغي استيفاء الشروط التالية<sup>1</sup>:

- أن يكون الشاب بطالاً.
- أن يتراوح سنه بين 19-35 سنة.
- يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب شغل دائمة على الأقل يمكن رفع سن مسير المؤسسة إلى أربعين سنة كحد أقصى.
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.
- تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.

ثانياً: أشكال التمويل المقترحة: يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب هي هذا الإطار على شكلين أساسيين شرط لا يتجاوز كلفة الاستثمار ملايين دج و هما<sup>2</sup>:

1-2: التمويل الثلاثي: وهو عبارة عن تركيبة مالية تتمثل في ثلاثة أطراف و هو صاحب المشروع، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و المؤسسات المصرفية.

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددها القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 103/11 لا سيما المادة الثالثة التي تنص على "يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ

<sup>1</sup>- ملحق رقم 02.

<sup>2</sup>- ملحق رقم 03-04.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

استثماري المراد إحدائه أو توسيعه، و المادة الرابعة التي تنص على "يتراوح مبلغ القروض بدون فائدة حسب تكلفة الاستثمار لإحداث أو توسع الأنشطة، حيث تكون المساهمة الشخصية تمثل 1% و تساهم الوكالة الوطنية (قرض بدون فائدة) 29%، و القرض البنكي 70%، هذا في المستوى الأول، أما في المستوى الثاني فتمثل المساهمة الشخصية 2% و نسبة الوكالة 28% و القرض البنكي 70%، حيث في المستوى الأول مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000 دج، وفي المستوى الثاني يتراوح بين 5000000 و 10000000، ونلاحظ أن هناك تخفيض من التكاليف الخاصة بالمشاريع، كما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي، حيث تم تخفيض مستوى مساهمة الشخصية من 5% إلى 1% من تكلفة الاستثمار، و أما بالنسبة إلى الوكالة من 25% إلى 29% عندما يكون المشروع في المستوى الأول، و من 20 إلى 28% من تكلفة الاستثمار في المستوى الثاني.

**2-2: التمويل الثنائي:** و هي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية و ذلك حسب مستويين:

- **في المستوى الأول:** عندما يكون المبلغ 500000 دج فان المساهمة الشخصية تكون 71% و مساهمة الوكالة الوطنية تكون 29%.
- **المستوى الثاني:** فيكون المبلغ من 500000 إلى 1000000 دج، حيث تكون المساهمة الشخصية 72% و مساهمة الوكالة الوطنية 28%، بحيث نلاحظ أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون عبئ أو التكلفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم، و هذا ما يشكل عائق بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي.

**3-2: الإعانات و الامتيازات:** تمنح نوعان من الإعانات المالية خلال مرحلتين<sup>1</sup>:

- **مرحلة الانجاز:** خلال هذه المرحلة يستفيد صاحب المشروع من:
- الإعانات المالية، بإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بثلاث قروض أخرى للشباب أصحاب المشاريع من خلال:

<sup>1</sup> - الملحق رقم 05.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2016-2009).

- قرض بدون فائدة 500000 دج موجهة للشباب حاملي شهادة التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة 500000 دج لتكفل بانجاز المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.
- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون دج لفائدة الشباب حاملي شهادة التعليم العالي.
- تخفيض نسبة الفوائد البنكية في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزء من الفوائد على القرض البنكي بحيث كانت تمنح معدلات مختلفة حسب النشاط أما في الوقت الحالي أصبحت تمنح 100% لكل قطاع.

### - الامتيازات الجبائية: تتمثل في:

\* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في أنجاز المشروع.

\* تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

\* الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمشاريع الاستثمارية.

■ **مرحلة الاستغلال:** و تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية لمدة ثلاث سنوات انطلاقا من النشاط، وستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاطات المهنية، وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشباب المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة، و الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحيث تنفذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسة المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم ممتلكات الثقافية، بإضافة إلى هذه من دفع الضرائب تأتي تدابير جديدة لدعم هذا الامتياز بإخضاع المشاريع الاستثمارية الجديدة لدفع الضريبة بصفة تدريجية بعد نهاية مدة الإعفاء و هذا على الشكل التالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.



## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

ويحدد هذا التخفيض كما يأتي.

\* 20 % بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي العمل الذين سبق لهم العمل في المنطقة الشمالية من البلاد.

\* 52% بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي لأول مرة بمنطقة شمال البلاد.

\* 53% بالنسبة لجميع أنواع التوظيف التي تتم في المناطق الواقعة بالهضاب العليا والجنوب.

يستفيد المستخدم من هذا التخفيض ما دامت علاقة العمل قائمة، في حدود ثلاث سنوات كحد أقصى تتكفل ميزانية الدولة بفارق الاشتراك في الضمان الاجتماعي المترتب على التخفيض.

لا يطبق التخفيض المنصوص عليه بموجب هذه المادة في حالة توظيف أجنب لا يقيمون بصفة فعلية و اعتيادية و دائمة في مفهوم التشريع المعمول به.

**المطلب الثاني: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.**

يضمن الصندوق الممنوحة للشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حسب الكيفيات المحددة، يكمل ضمان الصندوق الذي يقدمه المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية، يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك و المؤسسات المالية المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، و في حدود 70% من مبالغها.

**أولاً: تعريف الصندوق:** وضع الصندوق تحت وصاية السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي و موطنه لدى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يدير الصندوق مجلس الإدارة و يسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

ثانيا: دور الصندوق: تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان الإخطار الممنوحة إياها للشباب ذوي المشاريع، من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية الاستثمارية المحدثثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يكمل الصندوق الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين إلى المؤسسات المقرضة المتمثلة في:

- رهن التجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك و المؤسسات المالية، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رصد الأجهزة المتنقلة<sup>1</sup>.

### ثالثا: موارد الصندوق:

- تخصيص أولي من أموال خاصة: يتكون من :
  - مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برأسمال.
  - مساهمة الخزينة العمومية.
  - مساهمة البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة برأسمال.
  - جزء من الرصيد غير مستعمل من صندوق النشاطات الصناعية و التجارية و الحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 27 شوال عام 1410 الموافق 22 مايو 1990 و المتضمن إحداث صندوق لضمان النشاطات الصناعية و التجارية و الحرفية المشتركة و تحديد قانونه الأساسي أثناء حله، و يخص هذا الرصيد مبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.
- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:
  - الشباب ذوي المشاريع.
  - البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة.
- عائدات التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة و الاشتراكات المحصلة.

<sup>1</sup> - وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مرجع سبق ذكره، ص 12.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

- الهبات و الوصايا و الإعانات المخصصة للصندوق.
- تخصيصات تكميلية من أموال خاصة، تأتي من المشاركين برأس المال الأولي و من البنوك و مؤسسات المالية جديدة منخرطة.

يمكن أن يلجأ الصندوق إلى تسهيلات مصرفية لتغطية حاجاته المالية و يقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة طبقاً للتنظيم المعمول به.

### رابعا: مرافقة و تكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية

تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع للحصول على القرض البنكي والإعانات والامتيازات التي تمنحها الدولة لانجاز المشروع الاستثماري واستغلاله على احسن وجه وكذا تكوين أصحاب المشروعات الاستثمارية حول تقنيات تسيير المؤسسات.

**4-1: مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية:** تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال والاعلام والتوجيه والاستشارة خلال كل مسار انشاء او توسيع المشروع الاستثماري وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، من خلال تكون فرق من المرافقين، مهمتهم الرئيسية مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية، وفق المراحل التالية:

- **الاستقبال والإعلام:** الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من اجل الإعلام وتوجيه يليها جلسة إعلام جماعية تسمح بـ:

أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.

التعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة وتقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد، ثم يليه اللقاء الفردي الأول، والذي يسمح بـ:

- إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية وبين مرافقك.
- أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.
- إثبات مؤهلات والمكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية.
- المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري .

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

■ **جمع المعلومات:** سيساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.

- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة لمشروعك.

- تحديد اختيارات الموارد البشرية.

- تحديد الاختيارات القانونية.

- تحديد الموارد المالية الضرورية لانجاز المشروع.

يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية-اقتصادية.

■ يتم تقييم المشروع تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل.

■ بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات، قبل تمويل نشاطه.

■ **الانشاء القانوني وتمويل المشروع:** ينبغي على صاحب المشروع الاستثماري باختيار الصيغة القانونية لمشروعيه وإتمام الملف من اجل التمويل.

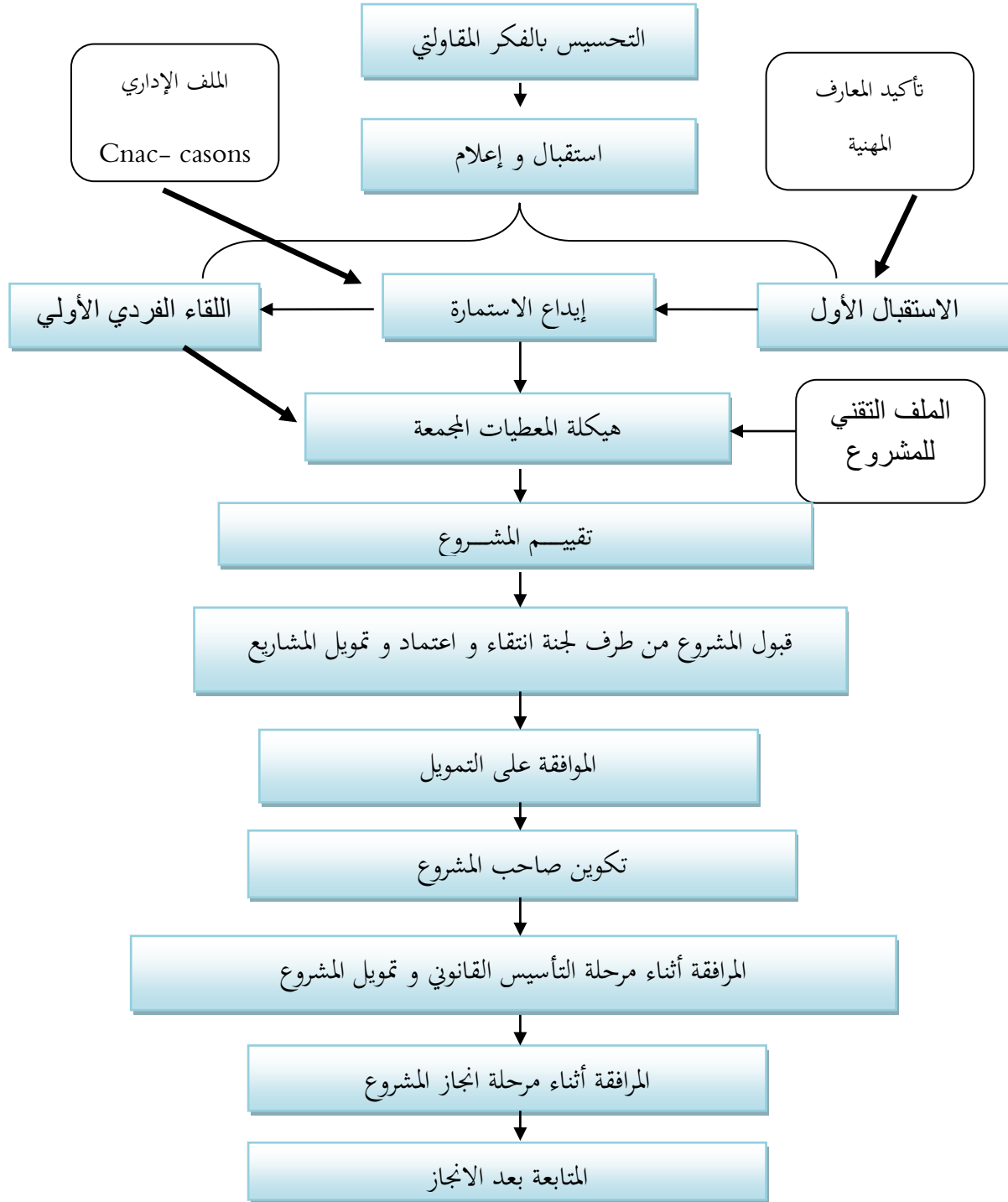
■ تقدم الوكالة كل دعميها للحصول على قرض بنكي.

■ عن انطلاق نشاط المشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع والرفع من حظوظ النجاح وتطوير المشروع الاستثماري.

كل هذه المراحل تتلخص في المخطط التالي :

الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

الشكل رقم (03-03) مخطط مراحل المرافقة ( بالنسبة لإنشاء مشاريع جديدة) <sup>1</sup>.



المصدر: بالاعتماد على الملحق رقم 06.

## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

2-4: تكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية: يعتمد نجاح وتطور المشروع على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغيير، لهذا السبب، جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم.

حيث قامت الوكالة بوضع برنامج تكوين يستجيب لاحتياجات والصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب أصحاب المشاريع، يسمح لهم الاطلاع، بفضل أسلوب سهل وعملي على المبادئ الأساسية لانطلاق مشروعهم الاستثماري وتسييرها .

حاليا، لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البدعوجية ومحتوى المواد، وتسيير برمجة الدورات التكوينية وتطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع ويتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربعة مواد هي:

- **مادة التسويق:** دراسة السوق والسبل التي يعتمد عليها صاحب المؤسسة للوصول إلى زبائنه.
- **مادة حساب التكاليف:** هي عملية حساب جميع التكاليف لتمكين الشاب من تحديد التكلفة الإجمالية لتحديد سعر البيع.
- **مادة المحاسبة:** كيفية تسيير المالي للمؤسسة بطريقة بسيطة وسهلة.
- **مادة كيفية خلق المؤسسة وكيفية التعامل مع الشركاء كمصلحة الضرائب casnos-canas**

**المطلب الثالث: تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيسمسيلت- في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة (2009-2016).**

منذ نهاية التسعينات وبداية سنة، 2000 بدأت الأوضاع الأمنية في التحسن إضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يظهر من خلال التدييمات المقدمة من طرف الدولة للفلاحين، لكن هذا لم يمنع من مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تيسمسيلت - من تقديم القروض لفائدة المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ومن خلال ذلك سوف نقوم بدراسة المشاريع المنجزة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

أولاً: تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة وعدد المشاريع المنجزة خلال الفترة (2009-2016):

لاستبيان مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم الملفات المودعة، المقبولة وعدد المشاريع المنجزة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تيسمسيلت - نقوم باستعراض التغيرات التي طرأت على عدد مختلف الملفات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03) تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة وعدد المشاريع المنجزة خلال الفترة (2009-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
130	129	160	190	222	169	70	110	عدد الملفات المودعة
130	90	100	170	180	160	50	85	عدد الملفات المقبولة
90	64	52	100	110	95	34	56	عدد المشاريع المنجزة

الوحدة: ملف

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تيسمسيلت

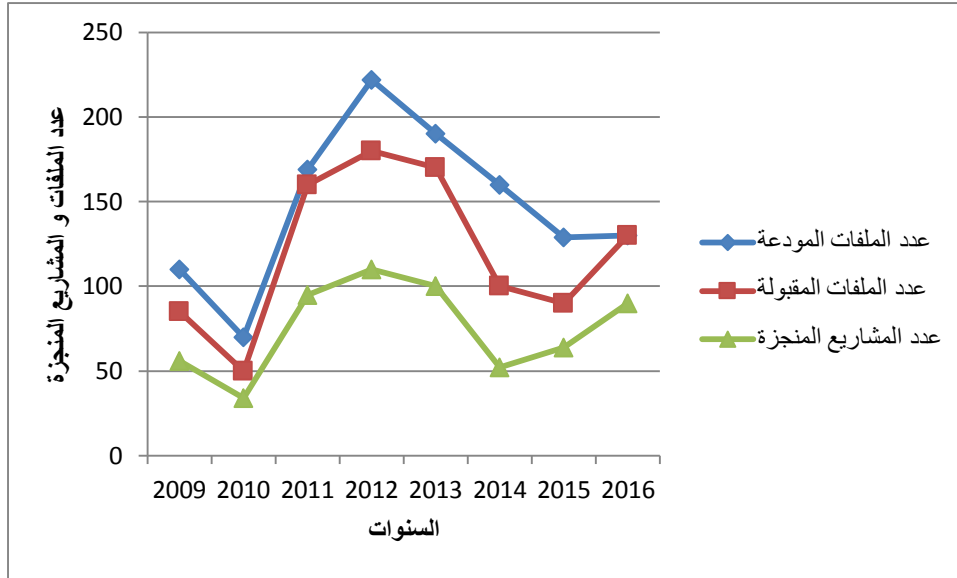
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الملفات المودعة والمقبولة تشهد عدم الاستقرار في عددها إذ كان عدد الملفات المودعة مرتفعة مقارنة بعدد الملفات المقبولة من طرف الوكالة وهذا لوجود ملفات مرفوضة، إلا في سنة 2016 نلاحظ أن عدد الملفات المودعة هو نفسه عدد الملفات المقبولة وهذا بالضرورة يؤدي إلى عدم وجود ملفات مرفوضة، أما فيما يتعلق بعدد المشاريع المنجزة فهي كذلك تسجل قيم متفاوتة من سنة إلى أخرى، وبالتالي فإن سبب الارتفاع في عدد الملفات المقبولة يعود إلى توفرها على كافة الشروط المطلوبة واللازمة بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة، وخاصة تلك المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب باعتبارها وكالة من الوكالات التي تدعم المجال الاستثماري.

وللتدقيق أكثر نوضح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ** بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

الشكل رقم (03-04) : منحى بياني لعدد الملفات المودعة، المقبولة والمشاريع المنجزة خلال الفترة

(2009-2016):



تحليل المنحى: يوضح لنا المنحى البياني خلال الفترة الممتدة بين 2009-2016 شهدت الملفات المودعة، والمقبولة وعدد المشاريع المنجزة حالة عدم استقرار وتخضع لتغيرات كبيرة من سنة إلى أخرى، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن أكبر عدد للملفات المودعة كان في سنة 2012 حيث تم قبول 180 ملف وكان أكبر عدد من المشاريع المنجزة في هذه السنة حيث وصل عددها إلى 110 مشروع منجز، أما سنة 2010 شهدت أقل عدد من الملفات المقبولة ماعدا سنة 2016 التي تم فيها قبول كافة الملفات المودعة.



## الفصل الثالث دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين (2009-2016).

### خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومن خلال هذا توصلنا إلى أن هذا البنك يعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير لمنح القروض، وهذا لتفادي خطر عدم استرداد مستحققاته، حيث قام بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية، أما فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعد التعرف على مهامها وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها توصلنا أن هذه الوكالة تقوم ب:

- منح الدعم لأصحاب الأفكار الاستثمارية .

-قيامها بنوعين من التمويل المتمثل في: التمويل الشئائي والتمويل الثلاثي.

# خاتمة عامة



### خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك لدى أي دولة في إنعاش الاقتصاد الوطني، فظهور البنوك كان حلاً للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد الركائز التنموية الاقتصادية لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين .

حيث أنها تلعب دورا كبيرا في تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية والتي تعتبر الهدف المنشود لكل دول العالم خاصة الدول النامية.

فقد أصبح موضوع تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقي اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، نتيجة لدورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الجزائري، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية ووسيلة ايجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب شغل، وتمكنها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

وأمام جملة المشاكل التي تعترض إنشائها تلك المرتبطة بتجنيد الموارد المالية لكل مبادرة ترمي لإنشاء عمل خاص مستقل، خاصة في ظل انسحاب الدولة عن ضمان الشغل للفئة الشبابية وأمام هذه الوضعية رصدت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء علي هاجس البطالة من جهة، ودعم المستثمرين من جهة أخرى، برنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة، و نجاعة مثل هذه البرامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة والمساهمة الذاتية من جهة أخرى، استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

وفي الاخير سوف نتوصل الى عرض بعض النتائج والتي توصلنا اليها على مدار هذه الدراسة:

### النتائج:

- البنك منشأة تتعامل بالنقود تقبلها من العملاء في شكل ايداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل اصحابها.
- المشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي.
- تساهم البنوك في التنمية الاقتصادية من خلال منحه للقروض كونها الملجأ الأخير للتمويل لأصحاب العجز المالي، وخاصة اصحاب المشاريع الاستثمارية.
- يوجد هناك تقديم مساعدات لأصحاب المشاريع حيث أن البنك لا يقوم بتقديمها والمتمثلة في اعفاءهم من الضرائب والرسوم لفترة التسديد.
- سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

### اختبار الفرضيات:

- 1- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تركز على أن البنوك عبارة عن وسيط بين المدخرين والمستثمرين من خلال عملية الاقراض، ويجب أن يعطي دوره الحقيقي المحدد بالوظيفة المكلف بها حتى يستطيع القيام بنشاطه في ظروف عادية وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية .
- 2- أما بالنسبة للفرضية الثانية: أهم التقنيات البنكية والأكثر شيوعا هي القروض، لكونها تمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل اليرادات وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

**3-** بالنسبة للفرضية الثالثة و التي تعتبر المشروع الاستثماري كيان مستقل بذاته ومجموعة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة وذلك بهدف الحصول على عوائد في المستقبل وهذه الفرضية صحيحة.

**4-** أما الفرضية الرابعة والتي تعتبر ان الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وسيلة لتخفيف نسبة البطالة وتمثل مساهمتها المالية في تقديم نوع واحد من التمويل هي فرضية خاطئة ومن خلال ما توصلنا اليه في الجانب التطبيقي تبين لنا انها تساهم في تقديم نوعين من التمويل تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي.

**5-** الفرضية الخامسة التي تقول بأن مصادر تمويل المقدمة من قبل البنوك كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية، هذه الفرضية خاطئة حيث من خلال دراستنا هذه توصلنا الى ان هذا التمويل غير كافي مما يجب تدخل الدولة عن طريق مختلف الأجهزة الداعمة.

**الاقتراحات و التوصيات:** في الأخير نورد جملة من التوصيات نوضحها في مايلي:

- حتى تستعيد المصاريف (البنوك) سيولتها وتتمكن من مواجهة احتياجات تمويل الاستثمار فإنه من الضروري الانفتاح على البنوك الاجنبية.
- ازالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك، إذ لا بد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القرض والحصول عليه، وفي الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة دراسة طلبات القرض وكثرة الوثائق.
- ضرورة انشاء ادارة لمتابعة وتطوير سبل الاستثمار في مختلف جهات القطر.

## خاتمة عامة

- وضع الاسس التي يتم على أساسها تقديم التمويل لأصحاب المشاريع بحيث نلاحظ اهتمام البنوك بالجانب الاقتصادي للمشروع فقط، و اهمال عامل المردودية أي الاعتماد على الطرق الحديثة في التقييم أو تحليل الوضعية المالية للمشروع.
- أن لا يقتصر دور الوكالة البنكية بإمداد الموارد المالية، بل يتوجب تقديم الاستشارة والنصح لأصحاب المشاريع حتى يضمن استرداد أمواله دون الدخول في مشاكل.

### آفاق الدراسة:

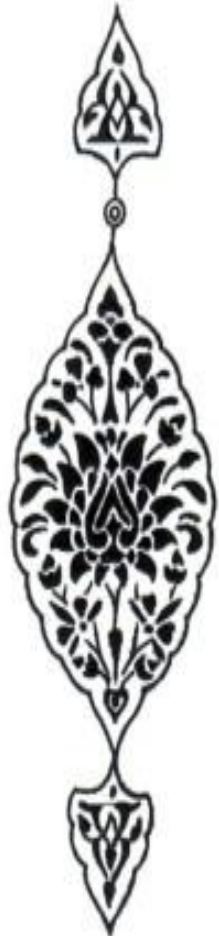
لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث ونفترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل ان تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- مدى نجاح البنك في تحقيق اهدافه من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية بالقروض.
- مدى اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمستثمر.

وختاماً لبحثنا هذا يمكن القول أن الاحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم.

وفي الاخير نحمد الله سبحانه وتعالى ونرجو ان نكون قد وفقنا في انجاز هذا البحث كما نعتذر عن أي خطأ او تقصير قد تخلل عن هذا العمل .

"إن أصبنا لنا أجرنا وإن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا"



فائمة

المراجع

### الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية، طبعة 2009.
- 2- أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الاسكندرية للكتاب، طبعة 2009.
- 3- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، مكتبة العصرية، 2007.
- 4- أحمد يوسف دودين، إدارة الانتاج و العمليات، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الاولى، 2016.
- 5- إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد الصيرفي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم، طبعة 2008.
- 6- أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثامنة، 2011.
- 7- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى 2010.
- 8- السيد محمد احمد السريتي، الوجيه في دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 9- السيد محمد أحمد السريتي، تخطيط المشروعات الاستثمارية و دراسات الجدوى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة 2009.
- 10- السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، الأسواق المالية، الدار الجامعية - الإسكندرية، طبعة 2009.
- 11- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 12- اياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2014.
- 13- اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2016.
- 14- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، الطبعة 2000.
- 15- برييش السعيد، الإقتصاد الكلي ( نظريات- نماذج و تمارين محلولة )، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة- الجزائر.
- 16- بسام هلال مسلم القلاب، الاعتماد المالي (دراسة مقارنة)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2009.



- 17- بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 18- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، طبعة، 2011.
- 19- هشام حريز، راييس عبد الحق، دبابش عبد المالك، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية - الإسكندرية، الطبعة الأولى 2014.
- 20- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان-الأردن، طبعة 2014.
- 21- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان - الأردن، الطبعة الرابعة، 2015.
- 22- حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 2013.
- 23- حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل (في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية) دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، طبعة 2009.
- 24- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم إختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2013.
- 25- حسين بني عطا، الجدوى الاقتصادية للمشروعات (تحليل و دراسة)، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 26- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، شارع الجمعية العلمية الملكية، عمان -الأردن، طبعة 2002.
- 27- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، 2009.
- 28- ردينه عثمان يوسف، محمود باسم محمد، التسويق المصرفي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان - الأردن الطبعة الأولى، 2001.
- 29- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2008.
- 30- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان الطبعة 2003.
- 31- سامر عبد الهادي، شادي صرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 32- شقيري نوري موسى و آخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، 2012.

- 33- شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظرية التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الاردن، طبعة 2012.
- 34- شقيري نوري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى، 2009.
- 35- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان – الاردن، الطبعة الثالثة، 2013.
- 36- صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى و تقسيم المشروعات ( بين النظرية و التطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- 37- ضياء حليم المورودي، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية – مصر، طبعة 2014.
- 38- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية-البنوك التجارية- البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، طبعة 2008.
- 39- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، الطبعة الألى، 1999.
- 40- طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- 41- طلال كداوي، تقييم القرار الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان –الاردن، طبعة 2008.
- 42- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 43- عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية - الإسكندرية، الطبعة 2010.
- 44- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية- الإسكندرية، طبعة 2014.
- 45- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع ( تحليل جزئي)، مجموعة النيل العربية ، مدينة نصر – القاهرة.
- 46- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية – الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013.
- 47- علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، إدارة المؤسسات المالية- مدخل فكري معاصر، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، طبعة 2015.
- 48- علي خالفي، المدخل إلى عالم الاقتصاد مفاهيم- مصطلحات- أسئلة، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع- الجزائر، طبعة 2009.

- 49- علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية – الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.
- 50- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة 2006.
- 51- فيصل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، مطبعة الموساك - الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.
- 52- قاسم ناجبي حمندي، أسس اعداد الدراسات الجدوى و تقييم المشروعات- مدخل نظري و تطبيقي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 53- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 54- محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثالثة، 2014.
- 55- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2006.
- 56- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة عمان – الأردن.
- 57- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، طبعة 2008.
- 58- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
- 59- نضال الحوارى، ضرار العتيبي، إدارة المشاريع الانمائية، دراسة و تقرير الجدوى، دار العلمية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، طبعة 2013.
- 60- يحي غنى النجار، تقييم المشروعات ( تحليل معايير و مؤشرات دراسات الجدوى و تقييم كفاءة الأداة )، دار دجلة ، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2010 .

### أطروحات و رسائل:

- 61- احلام بركة، فاعلية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.
- 62- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية ، مكملة لنيل شهادة الماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2006-2007.

- 63- بن حسان حكيم، دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مؤسسة G.M.D.LABELLE لصناعة الفرينة و السميد، رسالة ماجستير، علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 64- زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة لدراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر سنة 2008-2009.
- 65- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة ( حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2005-2006.
- 66- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، شعبة بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005.
- 67- سميرة بربح، دور الصيرفة الإلكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية، دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تقرت- و بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة الوادي، خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2014، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، سنة 2014-2015.
- 68- عادل العنزي دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، شعبة علوم التسيير، فرع ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 69- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 70- مداني الطيب ياسين، جرجور عبد الله، التحفيز الجبائي و دوره في تشجيع الاستثمار - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة تيارت، 2013-2014.

### المجلات:

- 71- بن حبيب عبد الرزاق، الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الاجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.

### الملتقيات:

72- فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

### الجرائد:

73- مرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 1982/03/11.

### مواقع الكترونية:

74- [www.badr-bank.net](http://www.badr-bank.net).

75- [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz).

### الكتب باللغة الفرنسية:

76- MILOUDI BOUBAKER، Inestissement et strategie du develiebbement ،opu 1987.

### مصادر أخرى:

77- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.